



جمهورية مصر العربية

المحكمة الدستورية العليا

الجزء الأول

• وشائق إنشاء المحكمة

• الأحكام والقرارات التي أصدرتها

حتى ٣٠ يونية سنة ١٩٨١م



جمهورية مصر العربية

المحكمة الدستورية العليا

الجزء الأول

• وشائق إنشاء المحكمة

• الأحكام والقرارات التي أصدرتها

حتى ٣٠ يونية سنة ١٩٨١م

القسم الاول

الوثائق

- دستور جمهورية مصر العربية سنة ١٩٧١ .
- تعديل الدستور سنة ١٩٨٠ .
- قانون المحكمة الدستورية العليا ومذكرته الايضاحية .
- التشكيل الاول للمحكمة الدستورية العليا وهيئة المفوضين لديها .
- دراسة مقارنة وتحليلية لقانون المحكمة الدستورية العليا .

دستور سنة ١٩٧١

اصدار

دستور جمهورية مصر العربية

رئيس الدولة

بعد الاطلاع على نتائج الاستفتاء على دستور جمهورية مصر العربية ،
الذى أجرى في اليوم الحادى عشر من سبتمبر سنة ١٩٧١ ، وعلى اجماع
كلية الشعب على الموافقة على هذا الدستور .

وبعد الاطلاع على المادة ١٩٣ من دستور جمهورية مصر العربية .
يصدر دستور جمهورية مصر العربية بالنص المرفق .

٢١ رجب ١٣٩١

القاهرة في

١١ سبتمبر ١٩٧١

أنور السادات

نص دستور سنة ١٩٧١ في الفصل الخامس من الباب الرابع (المواد
من ١٧٤ الى ١٧٨) على قيام المحكمة الدستورية العليا باعتبارها هيئة
قضائية مستقلة قائمة بذاتها .

وثيقة اعلان الدستور

نحن جماهير شعب مصر العامل على هذه الأرض المجيدة منذ فجر التاريخ والحضارة .

نحن جماهير هذا الشعب فى قرى مصر وحقولها ومدنها ومصانعها ومواطن العمل والعلم فيها ، وفى كل موقع يشارك فى صنع الحياة على ترابها ، أو يشارك فى شرف الدفاع عن هذا التراب .

نحن جماهير هذا الشعب المؤمن بتراته الروحية الخالدة والمطمئن الى ايمانه العميق ، والمعتز بشرف الانسان والانسانية .

نحن جماهير هذا الشعب الذى يحمل الى جانب امانة التاريخ مسئولية أهداف عظيمة للحاضر والمستقبل ، بذورها النضال الطويل والشاق ، الذى ارتفعت معه على المسيرة العظمى للأمة العربية زيايات الحرية والاشتراكية والوحدة .

نحن جماهير شعب مصر : باسم الله ، وبعون الله نلتزم الى غير ما حد ، وبدون قيد أو شرط أن نبذل كل الجهود لنحقق :

(أولا) السلام لعالمنا : عن تصميم بأن السلام لا يقوم الا على العدل ، وبأن التقدم السياسى والاجتماعى لكل الشعوب لا يمكن أن يجبرى أو يتم الا بحرية هذه الشعوب وبارادتها المستقلة ، وبأن أى حضارة لا يمكن أن تستحق اسما الا مبراة من نظام الاستغلال مهما كانت صورته وألوانه .

(ثانيا) الوحدة : أمل أمتنا العربية عن يقين بأن الوحدة العربية نداء تاريخ ودعوة مستقبل وضرورة مصير وأنها لا يمكن أن تتحقق الا فى حماية أمة عربية قادرة على دفع وردع أى تهديد مهما كان مصدره . ومهما كانت الدغاوى التى تسائده .

(ثالثا) التطوير المستمر للحياة في وطننا ، عن ايمان بأن التحدى الحقيقى الذى تواجهه الاوطان هو تحقيق التقدم ، والتقدم لا يحدث تلقائيا أو بمجرد الوقوف عند اطلاق الشعارات ، وانما القوة الدافعة لهذا التقدم هى اطلاق جميع الامكانيات والملكات الخلاقة والمبدعة لشعبنا الذى سجل فى كل العصور اسهامه عن طريق العمل وحده فى أداء دوره الحضارى لنفسه وللانسانية .

لقد خاض شعبنا تجربة تلو أخرى ، وقدم أثناء ذلك واسترشد خلال ذلك بتجارب غنية ، وطنية وقومية وعالمية ، عبرت عن نفسها فى نهاية مطاف طويل بالوثائق الأساسية لثورة ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ التى قادها تحالف القوى العاملة فى شعبنا المناضل ، الذى استطاع بوعيه العميق وحسسه المرفه ، أن يحافظ على جوهرها الاصيل ، وأن يصصح دواما وباستمرار مسارها ، وأن يحقق بها تكاملا يصل الى حد الوحدة الكلية بين العلم والايمان وبين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية وبين الاستقلال الوطنى والالتقاء القومى وبين عالمية الكفاح الانسانى من أجل تحرير الانسان سياسة واقتصادا وثقافة وفكرا والحرب ضد كل قوى ورواسب التخلف والسيطرة والاستغلال .

(رابعا) الحرية لانسانية المصرى عن ادراك حقيقة أن انسانية الانسان وعزته هى الشعاع الذى هدى ووجه خط سير التطور الهائل الذى قطعه البشرية نحو مثلها الأعلى .

ان كرامة الفرد انعكاس طبيعى لكرامة الوطن ذلك أن الفرد هو حجر الأساس فى بناء الوطن وبقيمة الفرد وبعمله وبكرامته تكون مكانة الوطن وقوته وهيبته .

ان سيادة القانون ليست ضمانا مطلوبا لحرية الفرد فحسب ، لكنها الأساس الوحيد لمشروعية السلطة فى نفس الوقت .

ان صيغة تحالف قوى الشعب العاملة ليست سبيلا للصراع الاجتماعى
تحو التطور التاريخى ، ولكنها فى هذا العصر الحديث ومناخه ووسائله
صمام أمان يصون وحدة القوى العاملة فى الوطن ، ويحقق ازالة المتناقضات
فيما بينها فى التفاعل الديمقراطى .

نحن جماهير شعب مصر تصميمنا وبقينا وإيماننا وإدراكنا بكل مسؤولياتنا
الوطنية والقومية والدولية وعرفانا بحق الله ورسالاته وبحق الوطن والأمة
وبحق المبدأ والمسئولية الانسانية وباسم الله وبعمون الله ، نعلن فى هذا
اليوم الحادى عشر من شهر سبتمبر سنة ١٩٧١ ، أننا نقبل ونعلن ونمنح
لأنفسنا هذا الدستور ، مؤكدين عزمنا الأكيد على الدفاع عنه وعلى
حمايته وعلى تأكيد احترامه .

دستور جمهورية مصر العربية

الباب الأول

الدولة

(مادة ١)

جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطى واشتراكى يقوم على تحالف قوى الشعب العاملة .

والشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة .

(مادة ٢)

الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع .

(مادة ٣)

السيادة للشعب وحده ، وهو مصدر السلطات ، ويمارس الشعب هذه السيادة ويحميها ، ويصون الوحدة الوطنية على الوجه المبين فى الدستور .

(مادة ٤)

الاساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى القائم على الكفاية والملئ بما يحول دون الاستغلال ويهدف الى تذويب الفوارق بين الطبقات .

(مادة ٥)

الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته

القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية . وهو أداة هذا التحالف في تعسيق قيم الديمقراطية والاشتراكية ، وفي متابعة العمل الوطنى فى مختلف مجالاته ، ودفع هذا العمل الوطنى الى أهدافه المرسومة .

ويؤكد الاتحاد الاشتراكى العربى سلطة تحالف قوى الشعب العاملة عن طريق العمل السياسى الذى تباشره تنظيماته بين الجماهير وفى مختلف الأجهزة التى تضطلع بمسئوليات العمل الوطنى .

ويبين النظام الأساسى للاتحاد الاشتراكى العربى شروط العضوية فيه وتنظيماته المختلفة ، وضمانات ممارسة نشاطه بالأسلوب الديمقراطى ، على أن يمثل العمال والفلاحون فى هذه التنظيمات بنسبة خمسين فى المائة على الأقل .

(مادة ٦)

الجنسية المصرية ينظمها القانون .

الباب الثانى

المقومات الأساسية للمجتمع

الفصل الاول

المقومات الاجتماعية والخلقية

(مادة ٧)

يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعى .

(مادة ٨)

تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين .

(مادة ٩)

الأسرة أساس المجتمع ، قوامها الدين والأخلاق والوطنية .

وتحرص الدولة على الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية وما
يشتمل فيه من قيم وتقاليد ، مع تأكيد هذا الطابع وتنميته في العلاقات داخل
المجتمع المصرى .

(مادة ١٠)

تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة ، وترعى النشء والشباب ،
وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم .

(مادة ١١)

تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع
ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية
والاقتصادية ، دون اخلال بأحكام الشريعة الإسلامية .

(مادة ١٢)

يلتزم المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها ، والتمكين للتقاليد المصرية
الأصيلة ، وعليه مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والقيم الخلقية
والوطنية ، والتراث الشارعى للشعب ، والأخلاق القلنية ، والسلوك
الاشتراكى ، والآداب العامة ، وذلك في حدود القانون .
وتلتزم الدولة بايقاع هذه المبادئ والتمكين لها .

(مادة ١٣)

العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة ، ويكون العاملون المتنازون محل تقدير الدولة والمجتمع .
ولا يجوز فرض أى عمل جبرا على المواطنين الا بمقتضى قانون ولأداء خدمة عامة وبمقابل عادل .

(مادة ١٤)

الوظائف العامة حق للمواطنين ، وتكليف للقائمين بها لخدمة الشعب ،
وتكفل الدولة حمايتهم وقيامهم بأداء واجباتهم في رعاية مصالح الشعب ،
ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبي الا في الأحوال التي يحددها القانون .

(مادة ١٥)

للمحاربين القدماء والمصابين في الحروب أو بسببها ولزوجات الشهداء وأبنائهم الأولوية في فرص العمل وفقا للقانون .

(مادة ١٦)

تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية ، وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية في يسر وانتظام رفعا لمستواها .

(مادة ١٧)

تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى والصحي ، ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا ، وذلك وفقا للقانون .

(مادة ١٨)

التعليم حق تكفله الدولة ، وهو الزامى في المرحلة الابتدائية ، وتعمل

الدولة على مد الالتزام الى مراحل أخرى . وتشرف على التعليم كله ،
وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى ، وذلك كله بما يحقق
الربط بينه وبين حاجات المجتمع والانتاج .

(مادة ١٩)

التربية الدينية مادة أساسية فى مناهج التعليم العام .

(مادة ٢٠)

التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجانى فى مراحل المختلفة .

(مادة ٢١)

محور الأمية واجب وطنى تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه -

(مادة ٢٢)

انشاء الرتب المدنية محظور .

الفصل الثانى

المقومات الاقتصادية

(مادة ٢٣)

ينظم الاقتصاد القومى وفقا لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل
القومى وعدالة التوزيع ، ورفع مستوى المعيشة ، والقضاء على البطالة ،
وزيادة فرص العمل ، وربط الأجر بالانتاج ، وضمان حد أدنى للأجور ،
ووضع حد أعلى يكفل تقرب الفروق بين الدخل .

(مادة ٢٤)

يسيطر الشعب على كل أدوات الانتاج ، وعلى توجيه فائضها وفقا
لخطة التنمية التي تضعها الدولة .

(مادة ٢٥)

لكل مواطن نصيب في الناتج القومي يحدده القانون بمراعاة عمله أو
ملكيته غير المستغلة .

(مادة ٢٦)

للعاملين نصيب في ادارة المشروعات وفي أرباحها ، ويلتزمون بتنمية
الانتاج وتنفيذ الخطة في وحداتهم الانتاجية وفقا للقانون . والمحافظة على
أدوات الانتاج واجب وطني .

ويكون تمثيل العمال في مجالس ادارة وحدات القطاع العام في حدود
خمسين في المائة من عدد أعضاء هذه المجالس ، وتعمل الدولة على أن يكفل
القانون لصغار الفلاحين وصغار الحرفيين ثمانين في المائة في عضوية مجالس
ادارة الجمعيات التعاونية الزراعية والجمعيات التعاونية الصناعية .

(مادة ٢٧)

يشترك المنتفعون في ادارة مشروعات الخدمات ذات النفع العام
والرقابة عليها وفقا للقانون .

(مادة ٢٨)

ترعى الدولة المنشآت التعاونية بكل صورها ، وتشجع الصناعات
الحرفية بما يكفل تطوير الانتاج وزيادة الدخل .

وتعمل الدولة على دعم الجمعيات التعاونية الزراعية وفق الأسس
العلمية الحديثة .

(مادة ٢٩)

تخضع الملكية لرقابة الشعب وتحميها الدولة ، وهي ثلاثة أنواع :
الملكية العامة ، والملكية التعاونية ، والملكية الخاصة . .

(مادة ٣٠)

الملكية العامة هي ملكية الشعب ، وتؤكد بالدعم المستمر للقطاع العام .

ويقود القطاع العام التقدم في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية .

(مادة ٣١)

الملكية التعاونية هي ملكية الجمعيات التعاونية ، ويكفل القانون رعايتها ويضمن لها الادارة الذاتية .

(مادة ٣٢)

الملكية الخاصة تتمثل في رأس المال غير المستغل ، وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد القومي وفي اطار خطة التنمية ، دون انحراف أو استغلال ، ولا يجوز أن تتعارض في طرق استخدامها مع الخير العام للشعب .

(مادة ٣٣)

للملكية العامة حرمة ، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقا للقانون باعتبارها سندا لقوة الوطن وأساسا للنظام الاشتراكي ومصدرا لرفاهية الشعب .

(مادة ٣٤)

الملكية الخاصة مصنونة ، ولا يجوز فرض الحراسة عليها الا في الأحوال المبينة في القانون وبحكم قضائي ، ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون . وحق الارث فيها مكفول .

(مادة ٣٥)

لا يجوز التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض .

(مادة ٣٦)

المصادرة العامة للأموال محظورة ، ولا تجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي .

(مادة ٣٧)

يضمن القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال وبما يؤكد سلطة تحالف قوى الشعب العاملة على مستوى القرية .

(مادة ٣٨)

يقوم النظام الضريبي على العدالة الاجتماعية .

(مادة ٣٩)

الادخار واجب وطني تحميه الدولة وتشجعه وتنظمه .

الباب الثالث

الحريات والحقوق والواجبات العامة

(مادة ٤٠)

المواطنون لدى القانون سواء ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

(مادة ٤١)

الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، وبصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لأحكام القانون .

ويحدد القانون مدة الحبس الاحتياطى .

(مادة ٤٢)

كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو يقيّد حريته بأى قيد تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الانسان ، ولا يجوز اىذاءه بدنيا أو معنويا ، كما لا يجوز حجزه أو حبسه فى غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة بتنظيم السجون .

وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت وطأة شئ مما تقدم أو التهديد بشئ منه يهدر ولا يعول عليه .

(مادة ٤٣)

لا يجوز اجراء أى تجربة طبية أو علمية على أى انسان بغير رضائه الحر .

(مادة ٤٤)

للمساكن حرمة فلا يجوز دخولها ولا تفتيشها الا بأمر قضائي مسبب
وفقا لأحكام القانون .

(مادة ٤٥)

لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون .
وللمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل
الاتصال حرمة ، وسريتها مكفولة ، ولا تجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها
أو رقابتها الا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة وفقا لأحكام القانون .

(مادة ٤٦)

تكفل الدولة حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية .

(مادة ٤٧)

حرية الرأي مكفولة ، ولكل انسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو
الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون ،
والنقد الذاتي والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطنى .

(مادة ٤٨)

حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الاعلام مكفولة ، والرقابة
على الصحف محظورة وانذارها أو وقفها أو الغاؤها بالطريق الإدارى
محظور ويجوز استثناء فى حالة اعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض
على الصحف والمطبوعات ووسائل الاعلام رقابة محددة فى الأمور التى
تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومى ، وذلك كله وفقا للقانون .

(مادة ٤٩)

تكفل الدولة للمواطنين حرية البحث العلمى والابداع الأدبى والفنى والثقافى ، وتوفر وسائل التشجيع اللازمة لتحقيق ذلك .

(مادة ٥٠)

لا يجوز أن تحظر على أى مواطن الإقامة فى جهة معينة ولا أن يلزم بالإقامة فى مكان معين إلا فى الأحوال المبينة فى القانون .

(مادة ٥١)

لا يجوز إبعاد أى مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها .

(مادة ٥٢)

للمواطنين حق الهجرة الدائمة أو الموقوتة الى الخارج ، وينظم القانون هذا الحق واجراءات وشروط الهجرة ومغادرة البلاد .

(مادة ٥٣)

تمنح الدولة حق اللجوء السياسى لكل أجنبى اضطهد بسبب الدفاع عن مصالح الشعوب أو حقوق الانسان أو السلام أو العدالة . وتسليم اللاجئين السياسيين محظور .

(مادة ٥٤)

للمواطنين حق الاجتماع الخاص فى هدوء غير حاملين سلاحا ودون حاجة الى اخطار سابق ، ولا يجوز لرجال الأمن حضور اجتماعاتهم الخاصة .

والاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة فى حدود القانون .

(مادة ٥٥)

للمواطنين حق تكوين الجمعيات على الوجه المبين في القانون ، ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سريا أو ذا طابع عسكرى .

(مادة ٥٦)

إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطى حق يكفله القانون ، وتكون لها الشخصية الاعتبارية .

وينظم القانون مساهمة النقابات والاتحادات فى تنفيذ الخطط والبرامج الاجتماعية ، وفى رفع مستوى الكفاية ودعم السلوك الاشتراكى بين أعضائها وحماية أموالها .

وهى ملزمة بمساءلة أعضائها عن سلوكهم فى ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شرف أخلاقية ، وبالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانونا لأعضائها .

(مادة ٥٧)

كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم ، وتمكفل الدولة تعويضا عادلا لمن وقع عليه الاعتداء .

(مادة ٥٨)

الدفاع عن الوطن وأرضه واجب مقدس ، والتجنيد اجبارى وفقا للقانون .

(مادة ٥٩)

حماية المكاسب الاشتراكية ودعمها والحفاظ عليها واجب وطني .

(مادة ٦٠)

الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن .

(مادة ٦١)

أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون .

(مادة ٦٢)

للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقا لأحكام القانون ، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني .

(مادة ٦٣)

لكل فرد حق مخاطبة السلطات العامة كتابة وبتوقيعه ، ولا تكون مخاطبة السلطات العامة باسم الجماعات أو للهيئات النظامية والأشخاص الاعتبارية .

الباب الرابع

سيادة القانون

(مادة ٦٤)

سيادة القانون أساس الحكم في الدولة .

(مادة ٦٥)

تخضع الدولة للقانون ، واستقلال القضاء وحصافته ضمانان
أساسيان لحماية الحقوق والحريات .

(مادة ٦٦)

العقوبة شخصية .

ولا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ، ولا توقع عقوبة الا بحكم
قضائي ، ولا عقاب الا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون .

(مادة ٦٧)

المتهم بريء حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها
ضمانات الدفاع عن نفسه .

وكل متهم في جناية يجب أن يكون له محام يدافع عنه .

(مادة ٦٨)

التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق
الالتجاء الى قاضيه الطبيعي ، وتكفل الدولة تقرب جهات القضاء من
المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا .

ويحظر النص في القوانين على تحصين أى عمل أو قرار ادارى
من رقابة القضاء .

(مادة ٦٩)

حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول .

ويكفل القانون لغير القادرين ماليا وسائل الالتجاء الى القضاء
والدفاع عن حقوقهم .

(مادة ٧٠)

لا تقام الدعوى الجنائية الا بأمر من جهة قضائية ، فيما عدا الأحوال التى يحددها القانون .

(مادة ٧١)

يلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فوراً ، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع أو الاستعانة به على الوجه الذى ينظمه القانون ، ويجب اعلانه على وجه السرعة بالتهم الموجهة اليه ، وله ولغيره التظلم أمام القضاء من الاجراء الذى قيد حريته الشخصية ، وينظم القانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة ، والا وجب الافراج حتماً .

(مادة ٧٢)

تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب ، ويكون الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين جريمة يعاقب عليها القانون ، وللمحكوم له فى هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة الى المحكمة المختصة .

الباب الخامس

نظام الحكم

الفصل الأول

رئيس الدولة

(مادة ٧٣)

رئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ، ويسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية

والمكاسب الاشتراكية ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأدية دورها في العمل الوطنى .

(مادة ٧٤)

لرئيس الجمهورية اذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى أن يتخذ الاجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بيانا الى الشعب ، ويجرى الاستفتاء على ما اتخذه من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها .

(مادة ٧٥)

يشترط فيمن ينتخب رئيسا للجمهورية أن يكون مصريا من أبوين مصريين وأن يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية ، وألا تقل سنه عن أربعين سنة ميلادية .

(مادة ٧٦)

يرشح مجلس الشعب رئيس الجمهورية ، ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه .

ويتم الترشيح فى مجلس الشعب لمنصب رئيس الجمهورية بناء على اقتراح ثلث أعضائه على الأقل . ويعرض المرشح الحاصل على أغلبية ثلثى أعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه ، فإذا لم يحصل على الأغلبية المشار إليها أعيد الترشيح مرة أخرى بعد يومين من تاريخ نتيجة التصويت الأول ، ويعرض المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه .

ويعتبر المرشح رئيسا للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم فى الاستفتاء ، فإن لم يحصل المرشح على هذه

الأغلبية رشح المجلس غيره . وتتبع في شأن ترشيحه وانتخابه
الاجراءات ذاتها .

(مادة ٧٧)

مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ اعلان نتيجة
الاستفتاء ويجوز اعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة تالية ومتصلة .

(مادة ٧٨)

تبدأ الاجراءات لاختيار رئيس الجمهورية الجديد قبل انتهاء مدة
رئيس الجمهورية بمتين يوما ، ويجب أن يتم اختياره قبل انتهاء المدة
بأسبوع على الأقل ، فإذا انتهت هذه المدة دون أن يتم اختيار الرئيس
الجديد لاي سبب كان ، استمر الرئيس السابق في مباشرة مهام الرئاسة
حتى يتم اختيار خلفه .

(مادة ٧٩)

يؤدي الرئيس أمام مجلس الشعب قبل أن يباشر مهام منصبه
اليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهوري ،
وأن أحترم الدستور والقانون ، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة ،
وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .

(مادة ٨٠)

يحدد القانون مرتب رئيس الجمهورية .

ولا يسرى تعديل المرتب أثناء مدة الرئاسة التي تقرر فيها التعديل .
ولا يجوز لرئيس الجمهورية أن يتقاضى أى مرتب أو مكافأة أخرى .

(مادة ٨١)

لا يجوز لرئيس الجمهورية أثناء مدة رئاسته أن يزاول مهنة حرة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا ، أو أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله ، أو أن يقايضها عليه .

(مادة ٨٢)

إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته أُناب عنه نائب رئيس الجمهورية .

(مادة ٨٣)

إذا قدم رئيس الجمهورية استقالته من منصبه وجه كتاب الاستقالة الى مجلس الشعب .

(مادة ٨٤)

في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية أو عجزه الدائم عن العمل يتولى الرئاسة مؤقتا رئيس مجلس الشعب ، وإذا كان المجلس منحل حل محله رئيس المحكمة الدستورية العليا ، وذلك بشرط ألا يرشح أيهما للرئاسة .

ويعلن مجلس الشعب خلو منصب رئيس الجمهورية .

ويرتم اختيار رئيس الجمهورية خلال مدة لا تتجاوز ستين يوما من تاريخ خلو منصب الرئاسة .

(مادة ٨٥)

يكون اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة

جناية بناء على اقتراح مقدم من ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل ،
ولا يصدر قرار الاتهام الا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس .

ويقف رئيس الجمهورية عن عمله بمجرد صدور قرار الاتهام ، ويتولى
نائب رئيس الجمهورية الرئاسة مؤقتا لحين الفصل في الاتهام .

وتكون محاكمة رئيس الجمهورية أمام محكمة خاصة ينظم القانون
تشكيلها واجراءات المحاكمة أمامها ويحدد العقاب ، واذا حكم بإدائته
أغفى من منصبه مع عدم الاخلال بالعقوبات الأخرى .

الفصل الثاني

السلطة التشريعية - مجلس الشعب

(مادة ٨٦)

يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ، ويقر السياسة العامة للدولة ،
والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والموازنة العامة للدولة ،
كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، وذلك كله على الوجه
المبين في الدستور .

(مادة ٨٧)

يحدد القانون الدوائر الانتخابية التي تقسم اليها الدولة ، وعدد
أعضاء مجلس الشعب المنتخبين ، على ألا يقل عن ثلاثمائة وخمسين
عضوا ، نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ، ويكون انتخابهم عن
طريق الانتخاب المباشر السري العام .

ويبين القانون تعريف العامل والفلاح .

ويجوز لرئيس الجمهورية أن يعين في مجلس الشعب عددا من الأعضاء
لا يزيد على عشرة .

(مادة ٨٨)

يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب .
وبين أحكام الانتخاب والاستفتاء ، على أن يتم الاقتراع تحت اشراف
أعضاء من هيئة قضائية .

(مادة ٨٩)

يجوز للعاملين في الحكومة وفي القطاع العام أن يرشحوا أنفسهم
لمضوية مجلس الشعب . وفيما عدا الحالات التي يحددها القانون يتفرغ
عضو مجلس الشعب لمضوية المجلس ، ويحتفظ له بوظيفته أو عمله
وفقا لأحكام القانون .

(مادة ٩٠)

يقسم عضو مجلس الشعب أمام المجلس قبل أن يباشر عمله
باليمين الآتية :

« أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على سلامة الوطن والنظام
الجمهورى ، وأن أرفع مصالح الشعب ، وأن أحترم الدستور والقانون » .

(مادة ٩١)

يتقاضى أعضاء مجلس الشعب مكافأة يحددها القانون .

(مادة ٩٢)

مدة مجلس الشعب خمس سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له .
ويجرى الانتخاب لتجديد المجلس خلال الستين يوما السابقة على
انتهاء مدته .

(مادة ٩٣)

يختص المجلس بالفضل في صحة عضوية أعضائه . وتختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعون المقدمة الى المجلس بعد احالتها اليها من رئيسه . ويجب احالة الطعن الى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوما من تاريخ علم المجلس به ، ويجب الانتهاء من التحقيق خلال تسعين يوما من تاريخ احالته الى محكمة النقض .

وتعرض نتيجة التحقيق والرأى الذى انتهت اليه المحكمة على المجلس للفصل في صحة الطعن خلال ستين يوما من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس .

ولا تعتبر العضوية باطلة الا بقرار يصدر بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس .

(مادة ٩٤)

اذا خلا مكان أحد الأعضاء قبل انتهاء مدته ألتخب أو عين خلف له خلال ستين يوما من تاريخ ابلاغ المجلس بخلو المكان .
وتكون مدة العضو الجديد هي المدة المكتملة لمدة عضوية سلفه .

(مادة ٩٥)

لا يجوز لعضو مجلس الشعب أثناء مدة عضويته أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو أن يقايضها عليه ، أو أن يبرم مع الدولة عقدا بوصفه ملتزما أو موردا أو مقاولا .

(مادة ٩٦)

لا يجوز اسقاط عضوية أحد أعضاء المجلس الا اذا فقد الثقة والاعتبار ، أو فقد أحد شروط العضوية أو صفة المامل أو الصلاح التى ألتخب

على أساسها ، أو أخل بواجبات عضويته . ويجب أن يصدر قرار اسقاط العضوية من المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه .

(مادة ٩٧)

مجلس الشعب هو الذى يقبل استقالة أعضائه .

(مادة ٩٨)

لا يؤخذ أعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الأفكار والآراء فى أداء أعمالهم فى المجلس أو فى لجانه .

(مادة ٩٩)

لا يجوز فى غير حالة التلبس بالجريمة اتخاذ أية إجراءات جنائية ضد عضو مجلس الشعب الا باذن سابق من المجلس .

وفى غير دور انعقاد المجلس يتعين أخذ اذن رئيس المجلس .
ويخطر المجلس عند أول انعقاد له بما اتخذ من اجراء .

(مادة ١٠٠)

مدينة القاهرة مقر مجلس الشعب ، ويجوز فى الظروف الاستثنائية أن يعقد جلساته فى مدينة أخرى بناء على طلب رئيس الجمهورية أو أغلبية أعضاء المجلس .

واجتماع مجلس الشعب فى غير المكان المعد له غير مشروع والقرارات التى تصدر فيه باطلة .

(مادة ١٠١)

يدعو رئيس الجمهورية مجلس الشعب للانعقاد للدور السنوى العادى قبل يوم الخميس الثانى من شهر نوفمبر ، فاذا لم يدع يجتمع

بحكم الدستور في اليوم المذكور . ويدوم دور الانعقاد العادى سبعة أشهر على الأقل .

وينض رئيس الجمهورية دورته العادية ولا يجوز فضا قبل اعتماد الموازنة العامة للدولة .

(مادة ١٠٢)

يدعو رئيس الجمهورية مجلس الشعب لاجتماع غير عادى ، وذلك في حالة الضرورة ، أو بناء على طلب بذلك موقع من أغلبية أعضاء مجلس الشعب .

ويعلن رئيس الجمهورية فض الاجتماع غير العادى .

(مادة ١٠٣)

ينتخب مجلس الشعب رئيساً له ووكيلين في أول اجتماع لدور الانعقاد السنوى العادى لمدة هذا الدور ، وإذا خلا مكان أحدهم انتخب المجلس من يعمله إلى نهاية مدته .

(مادة ١٠٤)

يضع مجلس الشعب لائحته لتنظيم أسلوب العمل فيه وكيفية ممارسة وظائفه .

(مادة ١٠٥)

لمجلس الشعب وحده المحافظة على النظام داخله ، ويتولى ذلك رئيس المجلس .

(مادة ١٠٦)

جلسات مجلس الشعب غلنية . ويجوز انعقاده في جلسة مرة بناء على طلب رئيس الجمهورية

أول الحكومة أو بناء على طلب رئيسه أو عشرين من أعضائه على الأقل .
ثم يقرر المجلس ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجري
في جلسة علنية أو سرية .

(مادة ١٠٧)

لا يكون انعقاد المجلس صحيحا إلا بحضور أغلبية أعضائه .
ويتخذ المجلس قراراته بالأغلبية المطلقة للحاضرين ، وذلك في غير
الحالات التي تستلزم فيها أغلبية خاصة . ويجرى التصويت على مشروعات
القوانين مادة مادة .
وعند تساوى الآراء يعتبر الموضوع الذي جرت المناقشة في
شأنه مرفوضا .

(مادة ١٠٨)

لرئيس الجمهورية عند الضرورة وفي الأحوال الاستثنائية وبناء على
تفويض من مجلس الشعب بأغلبية ثلثي أعضائه أن يصدر قرارات لها
قوة القانون ، ويجب أن يكون التفويض لمدة محدودة وأن تبين فيه
موضوعات هذه القرارات والأمس التي تقوم عليها ، ويجب عرض هذه
القرارات على مجلس الشعب في أول جلسة بعد انتهاء مدة التفويض ،
فإذا لم تعرض أو عرضت ولم يوافق المجلس عليها زال ما كان لها
من قوة القانون .

(مادة ١٠٩)

لرئيس الجمهورية ولكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق
اقتراح القوانين .

(مادة ١١٠)

يحال كل مشروع قانون إلى إحدى لجان المجلس لفحصه وتقديم

تقرير عنه ، على أنه بالنسبة الى مشروعات القوانين المقدمة من أعضاء مجلس الشعب فإنها لا تحال الى تلك اللجنة الا بعد فحصها أمام لجنة خاصة لابتداء الرأي في جواز نظر المجلس فيها ، وبعد أن يقرر المجلس ذلك .

(مادة ١١١)

كل مشروع قانون يقره أحد الأعضاء ورفضه المجلس لا يجوز تقديمه ثانية في نفس دور الانعقاد .

(مادة ١١٢)

لرئيس الجمهورية حق اصدار القوانين أو الاعتراض عليها .

(مادة ١١٣)

إذا اعترض رئيس الجمهورية على مشروع قانون أقره مجلس الشعب رده اليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ ابلاغ المجلس اياه ، فإذا لم يرد مشروع القانون في هذا الميعاد اعتبر قانوناً وأصدر .

وإذا رد في الميعاد المتقدم الى المجلس وأقره ثانية بأغلبية ثلثي أعضائه اعتبر قانوناً وأصدر .

(مادة ١١٤)

يقر مجلس الشعب الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويحدد القانون طريقة إعداد الخطة وعرضها على مجلس الشعب .

(مادة ١١٥)

يجب عرض مشروع الموازنة العامة على مجلس الشعب قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية ، ولا تعتبر نافذة الا بموافقة عليها .

ويتم التصويت على مشروع الموازنة بابا بابا وتصدر بقانون ،
ولا يجوز لمجلس الشعب أن يعدل مشروع الموازنة إلا بموافقة
الحكومة .

وإذا لم يتم اعتماد الموازنة الجديدة قبل السنة المالية عمل بالموازنة
القديمة الى حين اعتمادها .

ويحدد القانون طريقة اعداد الموازنة ، كما يحدد السنة المالية .

(مادة ١١٦)

يجب موافقة مجلس الشعب على نقل أى مبلغ من باب الى آخر من
أبواب الموازنة العامة ، وكذلك على كل مطروح تقرر به لزيادة
في تقديراتها وتصدر بقانون .

(مادة ١١٧)

يصدر القانون الحكام فوائزات المؤسسات والهيئات الخاضعة
وحساباتها .

(مادة ١١٨)

يجب عرض الحساب الختامى لميزانية الدولة على مجلس الشعب
فى مدة لا تزيد على سنة واحدة من تاريخ انتهاء السنة المالية . ويتم
التصويت عليه بابا بابا . ويصدر بقانون .

كما يجب عرض التقرير السنوى للجهاز المركزى للمحاسبات
وملاحظاته على مجلس الشعب .

والمجلس أن يطلب من الجهاز المركزى للمحاسبات أية بيانات
أو تقارير أخرى .

(مادة ١١٩)

انشاء الضرائب العلية وتعديلها أو إلغاؤها لا يكون الا بقانون .
ولا يعفى أحد من أدائها الا في الأحوال المبينة في القانون .
ولا يجوز تكليف أحد أداء غير ذلك من الضرائب أو الرسوم
الا في حدود القانون .

(مادة ١٢٠)

ينظم القانون القواعد الأساسية لحماية الأموال العامة وإجراءات
صرفها .

(مادة ١٢١)

لا يجوز للسلطة التنفيذية عقد قروض أو الارتباط بمشروع يترتب
عليه اتفاق مبالغ من خزنة الدولة في فترة مقبلة الا بموافقة
مجلس الشعب .

(مادة ١٢٢)

يعين القانون قواعد منح المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات
والمكافآت التي تقرر على خزنة الدولة . وينظم القانون حالات الاستثناء
منها والجهات التي تتولى تطبيقها .

(مادة ١٢٣)

يحدد القانون القواعد والإجراءات الخاصة بمنح الالتزامات المتعلقة
باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة ، كما يبين أحوال التصرف
بالمخازن في العقارات المملوكة للدولة والتزول عن أموالها المنقولة والقواعد
والإجراءات المنظمة لذلك .

(مادة ١٢٤)

لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب أن يواجهه إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم بأسئلة في أي موضوع يدخل في اختصاصاتهم .

وعلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو من ينيبونه الاجابة عن أسئلة الأعضاء .

ويجوز للمضو سحب السؤال في أي وقت ولا يجوز تحويله في نفس الجلسة إلى استجواباً .

(مادة ١٢٥)

لكل عضو من أعضاء مجلس الشعب حق توجيه استجوابات إلى رئيس مجلس الوزراء أو نوابه أو الوزراء أو نوابهم .
يختل في اختصاصاتهم .

وتجرى المناقشة في الاستجواب بعد سبعة أيام على الأقل من تقديمه
إلا في حالات الاستعجال التي يراها المجلس وبموافقة الحكومة .

(مادة ١٢٦)

للوزراء مسئولون أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة ،
وكل وزير مسئول عن أعمال وزارته .

وللمجلس الشعب أن يقرر سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم ، ولا يجوز عرض طلب سحب الثقة إلا بعد استجواب ، وبناء على اقتراح عشر أعضاء المجلس .

ولا يجوز للمجلس أن يصدر قراره في الطلب قبل ثلاثة أيام على الأقل من تقديمه .

ويكون سحب الثقة بأغلبية أعضاء المجلس .

(مادة ١٢٧)

لمجلس الشعب أن يقرر بناءً على طلب عشر أعضائه مسئولية رئيس مجلس الوزراء ويصدر القرار بأغلبية أعضاء المجلس .

ولا يجوز أن يصدر هذا القرار إلا بعد استجواب موجه إلى الحكومة وبعد ثلاثة أيام على الأقل من تقديم الطلب .

وفي حالة تقرير المسئولية يعد المجلس تقريراً يرفعه إلى رئيس الجمهورية متضمناً عناصر الموضوع وما انتهى إليه من رأى في هذا الشأن وأسبابه .

ولرئيس الجمهورية أن يرد التقرير إلى المجلس خلال عشرة أيام فإذا عاد المجلس إلى اقارئة من جديد جاز لرئيس الجمهورية أن يفرض موضوع النزاع بين المجلس والحكومة على الاستفتاء الشعبي . ويجب أن يجرى الاستفتاء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الاقرار الأخير للمجلس ، وتقف جلسات المجلس في هذه الحالة .

فإذا جاءت نتيجة الاستفتاء مؤيدة للحكومة اعتبر المجلس منحلًا والا قبل رئيس الجمهورية استقالة الوزارة .

(مادة ١٢٨)

إذا قرر المجلس سحب الثقة من أحد نواب رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء أو نوابهم وجب عليه اعتزال منصبه .

ويقدم رئيس مجلس الوزراء استقالته إلى رئيس الجمهورية إذا تقررت مسئوليته أمام مجلس الشعب .

(مادة ١٢٩)

يجوز لعشرين عضوا على الأقل من أعضاء مجلس الشعب طرح موضوع عام للمناقشة لاستيضاح سياسة الوزارة بشأنه .

(مادة ١٣٠)

لأعضاء مجلس الشعب ابتداء رغبات في مفاوضات عليمة الى رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء .

(مادة ١٣١)

المجلس الشعب أن يكون لجنة خاصة أو يكلف لجنة من لجانه ببعض نشاط إحدى المصالح الادارية أو المؤسسات العامة ، أو أى جهاز تنفيذى أو ادارى ، أو أى مشروع من المشروعات العامة ، وذلك لبيان مدى تحقيقه ، والبلد المبلغ بحقيقة الأوضاع المالية أو للإتفاق أو للاقتضائية أو إجراء تحقيق فى أى موضوع يتعلق بعمله من الأعمال الملباة .
واللجنة فى سبيل القيام بهما أن تجمع ما تراه من الأدلة وأن تطلب سماع من ترى سماع أقواله ، وعلى جميع الجهات التنفيذية والادارية أن تستجيب إلى طلبها ، وأن تضع تحت تصرفها لهذا الغرض ما تطلبه من وثائق أو مستندات أو غير ذلك .

(مادة ١٣٢)

يلقى الرئيس الجمهورية عند افتتاح دور الانعقاد العادى لمجلس الشعب بياناً يتضمن السياسة العامة للدولة ، وله الحق فى اللقاء أى بيانات أخرى أمام المجلس .
ولمجلس الشعب مناقشة بيان رئيس الجمهورية .

(مادة ١٣٣)

يقدم رئيس مجلس الوزراء بعد تأليف الوزارة ، وعند افتتاح دور الانعقاد العادي لمجلس الشعب ، برنامج الوزارة .

ويناقش مجلس الشعب هذا البرنامج .

(مادة ١٣٤)

يجوز لرئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم أن يكونوا أعضاء في مجلس الشعب ، كما يجوز لغير الأعضاء منهم حضور جلسات المجلس ولجانه .

(مادة ١٣٥)

يسمح لرئيس مجلس الوزراء والوزراء في مجلس الشعب ولجانه كلما طلبوا الكلام ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار الموظفين . ولا يكون للوزير صوت معدود عند أخذ الرأي ، الا اذا كان من الأعضاء .

(مادة ١٣٦)

لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشعب الا عند الضرورة وبعد استفتاء الشعب ، ويصدر رئيس الجمهورية قرارا بوقف جلسات المجلس واجراء الاستفتاء خلال ثلاثين يوما ، فاذا أقرت الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم الحل ، أصدر رئيس الجمهورية قرارا به .

ويجب أن يشتمل القرار على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب في ميعاد لا يتجاوز سنتين يوما من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء .

ويجتمع المجلس الجديد خلال الأيام العشرة التالية لانتهاء الانتخاب .

الفصل الثالث

السلطة التنفيذية

الفرع الأول

رئيس الجمهورية

(مادة ١٣٧)

يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويبررها على الوجه المبين في الدستور .

(مادة ١٣٨)

يضع رئيس الجمهورية بالأشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ، ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين في الدستور .

(مادة ١٣٩)

لرئيس الجمهورية أن يعين نائبا له أو أكثر ، ويحدد اختصاصاتهم ويعفيهم من مناصبهم .

وتسرى القواعد المنظمة لمساءلة رئيس الجمهورية على نواب رئيس الجمهورية .

(مادة ١٤٠)

يؤدي نائب رئيس الجمهورية ، أمام رئيس الجمهورية ، قبل مباشرة مهام منصبه اليمين الآتية : « أقسم بالله العظيم أن أحافظ بخلصا على النظام الجمهوري ، وأن أحترم الدستور والقانون ، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة ، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامه وأراضيه » .

(مادة ١٤١)

يعين رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء وتوابه والوزراء ونوابهم ،
ويصفهم من مناصبهم .

(مادة ١٤٢)

لرئيس الجمهورية حق دعوة مجلس الوزراء للانقضاء وحضور
جلساته ، وتكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها ، كما يكون له حق
طلب تقارير من الوزراء .

(مادة ١٤٣)

يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والمسيكين والمثليين
السياسيين ويعزلهم على الوجه المبين في القانون .
كما يعتمد ممثلي الدول الأجنبية السياسيين .

(مادة ١٤٤)

يصدر رئيس الجمهورية اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين ، بما ليس
فيه تعديل أو تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها ، وله أن يفوض غيره في
إصدارها ، ويجوز أن يعين القانون من يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

(مادة ١٤٥)

يصدر رئيس الجمهورية لوائح الضبط .

(مادة ١٤٦)

يصدر رئيس الجمهورية القرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق
والمصالح العامة .

(مادة ١٤٧)

إذا حدثت في غيبة مجلس الشيوخ ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير
لا تحتل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات تكون
لها قوة القانون .

ويجب عرض هذه القرارات على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما
من تاريخ صدورها إذا كان المجلس قائما ، وتعرض في أول اجتماع له في
حالة الحل أو وقف جلساته ، فإذا لم تعرض زال باثر رجعي ما كان لها من
قوة القانون دون حاجة الى اصدار قرار بذلك ، وإذا عرضت ولم يقرها
المجلس زال باثر رجعي ما كان لها من قوة القانون ، الا اذا رأى المجلس
اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما تترتب على نفاذها بوجه آخر .

(مادة ١٤٨)

يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون
ويجب عرض هذا الاعلان على مجلس الشعب خلال الخمسة عشر يوما
التالية ليقرر ما يراه مناسبا .
وإذا كان مجلس الشعب منحلّا يفرض الأمر على المجلس الجديد في
أول اجتماع له .

وفي جميع الأحوال يكون اعلان حالة الطوارئ لمدة محدودة ، ولا
يجوز مدتها الا بموافقة مجلس الشعب .

(مادة ١٤٩)

لرئيس الجمهورية حق العفو عن العقوبة أو تخفيفها ، أما العفو الشامل
فلا يكون الا بقانون .

(مادة ١٥٠)

رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ، وهو الذى يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الشعب .

(مادة ١٥١)

رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان . وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وفقا للأوضاع المقررة .

على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة ، أو التى تتعلق بحقوق السيادة ، أو التى تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة فى الموازنة تجب موافقة مجلس الشعب عليها .

(مادة ١٥٢)

لرئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب فى المسائل الهامة التى تتصل بمصالح البلاد العليا .

الفرع الثانى

الحكومة

(مادة ١٥٣)

الحكومة هى الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة . وتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم . ويشرف رئيس مجلس الوزراء على أعمال الحكومة .

(مادة ١٥٤)

يشترط فيمن يعين وزيراً أو نائب وزير أن يكون مصرياً ، وأن يكون من العمر خمسا وثلاثين سنة ميلادية على الأقل ، وأن يكون متمتعاً بكامل حقوقه المدنية والسياسية .

(مادة ١٥٥)

يؤدى أعضاء الوزارة ، أمام رئيس الجمهورية ، قبل مباشرة مهام وظائفهم اليمين الآتية : « أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهوري ، وأن أحترم الدستور والقانون ، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة ، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه » .

(مادة ١٥٦)

يمارس مجلس الوزراء بوجه خاص الاختصاصات الآتية :

- (أ) الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها وفقاً للقوانين والقرارات الجمهورية .
- (ب) توجيه وتنسيق ومتابعة أعمال الوزارات والجهات التابعة لها والهيئات والمؤسسات العامة .
- (ج) إصدار القرارات الإدارية والتنفيذية وفقاً للقوانين والقرارات ومراقبة تنفيذها .

(د) إعداد مشروعات القوانين والقرارات .

(هـ) إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة .

(و) إعداد مشروع الخطة العامة للدولة .

(ز) عقد القروض ومنحها وفقاً لأحكام الدستور .

(ح) ملاحظة تنفيذ القوانين والمحافظة على أمن الدولة وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة .

(مادة ١٥٧)

الوزير هو الرئيس الادارى الأعلى لوزارته ، ويتولى زسـم سياسة الوزارة فى حدود السياسة العامة للدولة ، ويقوم بتنفيذها .

(مادة ١٥٨)

لا يجوز للوزير أثناء تولى منصبه أن يزاول مهنة جرة أو عملا تجاريا أو ماليا أو صناعيا ، أو أن يشتري أو يستأجر شيئا من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله ، أو أن يقايضا عليه .

(مادة ١٥٩)

لرئيس الجمهورية وللمجلس الشعب حق إحالة الوزير الى المحاكمة عما يقع منه من جرائم أثناء تأدية أعمال وظيفته أو بسببها .

ويكون قرار مجلس الشعب باتهام الوزير بناء على اقتراح يقدم من خمس أعضائه على الأقل ، ولا يصدر قرار الاتهام الا بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس .

(مادة ١٦٠)

يقف من يتهم من الوزراء عن عمله الى أن يفصل فى أمره ، ولا يحول انتهاء خدمته دون إقامة الدعوى عليه أو الاستمرار فيها . وتكون محاكمة الوزير وإجراءات المحاكمة وضماناتها والعقاب على الوجه المبين بالقانون . وتسمى هذه الأحكام على نواب الوزراء .

الفرع الثالث الإدارة المحلية

(مادة ١٦١)

تقسم جمهورية مصر العربية الى وحدات ادارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية ، منها المحافظات والمدن والقرى ، ويجوز انشاء وحدات ادارية أخرى تكون لها الشخصية الاعتبارية اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .

(مادة ١٦٢)

تشكل المجالس الشعبية المحلية تدريجيا على مستوى الوحدات الادوية عن طريق الانتخاب المباشر ، على أن يكون نصف أعضاء المجلس الشعبي على الأقل من العمال والفلاحين ، ويكفل القانون نقل السلطة اليها تدريجيا .

ويكون اختيار رؤساء ووكلاء المجالس بطريق الانتخاب من بين الأعضاء .

(مادة ١٦٣)

يبين القانون طريقة تشكيل المجالس الشعبية المحلية ، واختصاصاتها ومواردها المالية ، وضمانات أعضائها ، وعلاقاتها بمجلس الشعب والحكومة ودورها في اعداد وتنفيذ خطة التنمية وفي الرقابة على أوجه النشاط المختلفة .

الفرع الرابع المجالس القومية المتخصصة

(مادة ١٦٤)

تنشأ مجالس متخصصة على المستوى القومى تعاون فى رسم السياسة

العامة للدولة في جميع مجالات النشاط القومي - وتكون هذه المجالس تابعة لرئيس الجمهورية . ويحدد تشكيل كل منها واختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية .

الفصل الرابع

السلطة القضائية

(مادة ١٦٥)

السلطة القضائية مستقلة ، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر أحكامها وفق القانون .

(مادة ١٦٦)

القضاة مستقلون ، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون . ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو في شئون العدالة .

(مادة ١٦٧)

يحدد القانون الهيئات القضائية واختصاصاتها وينظم طريقة تشكيلها ويبين شروط وإجراءات تعيين أعضائها ونقلهم .

(مادة ١٦٨)

القضاة غير قابلين لل عزل . وينظم القانون مساءلتهم تأديبيا .

(مادة ١٦٩)

جلسات المحاكم علنية الا اذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب . وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية .

(مادة ١٧٠)

يسهم الشعب فى إقامة العدالة على الوجه وفى الحدود المبينة فى القانون .

(مادة ١٧١)

ينظم القانون ترتيب محاكم أمن الدولة ، ويبين اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فىمن يتولون القضاء فيها .

(مادة ١٧٢)

مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ، ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ، ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى .

(مادة ١٧٣)

يقوم على شئون الهيئات القضائية مجلس أعلى يرأسه رئيس الجمهورية .

ويبين القانون طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه . ويؤخذ رأيه فى مشروعات القوانين التى تنظم شئون الهيئات القضائية .

الفصل الخامس

المحكمة الدستورية العليا

(مادة ١٧٤)

المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها فى جمهورية مصر العربية ، مقرها مدينة القاهرة .

(مادة ١٧٥)

تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، وتتولى تفسير النصوص التشريعية ، وذلك كله على الوجه المبين في القانون .

ويعين القانون الاختصاصات الأخرى للمحكمة وينظم الاجراءات التي تتبع أمامها .

(مادة ١٧٦)

ينظم القانون كيفية تشكيل المحكمة الدستورية العليا ، وبين الشروط الواجب توافرها في أعضائها وحقوقهم وحصاناتهم .

(مادة ١٧٧)

أعضاء المحكمة الدستورية العليا غير قابلين للعزل ، وتتولى المحكمة مساءلة أعضائها على الوجه المبين بالقانون .

(مادة ١٧٨)

تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية العليا في الدعاوى الدستورية ، والقرارات الصادرة بتفسير النصوص التشريعية، وينظم القانون ما يترتب على الحكم بعدم دستورية نص تشريعي من آثار .

الفصل السادس

المحامي العام الاشتراكي

(مادة ١٧٩)

يكون المدعي العام الاشتراكي مسئولاً عن اتخاذ الاجراءات التي تكفل تأمين حقوق الشعب وسلامة المجتمع ونظامه السياسي ، والحفاظ .

على المكاسب الاشتراكية والتزام السلوك الاشتراكي . ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى ، ويكون خاضعا لرقابة مجلس الشعب ، وذلك كله على الوجه المبين في القانون .

الفصل السابع

القوات المسلحة ومجلس الدفاع الوطنى

(مادة ١٨٠)

الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة وهي ملك للشعب مهمتها حماية البلاد وسلامة أراضيها وأمنها وحماية مكاسب النضال الشعبى الاشتراكي ، ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة انشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية .

ويبين القانون شروط الخدمة والترقية في القوات المسلحة .

(مادة ١٨١)

تنظم التعبئة العامة وفقا للقانون .

(مادة ١٨٢)

ينشأ مجلس يسمى « مجلس الدفاع الوطنى » ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته ويختص بالنظر في الشؤون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها ، ويبين القانون اختصاصاته الأخرى .

(مادة ١٨٣)

ينظم القانون القضاء العسكرى ، ويبين اختصاصاته في حدود المبادئ الواردة في الدستور .

الفصل الثامن

الشرطة

(مادة ١٨٤)

الشرطة هيئة مدنية نظامية ، رئيسها الأعلى رئيس الجمهورية !
وتؤدي الشرطة واجبها في خدمة الشعب ، وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن ، وتسهر على حفظ النظام والأمن العام والآداب وتتولى تنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات ، وذلك كله على الوجه المبين بالقانون .

الباب السادس

أحكام عامة وانتقالية

(مادة ١٨٥)

مدينة القاهرة عاصمة جمهورية مصر العربية .

(مادة ١٨٦)

يبين القانون الغنم المضررة والأحكام الخاصة به ، كما يبين شعار الدولة والأحكام الخاصة به .

(مادة ١٨٧)

لا تسرى أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها . ومع ذلك يجوز في غير المواد الجنائية النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب .

(مادة ١٨٨)

تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها
ويعمل بها بعد شهر من اليوم التالي لتاريخ نشرها إلا إذا حددت
لذلك ميماذا آخر .

(مادة ١٨٩)

لكل من رئيس الجمهورية ومجلس الشعب طلب تعديل مادة أو أكثر
من مواد الدستور ، ويجب أن يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب
تعديلها والأسباب الداعية الى هذا التعديل .

فاذا كان الطلب صادرا من مجلس الشعب وجب أن يكون موقعا
من ثلث أعضاء المجلس على الأقل .

وفي جميع الأحوال يناقش المجلس مبدأ التعديل ويصدر قراره
في شأنه بأغلبية أعضائه ، فاذا رفض الطلب لا يجوز إعادة طلب تعديل
المواد ذاتها قبل مضي سنة على هذا الرفض .

واذا وافق مجلس الشعب على مبدأ التعديل يناقش بعد شهرين من
تاريخ هذه الموافقة ، المواد المطلوب تعديلها ، فاذا وافق على التعديل
ثلثا عدد أعضاء المجلس عرض على الشعب لاستفتاءه في شأنه .

فاذا ووفق على التعديل اعتبر نافذا من تاريخ اعلان نتيجة
الاستفتاء .

(مادة ١٩٠)

تنتهى مدة رئيس الجمهورية الحالي بانقضاء ست سنوات من تاريخ
اعلان انتخابه رئيسا للجمهورية العربية المتحدة .

(مادة ١٩١)

كل ما قرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور
يبقى صحيحا ونافذا ، ومع ذلك يجوز إلّاؤها أو تعديلها وفقا للقواعد
والإجراءات المقررة في هذا الدستور .

(مادة ١٩٢)

تمارس المحكمة العليا اختصاصاتها المبينة في القانون الصادر بإنشائها
مؤذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا .

(مادة ١٩٣)

يعمل بهذا الدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه في
الاستفتاء .

تعديل دستور سنة ١٩٧١

اصدار

تعديل دستور جمهورية مصر العربية

رئيس الدولة

بعد الاطلاع على نتائج الاستفتاء على تعديل دستور جمهورية مصر العربية الذي أجري يوم ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠ .
وعلى اجماع كلمة الشعب على الموافقة على تعديل الدستور .
وعلى المادة ١٨٩ من الدستور .

يصدر تعديل دستور جمهورية مصر العربية على النحو الذي تمت الموافقة عليه في الاستفتاء ، ويمثل به اعتبارا من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء .

القاهرة في ٧ من رجب ١٤٠٠ هـ (٢٢ من مايو ١٩٨٠ م)

أنور السادات

قرار مجلس الشعب

بتعديل الدستور

مجلس الشعب

بعد الإطلاع على المادة ١٨٩ من الدستور ،

وعلى موافقة مجلس الشعب بجلسته المعقودة بتاريخ ١٩ من يوليو

١٩٧٩ على تعديل الدستور من حيث المبدأ ،

وعلى موافقة مجلس الشعب على التعديل بجلسته المعقودة

بتاريخ ٣٠ من أبريل ١٩٨٠ ،

قرر :

(المادة الأولى)

يستبدل بنصوص المواد (١) ، (٢) ، (٤) ، (٥) ، (٧٧) من دستور

جمهورية مصر العربية ، النصوص الآتية :

(مادة ١)

جمهورية مصر العربية دولة نظامها اشتراكي ديمقراطي يقوم على

تحالف قوى الشعب العاملة .

والشعب المصرى جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها

الشاملة .

(مادة ٢)

الاسلام دين الدولة ، واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة

الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع .

(مادة ٤)

الأساس الاقتصادي لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكي الديمقراطي القائم على الكفاية والعدل ، بما يحول دون الاستغلال ، ويؤدي الى تقريب الفوارق بين الدخل ، ويحمي الكسب المشروع . ويكفل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة .

(مادة ٥)

يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور .
وينظم القانون الأحزاب السياسية .

(مادة ٧٧)

مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ اعلان نتيجة الاستفتاء ، ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة أخرى .

(المادة الثانية)

يضاف باب جديد الى دستور جمهورية مصر العربية هو الباب السابع وعنوانه « أحكام جديدة » .
وفقا لما هو وارد فيما يلي :

الباب السابع

أحكام جديدة

الفصل الأول

مجلس الشورى

(مادة ١٩٤)

يفتخص مجلس الشورى بدراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ على مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ ودعم الوحدة الوطنية ، والسلام الاجتماعى ، وحماية تحالف قوى الشعب العاملة والمكاسب الاشتراكية ، والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة ، وتعميق النظام الاشتراكى الديمقراطى وتوسيع مجالاته .

(مادة ١٩٥)

* يؤخذ رأى مجلس الشورى فيما يلى :

- ١ — الاقتراحات الخاصة بتعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور .
- ٢ — مشروعات القوانين المكملة للدستور .
- ٣ — مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية .
- ٤ — معاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة أو التى تتعلق بحقوق السيادة .
- ٥ — مشروعات القوانين التى يحيلها اليه رئيس الجمهورية .
- ٦ — ما يحيله رئيس الجمهورية الى المجلس من موضوعات تتصل

بالسياسة العامة للدولة أو بسياستها في الشؤون العربية
أو الخارجية .

ويلغ المجلس رأيه في هذه الأمور الى رئيس الجمهورية
ومجلس الشعب .

(مادة ١٩٦)

يشكل مجلس الشورى من عدد من الأعضاء يحدده القانون على
ألا يقل عن (١٣٣) عضوا .

ويتخب ثلثا أعضاء المجلس بالاقتراع المباشر السرى العام على أن
يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين .
ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي .

(مادة ١٩٧)

يحدد القانون الدوائر الانتخابية الخاصة بمجلس الشورى وعدد
الأعضاء بكل دائرة ، والشروط الواجب توافرها في المنتخبين
أو المعيّنين منهم .

(مادة ١٩٨)

مدة عضوية مجلس الشورى ست سنوات ، ويتجدد انتخاب
واختيار نصف الأعضاء المنتخبين والمعينين كل ثلاث سنوات وفقا للقانون .
ويجوز دائما إعادة انتخاب أو تعيين من أتمت مدة عضويته .

(مادة ١٩٩)

ينتخب مجلس الشورى رئيسا له ووكيلين في أول اجتماع للدور
الانعقاد السنوى العادى لمدة ثلاث سنوات ، وإذا خلا مكان أحدهم
انتخب المجلس من يصل محله الى نهاية مدته .

(مادة ٢٠٠)

لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى ومجلس الشعب .

(مادة ٢٠١)

رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء وغيرهم من أعضاء الحكومة غير مسئولين أمام مجلس الشورى .

(مادة ٢٠٢)

لرئيس الجمهورية القاء بيانه عن السياسة العامة للدولة أو أية بيانات أخرى في اجتماع مشترك لمجلس الشعب والشورى يرأسه رئيس مجلس الشعب .

ولرئيس الجمهورية القاء ما يراه من بيانات أمام مجلس الشورى .

(مادة ٢٠٣)

يجوز لرئيس مجلس الوزراء والوزراء ولغيرهم من أعضاء الحكومة القاء بيان أمام مجلس الشورى أو إحدى لجانه عن موضوع داخل في اختصاصه .

ويسمح لرئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء وغيرهم من أعضاء الحكومة كلما طلبوا الكلام في مجلس الشورى ولجانه ، ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار الموظفين ، ولا يكون للوزير أو لغيره من أعضاء الحكومة صوت معدود عند أخذ الرأي ، إلا إذا كان من الأعضاء .

(مادة ٢٠٤)

لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس الشورى الا عند الضرورة ،

ويجب أن يشتمل قرار حل المجلس على دعوة الناخبين لاجراء انتخابات جديدة لمجلس الشورى فى ميعاد لا يتجاوز ستين يوما من تاريخ صدور قرار الحل .

ويجتمع المجلس خلال الأيام العشرة التالية لاجراء الانتخابات .

(مادة ٢٠٥)

تسرى فى شأن مجلس الشورى الأحكام الواردة بالدستور فى المواد :

(٨٩) ، (٩٠) ، (٩١) ، (٩٣) ، (٩٤) ، (٩٥) ، (٩٦) ، (٩٧) ، (٩٨) ، (٩٩) ، (١٠٠) ، (١٠١) ، (١٠٢) ، (١٠٤) ، (١٠٥) ، (١٠٦) ، (١٠٧) ، (١٢٩) ، (١٣٠) ، (١٣٤) ، وذلك فيما لا يتعارض مع الأحكام الواردة فى هذا الفصل ، على أن يباشر الاختصاصات المقررة فى المواد المذكورة مجلس الشورى ورئيسه

الفصل الثانى

سلطة الصحافة

(مادة ٢٠٦)

الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها على الوجه المبين فى الدستور والقانون .

(مادة ٢٠٧)

تمارس الصحافة رسالتها بحرية وفى استقلال فى خدمة المجتمع بمختلف وسائل التعبير ، تعبيراً عن اتجاهات الرأى العام وإسهاماً فى تكوينه وتوجيهه ، فى اطار المقومات الأساسية للمجتمع ، والحفاظ على

الحريات والواجبات العامة ، واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين ،
وذلك كله طبقا للستور والقانون .

(مادة ٢٠٨)

حرية الصحافة مكفولة والرقابة على الصحف محظورة وانذارها
أو وقفها أو النأؤها بالطريق الإداري محظور وذلك كله وفقا
للدستور والقانون .

(مادة ٢٠٩)

حرية اصدار الصحف وملكيتهما للأشخاص الاعتبارية العامة
والخاصة وللأحزاب السياسية مكفولة طبقا للقانون .

وتخضع الصحف في ملكيتهما وتمويلها والأموال المملوكة لها لرقابة
الشعب على الوجه المبين بالدستور والقانون .

(مادة ٢١٠)

للصحفيين حق الحصول على الأنباء والمعلومات طبقا للأوضاع
التي يحددها القانون .

ولا سلطان عليهم في عملهم لغير القانون .

(مادة ٢١١)

يقوم على شئون الصحافة مجلس أعلى يحدد القانون طريقة تشكيله
واختصاصاته وعلاقاته بسلطات الدولة .

ويارس المجلس اختصاصاته بما يدعم حرية الصحافة واستقلالها ،
ويحقق الحفاظ على المقومات الأساسية للمجتمع ، ويضمن سلامة
الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي ، وذلك على النحو المبين في
الدستور والقانون .

**قانون المحكمة الدستورية العليا
ومذكرته الايضاحية**

قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن المحكمة الدستورية العليا .

(المادة الثانية)

جميع الدعاوى والطلبات القائمة أمام المحكمة العليا والتي تدخل في اختصاص المحكمة الدستورية العليا بمقتضى القانون المرافق تحال اليها بحالتها فور تشكيلها وبغير رسوم .

وتحال اليها كذلك طلبات وقف تنفيذ الأحكام الصادرة من هيئات التحكيم القائمة أمام المحكمة العليا بحالتها دون رسوم للفصل فيها طبقاً للأحكام الواردة في القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ باصدار قانون المحكمة العليا والقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ باصدار قانون الاجراءات والرسوم أمامها .

(المادة الثالثة)

تسرى أحكام المادتين ١٥ ، ١٦ من القانون المرافق على الدعاوى والطلبات المتعلقة برد ومخاضمة أعضاء المحكمة العليا أو بمرتباتهم ومعاشاتهم وما في حكمها ، وتفصل المحكمة الدستورية العليا دون غيرها في جميع هذه الدعاوى والطلبات .

(المادة الرابعة)

يمثل المحكمة الدستورية العليا في المجلس الأعلى للهيئات القضائية رئيسها ويحل محله في حالة غيابه أقدم أعضائها .

(المادة الخامسة)

مع مراعاة حكم الفقرتين الثالثة والرابعة من المادة ٥ من القانون المرافق يصدر أول تشكيل للمحكمة الدستورية العليا بقرار من رئيس الجمهورية ويتضمن تعيين رئيس المحكمة وأعضائها ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في القانون المرافق بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية بالنسبة للأعضاء .

ويؤدى أعضاء المحكمة اليمين المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون المرافق أمام رئيس الجمهورية .

(المادة السادسة)

أعضاء المحكمة العليا وأعضاء هيئة مفوضى الدولة الذين لا يشملهم تشكيل المحكمة الدستورية العليا يعمدون بحكم القانون الى الجهات التى كانوا يعملون بها قبل تعيينهم بالمحكمة العليا بأقدمياتهم السابقة فى تلك الجهات مع احتفاظهم بدرجاتهم ومرتباتهم وبدلاتهم بصفة شخصية .

(المادة السابعة)

ينقل الى المحكمة الدستورية العليا فور تشكيلها جميع العاملين بالأقسام الادارية والكتاتبية وغيرها الملحقة بالمحكمة العليا .

كما تنقل اليها جميع الاعتمادات المالية الخاصة بالمحكمة العليا والمدرجة فى موازنة السنة الحالية .

(المادة الثامنة)

ينتفع رئيس وأعضاء المحكمة العليا السابقون وأسرهم الذين انتهت خدمتهم من خدمات الصندوق المنصوص عليها في المادة (١٨) من القانون المرافق وبالشروط الواردة فيه .

(المادة التاسعة)

مع عدم الاخلال بأحكام المادة الثانية من قانون الاصدار يلغى قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم (٨١) لسنة ١٩٦٩ ، وقانون الاجراءات والرسوم أمامها الصادر بالقانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٧٠ ، والقانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٦ ببعض الأحكام الخاصة بالمحكمة العليا كما يلغى كل نص يخالف أحكام القانون المرافق وذلك فور تشكيل المحكمة الدستورية العليا .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد أسبوعين من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ شوال سنة ١٣٩٩ (٢٩ أغسطس سنة ١٩٧٩) .

نشر القانون بالعدد ٣٦ من الجريدة الرسمية الصادر في ٦ سبتمبر سنة ١٩٧٩ .

قانون المحكمة الدستورية العليا

الباب الأول

نظام المحكمة

الفصل الأول

تشكيل المحكمة

(مادة ١)

المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها في جمهورية مصر العربية ، مقرها مدينة القاهرة .

(مادة ٢)

في تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بكلمة « المحكمة » المحكمة الدستورية العليا وبعبارة « عضو المحكمة » رئيس المحكمة وأعضاؤها وذلك ما لم يوجد نص مخالف .

(مادة ٣)

تؤلف المحكمة من رئيس وعدد كاف من الأعضاء .

وتصدر أحكامها وقراراتها من سبعة أعضاء ويرأس جلساتها رئيسها أو أقدم أعضائها وعند خلو منصب الرئيس أو غيابه أو وجود مانع لديه يقوم مقامه الأقدم فالأقدم من أعضائها في جميع اختصاصاته .

(مادة ٤)

يشترط فيمن يعين عضوا بالمحكمة أن تتوافر فيه الشروط العامة

اللازمة لتولى القضاء طبقا لأحكام قانون السلطة القضائية ، وألا تقل سنه عن خمس وأربعين سنة ميلادية .

ويكون اختياره من بين الفئات الآتية :

(أ) أعضاء المحكمة العليا الحاليين .

(ب) أعضاء الهيئات القضائية الحاليين والسابقين ممن أمضوا في وظيفة مستشار أو ما يعادلها خمس سنوات متصلة على الأقل .

(ج) أساتذة القانون الحاليين والسابقين بالجامعات المصرية ممن أمضوا في وظيفة أستاذ ثمانى سنوات متصلة على الأقل .

(د) المحامين الذين اشتغلوا أمام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا عشر سنوات متصلة على الأقل .

(مادة ٥)

يعين رئيس المحكمة بقرار من رئيس الجمهورية .

ويعين عضو المحكمة بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية وذلك من بين اثنين ترشح أحدهما الجمعية العامة للمحكمة ويرشح الآخر رئيس المحكمة .

ويجب أن يكون ثلثا عدد أعضاء المحكمة على الأقل من بين أعضاء الهيئات القضائية .

ويحدد قرار التعيين وظيفة العضو وأقدميته بها .

(مادة ٦)

يؤدى رئيس وأعضاء المحكمة قبل مباشرة أعمالهم اليمين التالية :
« أقسم بالله العظيم أن أحترم الدستور والقانون وأن أحكم بالعدل » .

ويكون أداء اليمين بالنسبة لرئيس المحكمة أمام رئيس الجمهورية .

ويكون أداء اليمين بالنسبة للأعضاء أمام الجمعية العامة للمحكمة .

الفصل الثاني

الجمعية العامة للمحكمة

(مادة ٧)

تؤلف الجمعية العامة للمحكمة من جميع أعضائها .

ويحضر اجتماعاتها رئيس هيئة المفوضين أو أقدم أعضائها ، ويكون له صوت محدود في المسائل المتعلقة بالهيئة .

(مادة ٨)

تختص الجمعية العامة بالإضافة الى ما نص عليه في هذا القانون بالنظر في المسائل المتعلقة بنظام المحكمة وأموالها الداخلية وتوزيع الأعمال بين أعضائها وجميع الشئون الخاصة بهم .

ويجوز لها أن تفوض رئيس المحكمة أو لجنة من أعضائها في بعض ما يدخل في اختصاصاتها .

ويجب أخذ رأيها في مشروعات القوانين المتعلقة بالمحكمة .

(مادة ٩)

تجتمع الجمعية العامة بدعوة من رئيس المحكمة أو بناء على طلب ثلث عدد أعضائها ولا يكون انعقادها صحيحا الا بحضور أغلبية الأعضاء .

ويرأس الجمعية رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه .

وتصدر الجمعية قراراتها بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين ، وإذا

تساوت الأصوات يرجع رأى الجانب الذى منه الرئيس ما لم يكن التصويت سرا فيعتبر الاقتراح مرفوضا .

وتثبت محاضر أعمال الجمعية العامة فى سجل يوقعه رئيس الجمعية وأمين عام المحكمة .

(مادة ١٠)

تؤلف بقرار من الجمعية العامة لجنة للشئون الوقتية برئاسة رئيس المحكمة وعضوية اثنين أو أكثر من الأعضاء تتولى اختصاصات الجمعية العامة فى المسائل العاجلة أثناء العطلة القضائية للمحكمة .

الفصل الثالث

حقوق الأعضاء وواجباتهم

(مادة ١١)

أعضاء المحكمة غير قابلين للعزل ولا ينقلون الى وظائف أخرى الا بموافقتهم .

(مادة ١٢)

تحدد مرتبات وبدلات رئيس المحكمة وأعضائها طبقا للجدول الملحق بهذا القانون .

على أنه اذا كان العضو يشغل قبل تعيينه بالمحكمة وظيفة يزيد مرتبها أو البدل المقرر لها عما ورد فى هذا الجدول فانه يحتفظ بصفة شخصية بما كان يتقاضاه .

وفى عدا ذلك لا يجوز أن يقرر لأحد الأعضاء مرتب أو بدل بصفة شخصية ولا أن يعامل معاملة استثنائية بأية صورة .

(مادة ١٣)

لا يجوز نذب أو اعارة أعضاء المحكمة الا للأعمال القانونية بالهيئات الدولية أو الدول الأجنبية أو للقيام بهام علمية .

(مادة ١٤)

تسرى الأحكام الخاصة بتقاعد مستشارى محكمة النقض على أعضاء المحكمة .

(مادة ١٥)

تسرى فى شأن عدم صلاحية عضو المحكمة ، وتنحيه ورده ومخاصمته ، الأحكام المقررة بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض .

وتفصل المحكمة الدستورية العليا فى طلب الرد ودعوى المخاصمة بكامل أعضائها عدا العضو المشار اليه ، ومن يقوم لديه عذر ، ويراعى أن يكون عدد الأعضاء الحاضرين وترا بحيث يستبعد أحدث الأعضاء .

ولا يقبل رد أو مخاصمة جميع أعضاء المحكمة أو بعضهم بحيث يقل عدد الباقين منهم عن سبعة .

(مادة ١٦)

تختص المحكمة دون غيرها بالفصل فى الطلبات الخاصة بالمرتبات والمكافآت والمعاشات بالنسبة لأعضاء المحكمة أو المستحقين عنهم .

كما تختص بالفصل فى طلبات التواء القرارات الادارية النهائية المتعلقة بأى شأن من شئونهم وكذلك طلبات التعويض المترتبة على هذه القرارات .

واستثناء من أحكام المادة (٣٤) يوقع على الطلبات المشار اليها فى الفقرتين السابقتين من صاحب الشأن .

ومع مراعاة أحكام المواد من (٣٥) الى (٤٥) يتبع فى شأن هذه

الطلبات الأحكام المطبقة بالنسبة لمستشارى محكمة النقض فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون .

(مادة ١٧)

تسرى الأحكام المقررة في قانون السلطة القضائية بالنسبة للأجازات على أعضاء المحكمة .

وتتولى الجمعية العامة للمحكمة اختصاصات المجلس الأعلى للهيئات القضائية في هذا الشأن .

ويتولى رئيس المحكمة اختصاصات وزير العدل .

(مادة ١٨)

ينشأ بالمحكمة صندوق تكون له الشخصية الاعتبارية ، تخصص له الدولة الموارد اللازمة لتمويل وكفالة الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء المحكمة وهيئة المفوضين بها وأسرهم .

وتؤول الى هذا الصندوق حقوق وإلتزامات الصندوق المنشأ بمقتضى المادة السابعة من القانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٦ ببعض الأحكام الخاصة بالمحكمة العليا .

ولا يجوز لمن ينتفع من هذا الصندوق الانتفاع من صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية .

ويصدر بتنظيم الصندوق وإدارته وقواعد الاتفاق منه قرار من رئيس المحكمة بعد موافقة الجمعية العامة .

(مادة ١٩)

إذا نسب الى أحد أعضاء المحكمة أمر من شأنه المساس بالثقة أو الاعتبار

أو الاخلال الجسيم بواجبات أو مقتضيات وظيفته يتسولى رئيس المحكمة عرض الأمر على لجنة الشئون الوقتية بالمحكمة .

فاذا قررت اللجنة - بعد دعوة العضو لسماع أقواله - أن هناك مجالا للمسير فى الاجراءات نذبت أحد أعضائها أو لجنة من ثلاثة منهم للتحقيق ، ويعتبر العضو المحال الى التحقيق فى اجازة حتمية بمرتب كامل من تاريخ هذا القرار .

وبعرض التحقيق بعد انتهائه على الجمعية العامة منعقدة فى هيئة محكمة تأديبية فيما عدا من شارك من أعضائها فى التحقيق أو الاتهام لتصدر - بعد سماع دفاع العضو وتحقيق دفاعه - حكمها بالبراءة أو بإحالة العضو الى التقاعد من تاريخ صدور الحكم المذكور . ويكون الحكم نهائيا غير قابل للطعن بأى طريق .

(مادة ٢٠)

تتولى الجمعية العامة للمحكمة اختصاصات اللجنة المنصوص عليها فى المادتين ٩٥ ، ٩٦ من قانون السلطة القضائية واختصاصات مجلس التأديب المنصوص عليها فى المادة ٩٧ من القانون المذكور .

وفىما عدا ما نص عليه فى هذا الفصل تسرى فى شأن أعضاء المحكمة جميع الضمانات والمزايا والحقوق والواجبات المقررة بالنسبة الى مستشارى محكمة النقض وفقا لقانون السلطة القضائية .

الفصل الرابع

هيئة المفوضين

(مادة ٢١)

تؤلف هيئة المفوضين لدى المحكمة من رئيس وعدد كاف من المستشارين والمستشارين الساعدين .

ويحل محل الرئيس عند غيابه الأقدم من أعضائها ، ويتولى رئيس الهيئة تنظيم العمل بها والإشراف عليها .

وتحدد مراتب وبدلات رئيس وأعضاء الهيئة وفقا للجدول الملحق بهذا القانون .

(مادة ٢٢)

يشترط فيمن يعين رئيسا لهيئة المفوضين ذات الشروط المقررة لتعيين أعضاء المحكمة في المادة (٤) من هذا القانون .

ويشترط فيمن يعين مستشارا أو مستشارا مساعدا بالهيئة ذات الشروط المقررة في قانون السلطة القضائية لتعين أقرانهم من المستشارين بمحاكم الاستئناف أو الرؤساء بالمحاكم الابتدائية على حسب الأحوال .

ويعين رئيس وأعضاء الهيئة بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح رئيس المحكمة وبعد أخذ رأى الجمعية العامة .

ويكون التعيين في وظيفة رئيس الهيئة والمستشارين بها بطريق الترقية من الوظيفة التي تسبقها مباشرة .

ومع ذلك يجوز أن يعين رأسا في هذه الوظائف من تتوافر فيه الشروط المشار إليها في الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة .

ولرئيس المحكمة ندب أعضاء من الهيئات القضائية للعمل بهيئة المفوضين ممن تنطبق عليهم أحكام الفقرة الثانية ، وذلك بعد أخذ رأى الجمعية العامة وطبقا للإجراءات المنصوص عليها في قانون الهيئة التي ينتمون إليها .

(مادة ٢٣)

يؤدي رئيس وأعضاء هيئة المفوضين قبل مباشرتهم أعمالهم اليمين التالية :

« أقسم بالله العظيم أن أحترم الدستور والقانون ، وأن أؤدي على
إلزامية والصدق » .

ويكون أداء اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة .

(مادة ٢٤)

رئيس وأعضاء هيئة المفوضين غير قابلين للعزل ، ولا يجوز نقلهم الى
وظائف أخرى الا بموافقتهم .

وتسرى في شأن ضماناتهم وحقوقهم وواجباتهم واحالتهم الى التقاعد
واجازاتهم المنازعات المتعلقة بترقياتهم ومراتبهم ومكافآتهم ومعاشاتهم ،
هم وسائر المستحقين عنهم ، الأحكام المقررة بالنسبة لأعضاء المحكمة .
ولا يسرى حكم المادة ١٣ من هذا القانون على أعضاء الهيئة .

الباب الثاني

الاختصاصات والاجراءات

الفصل الأول

الاختصاصات

(مادة ٢٥)

تختص المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بما يأتي :

أولا : الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح .

ثانيا : الفصل في تنازع الاختصاص بتميين الجهة المختصة من بين جهات
القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، وذلك اذا رفعت الدعوى
عن موضوع واحد أمام جهتين منها ولم تتدخل احدهما عن نظرها أو تطلت
كلتاها عنها .

ثالثا : الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها .

(مادة ٢٦)

تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وفقا لأحكام الدستور وذلك اذا أثارت خلافا في التطبيق وكان لها من الإجمية ما يقتضى توحيد تفسيرها .

(مادة ٢٧)

يجوز للمحكمة في جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة يمرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصاتها ويتصل بالنزاع المطروح عليها وذلك بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية .

الفصل الثنى

الاجراءات

(مادة ٢٨)

فيما عدا ما نص عليه فى هذا الفصل تسرى على قرارات الإحالة والدعاوى والطلبات التى تقدم الى المحكمة الأحكام المقررة فى قانون المرافعات المدنية والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والأوضاع المقررة أمامها .

(مادة ٢٩)

تتولى المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي :

(أ) إذا تراءى لاحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي أثناء نظر إحدى الدعاوى عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفضل في النزاع ، أوقفت الدعوى وأخالت الأوراق بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل في المسألة الدستورية .

(ب) إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورات المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع مياعدا لا يتجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن .

(مادة ٣٠)

يجب أن يتضمن القرار الصادر بالاحالة الى المحكمة الدستورية العليا أو صحيفة الدعوى المرفوعة اليها وفقا لجسيم المادة السابقة بيان النص التشريعى المطعون بعدم دستوريته والنص الدستورى المدعى بمخالفته وأوجه المخالفة .

(مادة ٣١)

لكل ذي شأن أن يطلب الى المحكمة الدستورية العليا تعيين جهة القضاء المختصة بنظر الدعوى في الحالة المشار اليها في البند ثانيا من المادة (٢٥) .
ويجب أن يبين في الطلب موضوع النزاع وجهات القضاء التى نظرتة وما اتخذته كل منها في شأنه .

وترتب على تقديم الطلب وقف الدعاوى القائمة المتعلقة به حتى الفصل فيه .

(مادة ٣٢)

لكل ذي شأن أن يطلب الى المحكمة الدستورية العليا الفصل في النزاع القائم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين في الحالة المشار اليها في البند ثالثا من المادة (٢٥) .

ويجب أن يبين في الطلب النزاع القائم حول التنفيذ ، ووجه التناقض بين الحكمين .

ولرئيس المحكمة أن يأمر بناء على طلب ذوي الشأن بوقف تنفيذ الحكمين أو أحدهما حتى الفصل في النزاع .

(مادة ٣٣)

يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

ويجب أن يبين في طلب التفسير النص التشريعي المطلوب تفسيره ، وما أثاره من خلاف في التطبيق ومدى أهميته التي تستدعي تفسيره تحقيقا لوحدة تطبيقه .

(مادة ٣٤)

يجب أن تكون الطلبات وصحف الدعاوى التي تقدم الى المحكمة الدستورية العليا موقعا عليها من محام مقبول للحضور أمامها أو عضو بإدارة قضايا الحكومة بدرجة مستشار على الأقل حسب الأحوال ، وأن يرفق بالطلب المنصوص عليه في المادتين ٣١ ، ٣٢ صورة رسمية من الحكمين اللذين وقع في شأنهما التنازع أو التناقض والا كان الطلب غير مقبول .

(مادة ٣٥)

يقيّد قلم الكتاب قرارات الاحالة الواردة الى المحكمة والدعاوى والطلبات المقدمة اليها في يوم ورودها أو تقديمها في سجل يخص لذلك .
وعلى قلم الكتاب اعلان ذوى الشأن عن طريق قلم المحضرين بالقرارات أو الدعاوى أو الطلبات سالفة الذكر في مدى خمسة عشر يوما من ذلك التاريخ .

وتعتبر الحكومة من ذوى الشأن في الدعاوى الدستورية .

(مادة ٣٦)

يعتبر مكتب المحامي الذى وقع على صحيفة الدعوى أو الطلب محلا مختارا للطالب ومكتب المحامي الذى ينوب عن المطلوب ضده في الرد على الطلب محلا مختارا له ، وذلك ما لم يعين أى من الطرفين لنفسه محلا مختارا لاعلانه فيه .

(مادة ٣٧)

لكل من تلقى اعلانا بقرار احالة أو بدعوى أن يودع قلم كتاب المحكمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اعلانه مذكرة بملاحظاته مشفوعة بالمستندات .

ولخصمه الرد على ذلك بمذكرة ومستندات خلال الخمسة عشر يوما التالية لانتهاؤ الميعاد المبين بالفقرة السابقة .

فاذا استعمل الخصم حقه في الرد كان للاول التعقيب بمذكرة خلال الخمسة عشر يوما التالية .

(مادة ٣٨)

لا يجوز لقلم الكتاب أن يقبل بعد انقضاء المواعيد المبينة في المادة السابقة أوراقا من الخصوم ، وعليه أن يخرز محضرا يثبت فيه تاريخ تقديم هذه الأوراق واسم مقدمها وصفته .

(مادة ٣٩)

يعرض قلم الكتاب ملف الدعوى أو الطلب على هيئة المفوضين في اليوم التالي لانتضاء المواعيد المبينة في المادة (٣٧) .

وتتولى الهيئة تحضير الموضوع ، ولها في سبيل ذلك الاتصال بالجهات ذات الشأن للحصول على ما يلزم من بيانات أو أوراق ، كما أن لها دعوة ذوي الشأن لاستيضاحهم ما ترى من وقائع وتكليفهم بتقديم مستندات ومذكرات تكميلية وغير ذلك من اجراءات التحقيق في الاجل الذي تحدده . ويجوز للمفوض أن يصدر قرارا بتفريم من يتسبب في تكرار تأجيل الدعوى مبلغا لا يجاوز عشرين جنيتها ويكون قراره في هذا الشأن نهائيا ، كما يجوز له اقالته من هذه الغرامة كلها أو بعضها اذا أبدى عذرا مقبولا .

(مادة ٤٠)

تودع هيئة المفوضين بعد تحضير الموضوع تقريرا تحدد فيه المسائل الدستورية والقانونية المثارة ورأى الهيئة فيها مبيها . ويجوز لذوى الشأن أن يطلعوا على هذا التقرير بقلم كتاب المحكمة ، ولهم أن يطلبوا صورة منه على نفقتهم .

(مادة ٤١)

يحدد رئيس المحكمة خلال أسبوع من ايداع التقرير تاريخ الجلسة التي تنظر فيها الدعوى أو الطلب . وعلى قلم الكتاب إخطار ذوي الشأن بتاريخ الجلسة بكتاب مسجل . يعلم الوصول .

ويكون ميعاد الحضور خمسة عشر يوما على الأقل ما لم يأمر رئيس المحكمة في حالة الضرورة وبناء على طلب ذوى الشأن بتقصير هذا الميعاد الى ما لا يقل عن ثلاثة أيام .

وبلن هذا الأمر اليهم مع الاخطار بتاريخ الجلسة .

(مادة ٤٢)

يجب حضور أحد أعضاء هيئة المفوضين جلسات المحكمة ويكون من درجة مستشار على الأقل .

(مادة ٤٣)

يقبل الحضور أمام المحكمة المطعون المقبولون للمرافعة أمام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا .

ويكون الحاضر عن الحكومة من درجة مستشار على الأقل بإدارة قضايا الحكومة .

(مادة ٤٤)

تحكم المحكمة في الدعاوى والطلبات المروضة عليها بنهر مرافعة .

فاذا رأت ضرورة المرافعة الشفوية فلها سماع مطامير الخصوم وممثل هيئة المفوضين ، وفي هذه الحالة لا يؤذن للخصوم أن يحضروا أمام المحكمة من غير محام معهم .

وليس للخصوم الذين لم تودع بأسماهم مذكرات وفقا لحكم المادة (٣٧) الحق في أن ينيبوا عنهم مطامير في الجلسة .

والمحكمة أن ترخص لمطامير الخصوم وهيئة المفوضين في ايداع مذكرات تكميلية في المواعيد التي تحددها .

(مادة ٤٥)

لا تسرى على الدعاوى والطلبات المروضة على المحكمة قواعد الحضور أو الغياب المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

الباب الثالث

الأحكام والقرارات

(مادة ٤٦)

تصدر أحكام المحكمة وقراراتها باسم الشعب .

(مادة ٤٧)

تفصل المحكمة من تلقاء نفسها في جميع المسائل الفرعية .

(مادة ٤٨)

أحكام المحكمة وقراراتها نهائية وغير قابلة للطعن .

(مادة ٤٩)

أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة .

وتنشر الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة السابقة في الجريدة الرسمية ويغير مصروفات خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ صدورها .

ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم .

فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائي تعتبر الأحكام

التي صدرت بالادانة استنادا الى ذلك النص كأن لم تكن . ويقوم رئيس
هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لاجراء مقتضاه .

(مادة ٥٠)

تفصل المحكمة دون غيرها في كافة المنازعات المتعلقة بتنفيذ الأحكام
والقرارات الصادرة منها .

وتسرى على هذه المنازعات الأحكام المقررة في قانون المرافعات المدنية
والتجارية بما لا يتعارض وطبيعة اختصاص المحكمة والأوضاع
المقررة أمامها .

ولا يترتب على رفع المنازعة وقف التنفيذ ما لم تأمر المحكمة بذلك
حتى الفصل في المنازعة .

(مادة ٥١)

تسرى على الأحكام والقرارات الصادرة من المحكمة : فيما لم يرد به
نص في هذا القانون ، القواعد المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية
بما لا يتعارض وطبيعة تلك الأحكام والقرارات .

الباب الرابع الرسوم والمصروفات

(مادة ٥٢)

تأخذ الرسوم على الطلبات المتضمنة فيها في المواد ١٦ و ٣١ و
٣٢ و ٣٣ من هذا القانون .

(مادة ٥٣)

يفرض رسم ثابت مقداره خمسة وعشرون جنيها على الدعاوى
الاستثنائية .

ويشمل الرسم المفروض جميع الاجراءات القضائية الخاصة بالدعوى
شاملة اعلان الأوراق والأحكام .

ويجب على المدعى أن يودع خزانة المحكمة عند تقديم صحيفة هذه
الدعوى كفالة مقدارها خمسة وعشرون جنيها .

وتودع كفالة واحدة في حالة تمدد المدعين اذا رفعوا دعواهم
بصحيفة واحدة .

وتقتضى المحكمة بمصادرة الكفالة في حالة الحكم بعدم قبول
الدعوى أو رفضها .

ومع مراعاة حكم المادة التالية لا يقبل قلم الكتاب صحيفة الدعوى
اذا لم تكن مصحوبة بما يثبت هذا الابداع .

(مادة ٥٤)

يعنى من الرسم كله أو بعضه ومن الكفالة كلها أو بعضها من يثبت
عجزه عن الدفع بشرط أن تكون الدعوى محتملة الكسب .

ويفصل رئيس هيئة المفوضين في طلبات الاعفاء وذلك بعد الاطلاع
على الأوراق وسماع أقوال الطالب وملاحظات قلم الكتاب ويكون قراره
في ذلك نهائيا .

وترتب على تقديم طلب الاعفاء قطع الميعاد المحدد لرفع الدعوى
بعدم الدستورية .

(مادة ٥٥)

تسرى على الرسوم والمصروفات ، فيما لم يرد به نص في هذا
القانون ، الأحكام المقررة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية
على المواد المدنية وفي قانون المرافعات المدنية والتجارية .

الباب الخامس

الشئون المالية والإدارية

الفصل الأول

الشئون المالية

(مادة ٥٦)

تكون للمحكمة موازنة سنوية مستقلة ، تعد على نمط الموازنة العامة للدولة ، وتبدأ ببداية السنة المالية لها وتنتهى بنهايتها .

ويتولى رئيس المحكمة اعداد مشروع الموازنة لتقديمه الى الجهة المختصة بعد بحثه واقراره من الجمعية العامة للمحكمة .

وتباشر الجمعية العامة للمحكمة السلطات المخولة لوزير المالية فى القوانين واللوائح بشأن تنفيذ موازنة المحكمة ، كما يباشر رئيس المحكمة السلطات المخولة لوزير التنمية الادارية ولرئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة .

وتسرى على موازنة المحكمة والحساب الختامى فيما لم يرد به نص فى هذا القانون أحكام قانون الموازنة العامة للدولة .

الفصل الثانى

الشئون الإدارية

(مادة ٥٧)

يكون للمحكمة أمين عام وعدد كاف من العاملين ، ويكون لرئيس المحكمة عليهم سلطات الوزير . ووكيل الوزارة المقررة فى القوانين واللوائح .

(مادة ٥٨)

تشكل بقرار من رئيس المحكمة لجنة لشئون العاملين من اثنين من

أعضاء المحكمة ومن الأمين العام تختص باقتراح كل ما يتعلق بشئون العاملين من تعيين ومنح علاوات وترقية ونقل .
ويضع رئيس المحكمة بقرار منه بعد أخذ رأى لجنة شئون العاملين ضوابط ترقية العاملين .

(مادة ٥٩)

مع عدم الاخلال بحكم المادة (٥٧) تتولى تأديب العاملين بالمحكمة لجنة من ثلاثة من أعضاء المحكمة تختارهم الجمعية العامة للمحكمة سنويا .

ويصدر قرار الاحالة الى هذه اللجنة من رئيس المحكمة وتباشر هيئة المفوضين وظيفه الادعاء امام هذه اللجنة وتكون أحكامها نهائية غير قابلة للطعن .

(مادة ٦٠)

يسرى على العاملين بالمحكمة ، فيما لم يرد به نص في هذا القانون أو في قانون السلطة القضائية بالنسبة الى العاملين بمحكمة النقض ، أحكام العاملين بالدولة .

**جدول الوظائف والرتب والبدلات
المحق بقانون المحكمة الدستورية العليا.**

١ - أعضاء المحكمة.

| الوظائف | المخصصات السنوية | | العلاوة الدورية |
|---------------|---|--|--------------------|
| | المرتب | بدل التمثيل | |
| رئيس المحكمة | يحدد المرتب وبدل التمثيل والمعيش في قرار التعيين . | | جنيه |
| أعضاء المحكمة | جنيه | جنيه | ١٠٠ |
| | ٢٢٠٠ - ٢٥٠٠ | ١٥٠٠ يرفع إلى ٢٠٠٠ عند بلوغ نهاية المربوط | |

١ - يمنح كل من يعين عضواً بالمحكمة أول مربوط وظيفته من تاريخ التعيين إلا إذا كان المرتب الذي يتقاضاه قبل التعيين يعادل أول المربوط أو يزيد عليه ، فإنه يُمنح علاوة واحدة من العلاوات المقررة لوظيفته بما لا يتجاوز نهاية مربوطها .

ولا يغير منح هذه العلاوة من موعد استحقاق العلاوة الدورية .

٢ - تسمى أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١١ لسنة ١٩٧٩ الخاص ببدل الانتقال السنوي الثابت على أعضاء المحكمة .

٣ - لا يجوز أن يقل مرتب وبدل العضو عن مرتب وبدل من يليه في الأقدمية .

٤ - يطامل عضو المحكمة الذى يبلغ مرتبه ٢٥٠٠ جنيه معامله نائب الوزير من حيث المطاش .

٥ - لا يخضع بدل التمثيل والانتقال لكافة أنواع الضرائب ويسرى عليه الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ وتعديلاته .

٢ - اعضاء هيئة المفوضين

| الوظائف | المخصصات السنوية | | | الملاوة الدورية |
|-------------------------|------------------|---|---|--------------------|
| | المرتب | بدل قضاء | بدل تمثيل | |
| رئيس الهيئة | جنيه ٢٢٠٠ - ٢٥٠٠ | جنيه — | جنيه ١٥٠٠ يرفع الى ٢٠٠٠ عندما يبلغ المرتب ٢٥٠٠ جنيه | جنيه ١٠٠٠ |
| المستشارون | ١٥٠٠ - ٢٠٤٠ | ٤٥٠ | ١٢٠٠ عندما يبلغ المرتب ١٨٠٠ ج | ٧٥ |
| المستشارون المساعدون | ١٤٢٨ - ١٩٨٠ | جنيه ٢٢٤٨ ترفع الى ٢٥٠٠ عندما يبلغ المرتب ١٨٠٠ جنيه | | ٧٢ |

١ - كل من يعين فى وظيفة من الوظائف المرتبة فى درجات ذات بداية ونهاية ، يمنح أول مربوطها من تاريخ التعيين الا اذا كان المرتب الذى يتقاضاه قبل التعيين يعادل أول مربوط أو يزيد عليه ، فانه يمنح علاوة واحدة من العلاوات المقررة لوظيفته بما لا يجاوز نهاية مربوط درجة الوظيفة الأعلى مباشرة . ولا يغير منح هذه العلاوة من موعد استحقاق العلاوة الدورية .

٢ — تسرى أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١١ لسنة ١٩٧٩ الخاص
ببديل الانتقال السنوي الثابت على أعضاء هيئة المفوضين .

٣ — لا يجوز أن يقل مرتب وبدل العضو عن مرتب وبدل من يليه في
أقدمية الوظيفة التي عين فيها .

٤ — عضو هيئة المفوضين الذي يبلغ مرتبه نهاية مربوط الوظيفة التي
يشغلها يستحق العلاوة الدورية المقررة للوظيفة الأعلى مباشرة طبقاً
لهذا الجدول ولو لم يرق إليها بشرط ألا يتجاوز نهاية مربوطها
وفي هذه الحالة يستحق البدلات بالفتات المقررة لهذه
الوظيفة الأعلى .

٥ — يعامل رئيس الهيئة الذي يبلغ مرتبه ٢٥٠٠ جنيه معاملة عضو
المحكمة من حيث المعاش .

٦ — لا يخضع بدل التمثيل وبدل القضاء وبدل الانتقال لكافة أنواع
الضرائب ويسرى عليه الخفض المقرر بالقانون رقم ٣٠ لسنة
١٩٦٧ وتعديلاته .

ولا يجوز الجمع بين بدل التمثيل وبدل القضاء .

مذكرة إيضاحية لقانون المحكمة الدستورية العليا

من أبرز معالم دستور جمهورية مصر العربية الذي منحه جهايز
نصب مصر لأنفسها في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ ، ما أورده في بابه الرابع
من أن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة مؤكدا بذلك خضوعها
للقانون كالأفراد سواء بسواء .

ولما كانت سيادة القانون تستوجب بدها عدم خروج القوانين
واللوائح على أحكام الدستور باعتباره القانون الأعلى ، ضمنا للالتزام
الدولة بأحكامه فيما يصدر عنها من قواعد تشريعية ، فقد خصص الدستور
فصلا مستقلا للمحكمة الدستورية العليا في الباب الذي يمالج نظام الحكم
نص فيه على أنها هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها تتولى دون غيرها
الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح كما تتولى تفسير
النصوص التشريعية ، مؤكدا بذلك هيمنة هذه الهيئة القضائية العليا
على تثبيت دعائم المشروعية وصيانة حقوق الأفراد وحررياتهم .

وقد أعد القانون المرافق في شأن المحكمة الدستورية العليا استكمالا
للمؤسسات الدستورية التي يقوم عليها نظام الحكم في البلاد ، وذلك
في ضوء دراسات مقارنة للمحاكم المشابهة في بعض الدول وبما يتلاءم
والأوضاع القائمة في مصر ، واستهداء بما حققه القضاء المصري ولا يزال
يحققه حماية للحريات وتأكيدا لسيادة القانون .

وفيا إلى بيان بأهم ما قام عليه القانون من أحكام :

١ — تقديرا لمكانة هذه المحكمة وحرصا على أن يتم تشكيلها من
خلاصة الشخصيات المرموقة التي مارست خبرة واكتسبت دراية
في المجال القضائي والقانوني رضى ألا يقل سن من يختار لمعضومتها
عن خمس وأربعين سنة ، وأن يكون قد أمضى في وظيفة
مستشار أو ما يعادلها خمس سنوات على الأقل أو ثمانى

سنوات في وظيفة أستاذ للقانون أو عشر سنوات في العمل بالمحاماة أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا .
ولم يحدد القانون أعضاء المحكمة بعدد معين أفساحا لمجال زيادتهم وفق ما تسفر عنه احتياجات العمل بعد مباشرة اختصاصاتها .

٢ — ومراعاة للصفة القضائية لهذه المحكمة نصت المادة الخامسة على أن يكون ثلثا عدد أعضائها على الأقل من بين أعضاء الهيئات القضائية ليزودوا المحكمة بتجاربهم وخبراتهم ، على أن يترك مجال الاختيار بالنسبة لباقي أعضائها من بين الهيئات القضائية وأساتذة القانون والمحامين .

٣ — ونظرا لأهمية هذه الهيئة القضائية التي تشرف على دستورية القوانين الصادرة من السلطة التشريعية واللوائح التي تصدرها السلطة التنفيذية ، علاوة على باقي اختصاصاتها بالتفسير وفي أحوال تنازع الاختصاص ، فقد نص القانون في المادة (٥) منه على أخذ رأي المجلس الأعلى للهيئات القضائية بالنسبة لتعيين أعضائها .

أما بالنسبة لرئيس المحكمة فقد نص على أن يكون تعيينه رأسا بقرار من رئيس الجمهورية وذلك للمواءمة بين صفتيه القضائية وما أسنده اليه الدستور في المادة (٨٤) منه .

٤ — والتزاما بحكم الدستور وأسوة بسائر أعضاء الهيئات القضائية فقد نص القانون على عدم قابلية أعضاء المحكمة للعزل وعلى عدم نقلهم الى وظائف أخرى الا بموافقتهم .

٥ — ومراعاة لمكانة أعضاء هذه المحكمة نظم القانون حقوقهم وواجباتهم على نسق ما يجرى بالنسبة الى مستشاري محكمة النقض مع تخويل الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا بكامل أعضائها الاختصاص بالفصل في طلبات رد أعضائها

ودعاوى مخاصمتهم والتحقيق والتصرف نهائيا فيما قد
ينسب اليهم .

٦ — وتأكيدا لأهمية الدور الذى أسبغه الدستور على المحكمة
الدستورية العليا لتحقيق الرقابة القضائية على دستورية القوانين
واللوائح مع توحيد مفهوم نصوص الدستور بما يحقق استقرار
الحقوق ، حرص القانون على أن يكون لهذه المحكمة دون
غيرها القول الفصل فيما يشور من منازعات حول دستورية
القوانين واللوائح سواء أكانت قوانين عادية صادرة من السلطة
التشريعية أم تشريعات لائحة فرعية صادرة من السلطة التنفيذية
فى حدود اختصاصها الدستورى وسواء أكانت هذه اللوائح
عادية أم لوائح لها قوة القانون .

٧ — وتوسعة لنطاق هذه الرقابة على دستورية القوانين واللوائح
نص القانون على ثلاثة طرق لتحقيق هذه الغاية أولاها التجاها جهة
القضاء من تلقاء نفسها الى المحكمة الدستورية العليا لتفصل
فى دستورية نص لازم للفصل فى دعوى منظورة أمام هذه الجهة
وذلك تثبيتا لالتزام الأحكام القضائية بالقواعد الدستورية
الصحيحة ، والثانى الدفع الجدى من أحد الخصوم أمام إحدى
جهات القضاء بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة وعندئذ
تؤجل المحكمة نظر الدعوى وتحدد لمن آثار الدفع أجلا لرفع
الدعوى بذلك ، والطريق الثالث تحويل المحكمة الدستورية
العليا أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم دستورية نص فى قانون
أو لائحة يمرض لها بمناسبة ممارسة جميع اختصاصاتها .

٨ — والتزاما بما ورد فى الدستور عن اختصاص المحكمة الدستورية
العليا بتفسير النصوص التشريعية ونشر قراراتها بالتفسير فى
الجريدة الرسمية تأكيداً لصفحتها الملزمة ، فقد نص القانون على

هذا الاختصاص محدد النصوص التشريعية التي تتولى المحكمة تفسيرها بالقوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية طبقاً لأحكام الدستور .

وغنى عن الذكر أن اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالتفسير لا يحول دون مباشرة السلطة التشريعية حقها في إصدار التشريعات التفسيرية بداءة أو بالمخالفة لما انتهت إليه المحكمة الدستورية العليا من تفسير .

كما أن هذا الاختصاص لا يصادر حق جهات القضاء الأخرى جميعاً في تفسير القوانين وإنزال تفسيرها على الواقعة المعروضة عليها ما دام لم يصدر بشأن النص المطروح أمامها تفسير ملزم سواء من السلطة التشريعية أو من المحكمة الدستورية العليا .

٩ — وتنبأت لمكانة المحكمة الدستورية العليا حرص القانون على النص على أن أحكامها وقراراتها غير قابلة للطعن ولمزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة .

١٠ — وتناول القانون أثر الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة فنص على عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم ، وهو نص ورد في بعض القوانين المقارنة واستقر الفقه والقضاء على أن مؤداه هو عدم تطبيق النص ليس في المستقبل فحسب وإنما بالنسبة إلى الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية النص ، على أن يستثنى من هذا الأثر الرجعى الحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت عند صدوره بحكم حاز قوة الأمر المقضى أو بانقضاء مدة تقادم .

أما إذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائي فإن جميع الأحكام التي صدرت بالأداة استنادا الى ذلك النص تعتبر كأن لم تكن حتى ولو كانت أحكاما باتة .

١١ - وتأكيدا لاستقلال المحكمة الدستورية العليا نص القافون على أن تكون لها موازنة سنوية مستقلة وأسبغ على الجمعية العامة بالمحكمة السلطات المقررة لوزير المالية في القوانين واللوائح ، كما خول لرئيس المحكمة السلطات المخولة لوزير التنمية الادارية ولرئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة .

**التشكيل الأول
للمحكمة الدستورية العليا
وهيئة المفوضين**

تشكيل المحكمة الدستورية العليا

بتاريخ ٩ أكتوبر سنة ١٩٧٩ صدر القراران الجمهوريان رقم ٤٢٠ ،
٤٢١ لسنة ١٩٧٩ بتعيين كل من :

السيد / أحمد ممدوح عطية رئيساً للمحكمة الدستورية العليا

والسادة /

| | |
|---------------------------|--------------------------------|
| على أحمد كامل | أعضاء المحكمة الدستورية العليا |
| أبو بكر محمد عطية | |
| فاروق محمود سيف النصر | |
| ياقوت عبد الهادي العشماوى | |
| محمد فهمي حسن عسرى | |
| كمال سلامة عبد الله | |
| الدكتور فتحي عبد الصبور | |
| محمود حسن حسين | |
| محمد على محمد راغب بليخ | |

بتاريخ ٦ أغسطس سنة ١٩٨٠ صدر القرار الجمهورى رقم ١٩ لسنة
١٩٨٠ بتعيين السادة محمود حمدى عبد العزيز ومصطفى جميل مرسى
فهمي وممدوح مصطفى حسن أعضاء بالمحكمة الدستورية العليا في الأماكن
التي خلّت ببلاغ كل من السادة على أحمد كامل وأبو بكر محمد عطية وياقوت
عبد الهادي العشماوى سن التقاعد في ٣٠ يونية سنة ١٩٨٠ .

تشكيل هيئة المفوضين لدى المحكمة الدستورية العليا

بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٩ صدر القرار الجمهورى رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعيين كل من :

السيد/ عمر حافظ شريف رئيسا لهيئة المفوضين لدى
المحكمة الدستورية العليا

والسادة /

| | |
|---|--|
| محمّد كمال محفوظ | |
| د . عوض محمد عوض المر | |
| د . أحمد محمد الحنفى | |
| د . أحمد عثمان عياد | |
| د . محمد إبراهيم أبو العينين | |
| مستشارين بهيئة المفوضين لدى المحكمة الدستورية العليا | |

دراسة مقارنة تحليلية حول قانون المحكمة الدستورية العليا

لقى المستشار أحمد ممدوح عطية رئيس المحكمة الدستورية العليا
هذه المحاضرة يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٧٩ بدعوة من الجمعية المصرية
للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ونشرت بالعدد ٢٧٥ من مجلة مصر
الماصرة .

الأساندة الاجلاء والاخوة الزملاء

كان للدعوة الكريمة التى وجهت الى لالقاء محاضرة عن قانون المحكمة الدستورية العليا ، أجمل أثر فى نفسى ، فهى موجهة من الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، الرائدة دواما فيما كرست له جهودها من مجالات ، كما أنها تتيح لى لقاء مع الصفة من رجال القانون ، لأستعرض المراحل التى مر بها اعداد هذا القانون بعد أن عهد الى هذه المهمة أثر اختياري رئيسا للمحكمة العليا ، وبعد أن تمثرت المشاريع السابقة طوال ثمانى سنوات ، منذ أن نص على انشاء هذه المحكمة العليا الدستورية الأخير الصادر فى ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ .

ولعله من الملائم حتى تكتمل لهذا البحث كل عناصره ، أن أبدا بعرض موجز لمبدأ الرقابة على دستورية القوانين واللوائح ومدى اقراره فى سائر الدول ، ووسائل الرقابة المختلفة التى تتبعها كل منها ، مع ايضاح موقف الفقه والقضاء بالنسبة لهذا المبدأ فى مصر ، الى أن صدر قانون المحكمة الدستورية العليا الأخير .

مبدأ الرقابة على دستورية القوانين فى سائر الدول :

تختلف الدول فيما يتعلق بهذا المبدأ بدرجات متفاوتة من حيث اقراره أو انكاره ، ومن حيث الجهة التى تتولاه ، الى غير ذلك من التفاصيل .

١ . فقلة من الدول وعلى رأسها بريطانيا لا تقر نظام الرقابة على دستورية القوانين ، ذلك أن نظامها يقوم على مبدأ سيادة البرلمان ، وهو مبدأ يرجع الى اعتبارات تاريخية قوامها الصراع المرير الذى استمر لمسنوات طويلة بين الشعب وبين الملوك الحريصين على أكبر قدر من السلطة فى أيديهم ، حتى تم الانتصار

للمجالس التشريعية ، الأمر الذى كان طبيعيا بعده أن يتعذر تقييد سلطتها ، أو اقرار أية رقابة على ما تصدره من تشريعات .

٢ — أما الدول التى تأخذ بمبدأ الرقابة على الدستورية فمنها من اختار أسلوب الرقابة السياسية مثل فرنسا التى نص دستورها الصادر فى سنة ١٩٥٨ على أن يمارس المجلس الدستورى فيها هذه الرقابة . ويتكون هذا المجلس من تسعة أعضاء ، تستمر عضويتهم مدة تسع سنوات غير قابلة للتجديد ، ويعين كل من رئيس الجمهورية ورئيس الجمعية الوطنية ورئيس مجلس الشيوخ ثلاثة منهم ، كما يعتبر رؤساء الجمهورية السابقون أعضاء فى هذا المجلس مدى الحياة .

٣ — وتأخذ أيضا بنظام الرقابة السياسية — بتنظيم مخالف — كثير من الدول ذات النزعات الاشتراكية مثل تشيكوسلوفاكيا التى أوكل دستورها الصادر سنة ١٩٤٨ مهمة الرقابة الدستورية الى المكتب الادارى للجمعية الوطنية ، وجمهورية بلغاريا الشعبية التى جعلت من اختصاص الجمعية الشعبية (البرلمان) الفصل فى توافر الشروط التى يتطلبها الدستور عند اصدار القانون .

٤ — أما غالبية الدول فأتها تأخذ بمبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين ، ومنها ما اعتنق مبدأ الرقابة السابقة على اصدار التشريع على نحو ما أخذ به دستور ايرلندا الحرة الصادر فى سنة ١٩٣٧ الذى أباح لرئيس الدولة أن يحيل ما يراه من القوانين الى محكمة عليا لفحصه من الناحية الدستورية فإذا قررت عدم دستوريته تبين عليه عدم اصداره واعادته الى الهيئة التشريعية لتعديله فى حدود الدستور ، كما أخذت بهذا النظام جمهورية مالى فى دستورها الصادر سنة ١٩٥٩ وعهدت بالرقابة الى القسم الدستورى بمجلس الدولة .

هـ — الا أن أكثر الدول التي آثرت مبدأ الرقابة القضائية أخذت بمبدأ الرقابة اللاحقة على دستورية القوانين .

وتنقسم هذه الدول الأخيرة الى فريقين ، أحدهما يأخذ برقابة الامتناع والآخر برقابة الالغاء أو الإبطال .

ورقابة الامتناع يقصد بها أن يكون من حق القضاء الامتناع عن تطبيق تشريع ما في القضية المطروحة عليه بسبب مخالفته للدستور .

وقد طبقت محاكم بعض البلاد هذا المبدأ رغم عدم النص عليه في دساتيرها ، باعتبار أن الأمر لا يبدو أن يكون مغاولة بين قاعدتين تعارضت أحكامهما ، وبالتالي بتعين ترجيح القاعدة الدستورية باعتبارها القاعدة الاسمي ، وإهدار القاعدة الأخرى ، دون أن تقضى بطلانها ، بل تكفى بالامتناع عن تطبيقها ، امتناعا لا يقيد المحاكم الأخرى بل ولا يقيد ذات المحكمة ، وقد أخذت بذلك محاكم كندا وأستراليا وجنوب أفريقيا .

أما رقابة الالغاء فإن مؤداها أن يكون من حق القضاء ، أن يحكم بعدم دستورية قانون معين متى تبين له أنه مخالف للدستور ، بحكم ملزم للكافة ولجميع السلطات ، وهو ما يؤدي الى عدم تطبيقه وبالتالي إلغائه أو إبطاله من الناحية العملية .

وتجرى الدساتير التي تأخذ بهذه الطريقة على تركيز تلك الرقابة في جهة قضائية واحدة . ومن هذه الدول النمسا وإيطاليا وأسبانيا وتركيا وألمانيا الاتحادية والصومال .

الرقابة على دستورية القوانين في مصر :

جاء الدستور الصادر في سنة ١٩٢٣ — ومثله دستور سنة ١٩٣٥ — خلوا من أى نص صريح يبيح للمحاكم حق الرقابة على دستورية القوانين أو يمنحها من هذه الرقابة ، وترتب على ذلك أن اختلف الزأى بين أئمة

الفقه كما اختلفت أحكام القضاء في هذا الشأن . ففى الفقه ذهب رأى الى وجوب منع القضاء من التصدى لهذه الرقابة ، مسائرا فى ذلك الفقه والقضاء الفرنسيين ، الى جانب حجة استخلصها تأييدا لوجهة نظره من المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التى كانت تنص على منع المحاكم من تأويل الأوامر الادارية أو وقف تنفيذها ، فأروا أن هذه الحصانة يجب بداهة أن تمتد الى القوانين ومن ثم يمتنع على المحاكم مراقبة دستورتها .

وذهب فريق آخر الى أن من حق المحاكم - بل ومن واجبها - بحث دستورية القوانين التى تطبقها ، لأنها وهى المنوط بها تطبيق القوانين الصادرة من السلطة التشريعية ، مكلفة فى ذات الوقت بمراعاة الدستور وتطبيقه والأخذ بأحكامه ، بالإضافة الى أن قيام القاضى بفحص دستورية القوانين المتصلة بالنزاع المطروح عليه هو بمثابة التدرج المنطقي لتولييه بحث قانونية اللوائح ، فهو يرفض تطبيق اللوائح المخالفة للقانون باعتباره أعلى منها ، ومن ثم يجب عليه أن يرفض تطبيق القانون الذى يتعارض مع الدستور ، لأن هذا الأخير بدوره أسمى منزلة من القانون العادى .

ثم درج الفقه بعد ذلك على تأييد هذا الرأى الأخير وتدعيم أسانيده ودحض حجج الرأى المخالف ، الى أن استقر الأمر على الاعتراف بحق المحاكم فى الرقابة على دستورية القوانين .

أما أحكام القضاء فى هذا الشأن فقد ترددت فى بادئ الأمر ، وجاء الكثير منها غير حاسم فى اقرار الرقابة القضائية على دستورية القوانين أو عدم جوازها ، وكان أول حكم قرر بصراحة ووضوح حق القضاء فى رقابة دستورية القوانين هو الحكم الذى أصدرته محكمة مصر الابتدائية الأهلية فى أول مايو سنة ١٩٤١ والذى انتهت فيه الى أن للمحاكم مطلق الحرية فى بحث دستورية القانون المطلوب منها تطبيقه ، بحيث اذا اقتنعت بمخالفته لأحكام الدستور شكلا أو موضوعا ، كان لها أن تمتنع عن تطبيقه على النزاع المطروح أمامها . غير أن هذا الحكم ألغى استئنافيا

وأخذت محكمة الاستئناف في حكمها الصادر بتاريخ ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٣ بالرأى المخالف وأنكرت على محاكم مصر حق الرقابة على دستورية القوانين . أما محكمة النقض فلم تشأ أن تقطع برأى في هذا الموضوع رغم طرحه أمامها أكثر من مرة .

ثم جاء الحكم الصادر من محكمة القضاء الادارى في ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٨ ، فاتحة لاستقرار القضاء المصرى على تقرير حقه في الرقابة على دستورية القوانين ، اذ تصدت فيه المحكمة صراحة لهذا الأمر وقضت بحق المحاكم في مراقبة دستورية القوانين شكلا وموضوعا ، بحيث تطرح القانون غير الدستوري ، وتعلب عليه الدستور وتطبقه باعتباره القانون الأعلى . وجرت المحاكم بعد ذلك على الأخذ بهذا الرأى وردته الى اسمه القانوني السليمة . ومن خيرة ما دعمت به المحاكم حقها في هذه الرقابة ما جاء في أسباب أحكامها من أن المنع من الطعن في أى تصرف أو قرار يصدر عن سلطة معينة على نحو شامل مطلق هو اعفاء لهذه السلطة من أية مسئولية تترتب على تصرفاتها وحرمان للناس من حق التقاضى ، وهو ما من شأنه الاخلال بحقوق الناس في الحرية وفي المساواة ، وهي حقوق طبيعية كفلها لهم الدستور . وكذلك ما قرره من أن رقابة القضاء هي دون غيرها الرقابة الفعالة التي تكفل للناس حقوقهم الطبيعية وحياتهم العامة ، وبها يبقى النظام في حدوده الدستورية المشروعة ، لأن كل نظام أرسى الدستور أساسه ووضع القانون قواعده ، هو نظام يخضع — مهما يكن استثنائيا — لمبدأ سيادة القانون ومن ثم لرقابة القضاء .

ومن كل ذلك يبين أن القضاء المصرى جعل الاختصاص برقابة دستورية القوانين من حق جميع المحاكم ، الا أنه حدد سلطاتها في نطاق مجرد الامتناع عن تطبيق القانون في القضية المطروحة عليها وبحكم لا تمتد حجبته الا الى تلك القضية . أى أن المبدأين اللذين انتقز عليهما القضاء كانا ما يطلق

عليه « لا مركزية الرقابة » على الدستورية ، والاقتصار على « رقابة الامتناع » .

ولا شك أن كلا المبدئين لا يحققان الرقابة المثلى على دستورية القوانين ، ذلك أن مركزية الرقابة — وهو الاتجاه الغالب في الدساتير الحديثة — هو الذى يؤدى الى قصر الرقابة على جهة قضائية متخصصة واحدة مما يحفظ للتشريع مكانته بعيدا عن الاضطراب الذى يثيره احتمال تضارب الرأى بين المحاكم المختلفة فى صدد دستورية قانون بعينه ، كما أن سمو الدستور وسيادته لا يتحققان الا بأحكام تكون ملزمة للكافة ولجميع سلطات الدولة .

وقد كان هذا النظر ماثلا أمام لجنة الخمسين التى شكلت بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ لوضع دستور للبلاد ، فضمنت مشروع الدستور الذى أعدته النص على انشاء محكمة دستورية عليا تختص وحدها بالفصل فى دستورية القوانين والقرارات التى لها قوة القانون (الى جانب اختصاصات أخرى بتفسير النصوص الدستورية وتفسير النصوص التشريعية الخاصة بالمحاكم ومجلس الدولة — المواد من ١٩٠ الى ١٩٦) . غير أن المسئولين لم يتقبلوا مشروع هذا الدستور ورأوا أنه لا يحقق الأهداف التى قامت من أجلها الثورة بصورة كاملة ، ولذلك عهد الى المكتب الفنى برئاسة الجمهورية باعداد مشروع دستور آخر ، كان هو الذى صدر فى ١٦ من يناير سنة ١٩٥٦ وقد خلا من أى نص يشير الى موضوع الرقابة على دستورية القوانين ، الأمر الذى حصل على معنى الاجازة الضمنية لما كان القضاء قد استقر عليه .

وكان ذلك أيضا هو ذات المنحى السلبى الذى أتهجه دستور سنة ١٩٦٤ ، رغم صدوره بعد أن وافق مؤتمر القوى الشعبية على التقرير الذى أعدته لجنة الميثاق فى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٢ ، والذى ضمنته وجوب « أن تقام كل الضمانات الكفيلة بصيانة القانون بحيث يصدر

طبقا للدستور . ومن ثم فقد أصبح ملائما الآن ، تأكيداً للحرية ودعماً لها أن يقرر انشاء محكمة دستورية عليا يحدد الدستور انجديد طريقة تشكيلها واختصاصاتها » .

وجاء بعد ذلك بيان ٣٠ مارس سنة ١٩٦٨ فأورد في مياق تصوره للخطوط الأساسية للدستور ، أن ينص فيه على انشاء محكمة دستورية عليا يكون لها الحق في تقرير دستورية القوانين وتطبيقها مع الميثاق والدستور .

وبتاريخ ٣١ من أغسطس سنة ١٩٦٩ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا - استناداً الى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٧ بتفويض رئيس الجمهورية اصدار قرارات لها قوة القانون - وتضمنت مواد قانون المحكمة العليا النص على اختصاصها دون غيرها بالفصل في دستورية القوانين اذا ما دفع بعدم دستورية قانون أمام احدى المحاكم (الى جانب اختصاصها بالتفسير والفصل في طلبات وقف تنفيذ الأحكام الصادرة من هيئات التحكيم ومسائل تنازع الاختصاص) .

وكان أول دستور للبلاد ينص على انشاء محكمة دستورية عليا تتولى دون غيرها الرقابة على دستورية القوانين واللوائح ، هو الدستور الصادر في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ الذي أفرد للمحكمة الدستورية العليا فصلاً مستقلاً هو الفصل الخامس من الباب الرابع الخاص بنظام الحكم ، كما نص في المادة ١٩٢ منه على حكم وقضى هو أن تمارس المحكمة العليا اختصاصاتها المينة في القانون الصادر بإنشائها الى أن يتم تشكيل المحكمة الدستورية العليا .

واذ صدر أخيراً بتاريخ ٢٩ من أغسطس سنة ١٩٧٩ القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا ، ونص في المادة-

التاسعة من مواد الاصدار على الغاء قانون المحكمة العليا فور تشكيل المحكمة الدستورية العليا ، وكان تشكيلها قد تم بالقرارين الجمهوريين رقمى ٤٢٠ ، ٤٢١ الصادرين بتاريخ ٩ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ ، فان ما يحكم حاليا مبدأ الرقابة على الدستورية فى مصر هو ما ورد فى دستور سنة ١٩٧١ ، وفى القانون الأخير بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا .

أما الدستور فقد تضمنت المواد من ١٧٤ الى ١٧٨ منه الأحكام الخاصة بالمحكمة الدستورية العليا ، فنصت المادة ١٧٤ على أن المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها ، ثم نصت المادة ١٧٥ على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، وتتولى تفسير النصوص التشريعية وذلك كله على الوجه المبين بالقانون ، كما نصت المادة ١٧٨ على نشر الأحكام والقرارات الصادرة منها فى الجريدة الرسمية ، تأكيداً لصفحتها الإلزامية .

واعمالاً لهذه المبادئ العامة التى تضمنتها أحكام الدستور نص قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على صفتها القضائية وعلى اختصاصها دون غيرها بالرقابة على دستورية القوانين واللوائح ، الى جانب الفصل فى حالات تنازع الاختصاص أو النزاع بشأن تنفيذ الأحكام النهائية، وتفسير النصوص القانونية الهامة اذا اختلفت خلافاً فى التطبيق ، كما نص على أن أحكام المحكمة وقراراتها ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة وغیر قابلة للنقض .

ومن ذلك يبين أن المشرع المصرى اصطفى من بين المذاهب المختلفة السابق عرضها ، مبدأ الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح مستبعداً الرقابة السياسية ، وأنه أخذ بقاعدة مركزية هذه الرقابة فعهد بها الى هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها تكون أحكامها ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة ، وهو ما يعنى بدهاء أن رقابتها لينت رقابة امتناع .

وفي ضوء ما تقدم جميعه نعرض لأحكام قانون المحكمة الدستورية العليا الأخير الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، على أن ينقسم بحثنا الى النواحي التالية :

أولا : المراحل التي مر بها اعداد القانون .

ثانيا : ما أثارته المشاريع السابقة من انتقادات تلافاها القانون الصادر أخيرا .

ثالثا : ما تضمنه قانون المحكمة الدستورية العليا الأخير من أحكام كانت محل خلاف في الرأي والأمباب التي أدت الى ترجيح ما أخذ به من أحكام .

أولا - المراحل التي مر بها اعداد مشروع قانون المحكمة الدستورية العليا :

منذ أن صدر الدستور الدائم في ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ كان لزاما أن يبدأ اعداد مشروع قانون المحكمة الدستورية العليا باعتباره من القوانين الأساسية المكملة للدستور ، وبالفعل قامت عدة جهات بمعنى - مثل وزارة العدل والمحكمة العليا - باعداد أكثر من مشروع .الا أن كل تلك المشاريع - التي بلغت نحو ثمانية - تعرضت جميعا ، وجاء بعضها متضمنا أحكاما أثارت اعتراضات عديدة ، عقدت من أجلها الندوات والمناقشات الصاخبة ، التي أدت بأن يجنح البعض - في تيار ثورتهم عليها - الى طلب العدول عن انشاء محكمة دستورية عليا ولو أدى الأمر الى تعديل الدستور والغاء الفصل الخاص بها ... وهو رأى اتفعالى لم يلق بدهاءة أى تأييد ، مما منعرض له تفصيلا في القسم الثالث من هذا البحث .

وعند البدء في اعداد مشروع القانون الأخير كان أول ما حرصت عليه هو دراسة كافة المشاريع السابق اعدادها وتبويبها استجلاء لمدى الخلف بينها في كل مادة مما تضمنته ، ثم تجميع كل ما صدر من قرارات في الجمعيات العامة لمختلف جهات القضاء أو فيما عقد من ندوات ، وما نشر

في المجالات العلمية أو الجرائد عن تلك المشاريع ، سواء ما عارض بعض أحكامها أو ما تضمن اقتراحات يطلب الأخذ بها .

وبعد أن تجمع هذا الرصيد الضخم من الأبحاث والمراجع ، مضافا اليه حصيلة مناقشات أجريت مع نخبة من رجال القانون ، بدأت العمل في المشروع التمهيدى للقانون ، بعد أن أعددت سجلا دوت فيه تفاصيل كل ما تم من الخطوات السابق ياتها .

وقد راعيت في المشروع التمهيدى الذى أعددتة للمناقشة وعرضته على وزارة العدل وأرسلت صورة منه الى رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس الدولة وغيرهم من كبار الزملاء القضائيين ، أن يتم نسخه بحيث يترك النصف الأيسر من الصحيفة خاليا ليدونوا ملاحظاتهم بشأن كل مادة أمام ذات نصها .

وبعد فترة عاودت الاتصال بالزملاء واستمعت الى ملاحظاتهم واقتنعت ببعضها كما أوضحت وجهة النظر بالنسبة للبعض الآخر ، ثم قمت بإدخال ما اتفق عليه من تعديلات ، وأرسلت المشروع المعدل الى الوزارة لعرضه على المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

ويبدو أن لبسا وقع لا أعلم مصدره ، ولم أهتم بتقصى دواعيه ، ذلك أن ادارة التشريع بوزارة العدل ادخلت على المشروع بعض تعديلات ، صاغتها في مشروع مستقل ، ثم فوجئت بها تعرضه على قبل انعقاد المجلس الأعلى بأيام .

ورغم أن مشروعها لم يخرج في اطاره العام عن المشروع الذى أعددتة، بل أنه صيغ على هديه ، الا أنني لم استمخ ما أدخلته من تعديلات في بعض أحكامه الجزئية أو في طريقة تبويبه ، ويكفى مثلا واضحا لما لم أوافق عليه لأول وهلة ، أن مشروع ادارة التشريع استحدث فصلا بعنوان « مسالة الأعضاء تأديبيا » ضمنه عدة مواد من بينها جواز توجيه اللوم

أو التنبيه الى عضو المحكمة الدستورية العليا اذا نسب اليه الخروج عن الطريق السوى ... وبداهة فان تلك الأحكام - وهي مما ورد في قانون السلطة القضائية الذى يسرى على المئات ممن هم في بدء حياتهم القضائية - قد نقلت حرفيا الى قانون المحكمة الدستورية العليا دون تفكير متأن في نوعية المخاطبين به ، وفي الحكمة والملاءمة التى روعيت عند ادراج مادة وحيدة في فصل حقوق الأعضاء وواجباتهم تواجه هذا الاحتمال الضئيل اما بالحفظ أو بالاحالة الى التقاعد .

وعلى أية حال فقد عرض المشروع ونقاط الخلاف على المجلس الأعلى للهيئات القضائية في ثلاث جلسات امتدت كل جلسة منها الى أكثر من خمس ساعات أحيانا ، أوضحت فيها وجهة نظرى كاملة بحيث لم يأخذ المجلس الا بتعديلات قليلة على ما ورد بالمشروع الذى أعدته ، ثم عرض المشروع على قسم التشريع بمجلس الدولة ، فوافق عليه بعد ابداء بعض الملاحظات .

ولعل في كل ذلك ما يوضح مدى العناية التى لقيها هذا القانون دراسة وتمحيصا ، خاصة وقد كان من بين الانتقادات الخطيرة التى وجهت الى المشروع السابق أنه عرض على المجلس الأعلى للهيئات القضائية عرضا مبتسرا وفي جلسة عاجلة مما لم يتح للأعضاء أية فرصة لدراسته ، وأن ما ناقشه قسم التشريع بمجلس الدولة كان مشروعا آخر منبت الصلة به ، ثم عرضه عليه في سنة ١٩٧٣ .

وسارت الاجراءات بعد ذلك - بغير حاجة الى مزيد من التفاصيل - حتى عرض المشروع على اللجنة التشريعية بمجلس الشعب في يومى ١٦ ، ١٧ من يولييه سنة ١٩٧٩ وعلى المجلس في يومى ١٨ ، ١٩ من يولييه حيث وافق عليه من حيث المبدأ في اليوم الأول وعلى مواده كاملة في اليوم الثانى .

ولعله من المجدى أن أسجل هنا أن القانون كما صدر يكاد يتفق مع المشروع الذى أعدته ، سوى بعض أحكام جزئية تباينت بشأنها وجهات النظر ، اكتفى بعرض نقطتين منها لعلهما أهم الاختلافات :

أما النقطة الأولى فكانت بشأن ما ورد فى المشروع من عدم اشتراط توقيع صحيفة الدعوى الدستورية من محام مقبول للمرافعة أمام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا .

وقد استهدف هذا النص التيسير على المتقاضين ، ذلك أن الدفع بعدم الدستورية يمكن ابدأه أمام مختلف درجات المحاكم العادية أو الادارية ، وقد يديه صاحب الشأن نفسه أو بواسطة محاميه المقبول للمرافعة أمام تلك المحكمة ، فإذا ما تبينت المحكمة جدية هذا الدفع وكلفت من أبداه برفع دعواه به أمام المحكمة الدستورية العليا ، فقد رأى أنه ليس ثمة مبرر لالزامه بالالتجاء الى محام آخر يكون مقيدا أمام محكمة النقض والادارية العليا للتوقيع على صحيفة الدعوى بعدم الدستورية ، خاصة وأن هذه المحكمة لا تتقيد بما ورد بالصحيفة من أسباب ، بل ولها أن تتصدى من تلقاء نفسها لأى نص غير دستوري يعرض لها ويتصل بالنزاع المطروح أمامها طبقا لنص المادة ٢٧ من قانونها .

وكان هذا المنحى مما يتلاءم جزئيا — بما يؤدي اليه من الحد من نفقات الدعوى — مع الاتجاه الذى طالب باعتبار الدعاوى الدستورية من نبيل دعاوى الحسبة وأن لا تحصل عليها أية رسوم .

ولكن هذا رأى لم يصادف تقبلا كافيا قولاً بأن وضع ومكانة المحكمة الدستورية العليا يوجب أن تكون جميع صحف الدعاوى المقدمة اليها موقعا عليها من محام مقبول للحضور أمامها ، وهم الزملاء المقبولون للمرافعة أمام محكمة النقض والمحكمة الادارية العليا (م ٣٤ ، ٤٣) .

أما النقطة الثانية فكانت بشأن ما جاء في المشروع من قصر الحق في إصدار التفسيرات الملزمة للنصوص التشريعية على المحكمة الدستورية العليا دون غيرها .

وكان القصد من هذا النص أن يحول دون منح حق التفسير الملزم إلى أية لجنة إدارية أو أية جهة غير قضائية مثل اللجنة العليا للإصلاح الزراعي طبقا للقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ولجنة إيطارات الأماكن طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ وغيرها من الجهات التي كانت بعض القوانين تمنحها حق التفسير التشريعي الملزم ، ومن هذه القوانين أخيرا قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ الذي نص في المادة الخامسة من مواد إصداره على أن « يتولى مجلس الوزراء تفسير نصوص هذا القانون وتكون قراراته في هذا الشأن تفسيرات تشريعية ملزمة على أن تنشر في الجريدة الرسمية » .

الا أنه يبدو - رغم الإفاضة في شرح الهدف من هذا النص - أنه الحساسية التي صاحبت اختصاص المحكمة بالتفسير طغت على هذا المعنى ، وخشى البعض أن يفهم من هذا النص - على غير حق - أنه يحول دون تولى جهات القضاء المختلفة تفسير القوانين ، أو أنه يمنع السلطة التشريعية من إصدار تشريعات تفسيرية ملزمة .

وازاء هذا التباين في فهم النص رؤى أنه قد يكون من الأوفق العدول عنه .

ثانيا - ما أثارتته المشاريع السابقة من انتقادات تلافاهما القانون الأخير :

١ - الهيئة التي تتولى الرقابة الدستورية وكيفية الاختيار لها :

جاء نص المادتين ١٧٤ ، ١٧٥ من الدستور الدائم صريحا وقاطعا في أن الرقابة على دستورية القوانين واللوائح تتولاها هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها هي المحكمة الدستورية العليا .

ومع صراحة عبارات هذا النص فإن كلمة « قضائية » لم ترد في المادة الأولى من آخر المشاريع السابقة ، الأمر الذى أدى الى التساؤل عن مرمى هذا الإغفال ، وهل قصد به إبعاد الصفة القضائية عن هذه المحكمة ، أو أن لها مع صفتها القضائية صبغة سياسية مثلا . خاصة وأن باقى المشاريع وإن تضمنت كلمة « قضائية » إلا أنها عندما عرضت لكيفية اختيار أعضاء المحكمة ، اتجهت بدورها عدة مناح أثارت أيضا ذات الانتقادات .

فقد ذهب مشروع منها الى أن يرشح رئيس مجلس الوزراء نصف أعضاء المحكمة بموافقة مجلس الشعب ويرشح النصف الآخر وزير العدل بموافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

ونص مشروع آخر على أن يكون تعيين العضو من بين ثلاثة يرشح أحدهم رئيس مجلس الشعب والثانى رئيس مجلس الوزراء والثالث المجلس الأعلى للهيئات القضائية .

واتجه مشروع ثالث الى أن يتم التعيين بناء على ترشيح وزير العدل وبعد أخذ رأى مجلس الوزراء .

أما آخر مشروع - وهو الذى لم ترد به كلمة « قضائية » - فقد نص على أن يعين الاعضاء بناء على ترشيح وزير العدل وموافقة مجلس الشعب فى جلسة سرية يمرض فيها وزير العدل الأسماء للتصويت عليهم سرا وتتم الموافقة بالأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة .

ولا شك فى سداد ما وجه الى هذه المشاريع من انتقادات تمثلت فى وجوب النص على صفة المحكمة القضائية ، وفى الاعتراض على إشراك مجلس الشعب فى اختيار أعضاء المحكمة أو بعضهم ، لأنها هى التى مترقب دستورية ما يسنه من تشريعات .

ومن أجل ذلك أكد القانون الصادر أخيرا في مادته الأولى أن المحكمة الدستورية العليا هي هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها ، كما نص في مادته الخامسة على أن يعين عضو المحكمة بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية ، وذلك من بين اثنين ترشح أحدهما الجمعية العامة للمحكمة ويرشح الآخر رئيس المحكمة ، مستبعدا بذلك أى دور للسلطة التنفيذية أو التشريعية في اختيار أعضاء المحكمة ، اذ يقتصر الاختيار على الجمعية العامة للمحكمة ورئيسها وتكون مهمة المجلس الأعلى للهيئات القضائية مجرد الترجيح بين الترشحين ان اختلفا ، أو اقرار الترشيح اذا اتفق بشأنه رأى الجمعية العامة ورئيس المحكمة .

٣ - توقيت مدة العضوية بالمحكمة وتجديدها :

سارت أغلب المشاريع السابقة ما كان ينص عليه القرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا من توقيت العضوية بالمحكمة بمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وان تراوحت المسد التي نصت عليها تلك المشاريع بين خمس وسبع سنوات .

وكان مبنى النقد الذى وجه الى توقيت مدة التعيين والى قابليته للتجديد ، هو أنه يعصف باستقلال هذه المحكمة ، وأن مبدأ التجديد فى واقع الأمر يهدر تماما النص على عدم قابلية أعضاء المحكمة للعزل ويضعف أعضاءها لاهواء التجديد وعدم التجديد - الذى يعد عزلا مقننا - خاصة وأن الحكومة التى تتولى التجديد تكون خصما فى أغلب المنازعات المطروحة على المحكمة .

وتلافيا لكل ما أثير فى هذا الشأن لم يأخذ القانون الأخير بمبدأ التعيين لمدة موقوته أو التجديد ، كما نص فى المادة ١٤ منه على سريان الأحكام الخاصة بتقاعد مستشارى محكمة النقض على رؤس وأعضاء

المحكمة الدستورية العليا ، وبذلك أيضا تجنب كل ما أثير حول عدم التقيد بسن التقاعد بالنسبة لرئيس المحكمة تأييدا به عن مظنة أى تأثير .

٣ - استقلال هيئة المفوضين :

نصت أغلب المشاريع السابق اعدادها على أن يندب رئيس المحكمة أعضاء هيئة المفوضين لديها من بين أعضاء الهيئات القضائية أو هيئات التدريس في كليات الحقوق والشرعة بالجامعات المصرية .

وقد انتقد الكثيرون تشكيل هيئة المفوضين عن طريق الندب الذى يمكن الغاؤه في أى وقت ، في حين أن هذه الهيئة هي الجهاز القانونى المتخصص الذى يقدم للمحكمة ما انتهى اليه بحثه في جميع مجالات اختصاصاتها ، بحيث يجب أن تتمثل فيه الحيادة التامة لصالح الدستور والقانون وحده ، وهو ما يقتضى أن يتمتع أعضاؤها بالاستقرار في عملهم وعدم اجازة نقلهم الى وظائف أخرى بغير رضائهم .

وقد استجاب القانون الجديد لهذا النقد ، بالنص في فصله الرابع على أن تؤلف هيئة المفوضين من رئيس وعدد كاف من المستشارين والمستشارين المساعدين يعينون بقرار من رئيس الجمهورية بناء على ترشيح رئيس المحكمة وأخذ رأى الجمعية العامة بها ، وعلى أنهم غير قابلين للعزل ولا يجوز نقلهم الى وظائف أخرى الا بموافقتهم ، مع سريان كافة الضمانات والحقوق المقررة لأعضاء المحكمة عليهم ..

٤ - الطعن في الأحكام القضائية النهائية :

تضمن مشروع من المشاريع السابقة نصين يجعلان من حق وزير العدل من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ذوى الشأن الطعن أمام المحكمة الدستورية العليا في أى حكم غير قابل للطعن يصدر بالمخالفة للدستور أو لأحكامها وقراراتها الملزمة ، كما يجعلان لرئيس المحكمة منفردا سلطة الأمر بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه مؤقتا حتى يفصل في الطعن ،

فإذا قضت المحكمة الدستورية العليا بإلغاء الحكم كان عليها الفصل في موضوع الدعوى .

ولعل أعنف الانتقادات هي ما وجه الى هذين النصين ، حتى قيل بأن الأحكام القضائية النهائية أصبحت مجرد قصاصة ورق بتوصية تعرض على وزير العدل بحيث يكون له حق رفضها عن طريق المحكمة الدستورية العليا .

وبغير حاجة الى الخوض في أية تفاصيل عما أثير حول هذين النصين ، وهل كانا في أصل ذلك المشروع أم أدخل عليه في إحدى مراحلته النهائية ، فإن القانون الجديد قد خلا من أى نصوص تبيح لأية جهة أو أى فرد المساس بقوة الأمر المقضى للأحكام النهائية .

ولعله من الضروري في هذا الصدد ايضاح أن أى حكم في الدعاوى الدستورية أو أى قرار بالتفسير تصدره المحكمة الدستورية العليا ملازم لجميع سلطات الدولة ولكافة ، وذلك بنص الدستور على ما سلف بيانه ، وبتنص المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الأخير .

ولو فرض جدلا أن أية جهة من جهات القضاء خالفت ما أصدرته المحكمة الدستورية العليا من أحكام أو قرارات ملزمة ، فإن طرق الطعن أمام هذه الجهة ذاتها كفيلة بإصلاح هذا الخطأ . أما لو كانت هذه المخالفة في حكم غير قابل للطعن ، فلعل في أحكام قانون المرافعات وقوانين الهيئات القضائية المختلفة ما يمنع تكرار هذه المخالفة ، خاصة اذا ما رُوى أنها تشكل خطأ مهنيا جسيما .

وقد أقر قانون المحكمة الدستورية العليا الأخير أن يقف من هذا الاحتمال الضئيل ذلك الموقف السلبي ، ليحول دون المساس بقوة الأمر المقضى باعتباره عنونا للحقيقة ... كل ذلك يداهله ألا إذا تقناقم الأمر

بحيث يتحتم حينئذ فقط تدخل المشرع حسباً لتضارب الأحكام ورعاية لمصالح المتقاضين .

٥ - تفسير الدستور :

كانت المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ تنص في فقرتها الثانية على اختصاصها بتفسير النصوص القانونية .

وصدر بعد ذلك دستور سنة ١٩٧١ فنص في المادة ١٧٥ منه على أن تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير النصوص التشريعية .

وعند اعداد مختلف المشاريع السابقة لقانون المحكمة الدستورية العليا ، اتجه الرأي في أغلبها الى النص على اختصاصها بتفسير نصوص الدستور الى جانب تفسير النصوص التشريعية .

وقد لاقى هذا الاتجاه نقداً من أكثر من جهة ، كان قوامه أن النصوص التشريعية لا تتسع لتشمل الدستور ، لأن المشرع الدستوري يفرق بينهما فيقصر العبارة الأولى على النصوص القانونية أو التشريع الذي يصدر من مجلس الشعب ، أما حين يقصد الدستور فإنه يورده صراحة بلفظ الدستور .

ولما كان الشعب - باعتباره سلطة عليا تأسيسية - هو الذي أعلن في الاستفتاء العام قبوله الدستور وإصداره له ، ومن ثم لا تملك السلطة التشريعية ممثلة في مجلس الشعب أن تفوض المحكمة الدستورية العليا - بقانون تصدره - حق تفسير نصوص الدستور .

ورغم أن آراء أخرى ذهبت الى أن الدستور هو التشريع الاسمي ، ويدخل بالتالي ضمن عبارة النصوص التشريعية ، كما أن الحاجة ملحة الى وجود من يختص بتفسيره مسايرة لما يجد من ظروف ، وفي تولى هيئة قضائية عليا هذه المهمة ما يحقق لتمييزها كل الضمانات ، الا أن

القانون الجديد ازاء ما ينص عليه الدستور الدائم في المادة ١٨٩ من اشتراط نصاب خاص في طلب تعديل الدستور المقدم من أعضاء مجلس الشعب ، ونصاب أكبر للموافقة على التعديل من حيث المبدأ ، ثم نصاب ثلثي عدد الاعضاء للموافقة على المواد المعدلة ، مع وجوب عرض التعديل بعد ذلك على الشعب لاستفتائه في شأنه ، الأمر الذي يشير بوضوح الى أن المشرع الدستوري قد اتجه الى تقييد كيفية تعديل الدستور وجعل المرجع النهائي في ذلك الى الشعب وحده ، واذ كان تفسير الدستور قد ينطوي على تعديل في أحكامه يحتمل أن يخالف القصد من النص عند وضعه ، لكل ذلك رأى القانون الجديد أن يحسم هذا الأمر باستبعاد الاختصاص بتفسير الدستور ، والنص صراحة في المادة ٢٦ منه على أن ما تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسيره هو القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية وفقاً لأحكام الدستور .

٦ - القيود التي تجدد من حق طلب الاعفاء في الدفء بعدم الدستورية :

انتقد البعض ما نص عليه مشروع القانون السابق من وجوب تأدية الرسم والكفالة كاملين عند رفع الدعوى بعدم الدستورية ، الأمر الذي يؤدي عملاً الى تعطيل المادة التي تجيز الاعفاء منها ، اذ قد ينقضي الاجل المحدد لرفع الدعوى بعدم الدستورية قبل البت في طلب الاعفاء .

وقد عالج القانون الجديد هذا النقد بالنص على أنه يترتب على تقديم طلب الاعفاء وقف الميعاد المحدد لرفع الدعوى بعدم الدستورية (المادة ٥٤ فقرة أخيرة) .

٧ - تقديم تقرير سنوي الى وزير العدل :

وهو ما كان محل نقد من مختلف الجهات اذ يؤدي الى إيجاد نوع من الرقابة لوزارة العدل على المحكمة في حين ينص الدستور على أنها

هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها ، ولذلك لم يتضمن القانون الجديد أي نص في هذا الشأن .

كأنما تقدم من نقاط هي أهم الانتقادات التي وجهت الى المشاريع السابقة ، وموقف القانون الذي صدر أخيرا منها .

ويبدو أن أهمية بعضها - وخاصة ما تعلق بكيفية اختيار أعضاء المحكمة ، وحق وزير العدل في الطعن في الأحكام الباتة - قد استحوذ على تفكير كل من ساهموا بإبداء آرائهم ، بحيث طغت على ما عداها ، فلم يلقوا بالا الى ثغرات أخرى ، وبالتالي لم يعرضوا لها رغم خطورتها .
ونفها على سبيل المثال :

(أ) ما كانت تنص عليه بعض المشاريع السابقة من أن للمحكمة الدستورية العليا أن تتصدى للفصل في دستورية أي نص في قانون أو لائحة أو قرار أثناء ممارسة اختصاصاتها .

والنص بهذا التعميم في الصياغة ، قد يفهم منه أنه يجوز للمحكمة أن تقضى أيضا بدستورية أي نص يعرض لها ، وليس فقط بعدم دستوريته . وهو أمر جد خطير ، خاصة وقد خلت تلك المشاريع السابقة مما يفيد وجوب اتخاذ إجراءات تحضير الدعاوى الدستورية في حالة التصدى .

ومن أجل ذلك كان الحرص على أن تأتي صياغة هذا الحكم في القانون الأخير واضحة ، تحدد أن ما يميزه للمحكمة هو أن تقضى بعدم دستورية أي نص في قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصاتها ويتصل بالنزاع المطروح عليها ، وإن ذلك لا يكون الا بعد اتباع الاجراءات المقررة لتحضير الدعاوى الدستورية (المادة ٢٧) .

ولا شك أن هذا النص - ومع هذا التحديد - يتيح للمحكمة الدستورية العليا أن تمارس رقابتها الفعالة ، كما أنه يعالج قصورا كان من الواجب تلافيه ، فيما لو طلب إليها مثلا تفسير نص تشريعي ، أو أنها تعرضت لتطبيق نص متعلق بالاختصاص ، ثم انتهى بحثها له الى عدم دستوريته .

(ب) ومن أمثلة ذلك أيضا ما كانت تنص عليه المشاريع السابقة بالنسبة لأثر الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة من أنه يترتب على ذلك « عدم نفاذه » من اليوم التالي لنشر الحكم الا اذا كان الحكم متعلقا بنص عقابي فيكون عدم نفاذه من تاريخ العمل به .. ومؤدى سياق هذا النص وعبرة الاستثناء الواردة به - خاصة وقد خلت المذكرات الايضاحية لتلك المشاريع من أية اشارة أو ايضاح له - أن الحكم بعدم الدستورية لا يسرى على الماضي الا اذا كان متعلقا بنص عقابي .

ولما كان هذا المنحى - وهو اتجاه تتبعه بعض الدول ومنها على سبيل المثال تركيا التي يتراخى فيها أثر الحكم بعدم الدستورية الى ما بعد ستة أشهر من صدوره - لا يحقق لرقابة المحكمة الدستورية العليا أثرها الحاسم الرادع على كل نص يخالف الدستور ، فقد أورد القانون الأخير هذا الحكم (المادة ٩٤ فقرة ثالثة ورابعة) بعبارة مغايرة تقضى بعدم جواز تطبيق النص المحكوم بعدم دستوريته من اليوم التالي لنشر الحكم ، كما تحاشى عبارة الاستثناء التي تفيد أن الأثر الرجعي مقصور على النصوص العقابية ، وبالإضافة الى كل ذلك أفصحت المذكرة الايضاحية عن هذا المعنى صراحة بما أورده حرقيا من أن مؤدى ذلك « هو عدم تطبيق النص ليس في المستقبل فحسب وانما بالنسبة الى الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم دستورية النص ، على أن يستثنى من هذا الأثر

الرجعى الحقوق والمراكز التى تكون قد استقرت عند صدوره بحكم
حاز قوة الأمر المقضى أو بانقضاء مدة تقادم . أما اذا كان الحكم
بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائى فان جميع الأحكام التى صدرت
بالادانة استنادا الى ذلك النص تعتبر كأن لم تكن حتى ولو كانت
أحكاما بآلة » .

ويلاحظ بالإضافة الى ما تقدم أن النص الحالى أورد عبارة
« متعلقا بنص جنائى » بدلا من نص « عقابى » الواردة فى المشاريع
السابقة ، لتتسع للنصوص العقابية ولنصوص التنفيذ والاجراءات
الجنائية أيضا اذا ما شابها عيب عدم الدستورية .

**ثالثا - ما تضمنه قانون المحكمة الدستورية العليا من أحكام كانت محل
لغلاف فى رأى . ولأسباب التى أدت الى ترجيح ما أخذ به من أحكام :**

فى هذا القسم الثالث والأخير من البحث ، وقبل مناقشة مختلف
الآراء الجادة التى أبديت حول بعض الأحكام التى تضمنها القانون
الأخير ، فإن أبلغ رد على من عارضوا - ولو بهمسات مترددة -
انشاء محكمة دستورية عليا تختص دون غيرها بالرقابة على دستورية
القوانين واللوائح^(١) ، هو أن أردد بعض ما قاله فى هذا الشأن أساتذة
اجلاء ، منهم من انتقد فى ذات الوقت تقاطعا أخرى من القانون .

ومن هذه الأقوال :

« ان الرقابة على دستورية القوانين هى دائما أبرز الحلول الجدية
لضمان سيادة الدستور فى البلاد التى يشور فيها البحث عن الوسائل
القانونية الكفيلة بضمان خضوع سلطات الدولة - والهيئة التشريعية من

(١) مقال « لماذا المحكمة الدستورية العليا » للدكتور حماد النجار - اخبار ١٩٧٩/٧/٢٣
ومقال « اسطاء مجلس الشورى صلاحية رقابة دستورية القوانين يلقى مهمة وتكوين المحكمة
الدستورية العليا » للمستشار مرقوق تكري - اهرام ١٩٧٩/٧/٢١ »

بينها - لتواعد الدستور وحدوده ... وجعل الاختصاص الأعلى في مراقبة دستورية القوانين الى محكمة دستورية قضائية متخصصة واحاطتها بالنظم السلمية التي يملها مبدأ شرعية تصرفات الدولة ، كفيل بالقضاء كلية على الحجج المناهضة لفكرة الرقابة القضائية» (١) .

ومنها ...

« الهدف من اعداد مشروع قانون المحكمة الدستورية العليا .. هو تثبيت دعائم المشروعية وضمان الرقابة الفعالة على التزام السلطات التشريعية والتنفيذية بأحكام الدستور فيما يصدر عنهما من قواعد تشريعية ، وصيانة حقوق المواطنين وحرياتهم» (٢) .

ولعل آخر ما قيل في هذا الشأن - وبصدد القانون الأخير - هو ... « ان أحدا على ما أظن لا يعارض في انفراد المحكمة الدستورية العليا بالرقابة القضائية على دستورية القوانين فتلك هي وظيفتها الأولى وأهم أسباب وجودها ... وذلك بدلا من أن ينمقد هذا الاختصاص للقضاة الإداري والعادي كليهما أو لثنتي المحاكم كبيرها وصغيرها فتتضارب الأحكام وتعم الفوضى ، فلا أحد يعلم على وجه اليقين ما اذا كان قانون ما هو حقا مخالف لنصوص الدستور أو متمش معها» (٣) .

وأكتفى بهذا القدر الذي يهدر كل اعتراض على انشاء محكمة دستورية عليا ، لاستعرض النقاط التي اختلفت بشأنها بعض جهات النظر ، والأسباب التي أدت الى ترجيح ما أخذ به القانون الأخير من أحكام .

(١) دراسة من المحكمة الدستورية العليا للمرحوم المستشار عادل يونس رئيس محكمة النقض في سنة ١٩٧١ .

(٢) من بيان نقابة المحامين المنشور بمجلة المحاماة الاول والثاني من السنة الثامنة والخمسين من يناير وفبراير سنة ١٩٧٨ .

(٣) من مقال للدكتور وحيد رافت في جريدة الاهرام بتاريخ ١٩٧١/٧/١٤ .

وأهم هذه النقاط هي :

١ - امتداد رقابة المحكمة الى دستورية كافة اللوائح :

اتجهت بعض الآراء الى أن تقتصر رقابة المحكمة الدستورية العليا على القوانين ، وعلى اللوائح التي لها قوة القانون وهي اللوائح التنفيذية ولوائح الضرورة التي يصدرها رئيس الجمهورية طبقاً للمادتين ١٠٨ و ١٤٧ من الدستور ، دون باقي اللوائح مثل لوائح الضبط واللوائح التنظيمية والتنفيذية ، بحيث تبقى الأخيرة من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى باعتباره المختص أصلاً بالرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ، أو من اختصاص المحاكم العادية في الأحوال التي تختص بنظرها .

وقد تبنى هذا الرأي أعضاء في مجلس الدولة وبعض فقهاء القانون الدستوري ، ولعله يحق لى أن أسجل شاكراً أن مناقشتى التي جرت معهم وما أوضحت من أساسيد للرأى الآخر ، جعلتهم - إذا لم أخطئهم الفهم - يجنحون الى الموافقة على امتداد رقابة المحكمة الدستورية العليا الى كافة اللوائح .

وتخلص هذه الأسانيد فى تأصيل تاريخى للنص الوارد فى دستور سنة ١٩٧١ ، وفيما يملية التطبيق السليم للقواعد المقررة فقها وقضاء بشأن تفسير النصوص ، بالإضافة الى الاعتبارات العملية وما يوجبه الصالح العام من امتداد هذه الرقابة الى جميع اللوائح .

(أ) أما عن التأصيل التاريخى ، فقد كانت المادة الرابعة فقرة أولى من قانون المحكمة العليا الصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ ، تنص على اختصاصها بالفصل دون غيرها فى دستورية القوانين ، ولم يرد بهذه المادة أية اشارة الى اللوائح .

الا أنه بتاريخ ١٩٧٠/٦/٦ - وبتكليف من المحكمة للدنية المختصة - اقيمت الدعوى رقم ٤ لسنة ١ قضائية بطلب الحكم

بعدم دستورية قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩٠ لسنة ١٩٦٦
باصدار نظام العاملين بالقطاع العام ، وذلك فيما تضمنه من تعديل
ل طرق التنظيم من الجزاءات التأديبية الموقعة على هؤلاء العاملين ،
فدعت الحكومة بعدم قبول الدعوى لأن اختصاص المحكمة طبقا
لنص المادة الرابعة سائلة. البيان يقتصر على الرقابة على دستورية
القوانين دون اللوائح .

وبتاريخ ١٩٧١/٧/٣ قضت المحكمة برفض هذا الدفع
وباختصاصها بنظر الدعوى ، وفي الموضوع بعدم دستورية المادة
٦٠ من تلك اللائحة ، وجاء في أسباب حكمها بصدد الدفع أنه ...

« ومن حيث ان رقابة دستورية القوانين تستهدف صون
الدستور وحمايته من الخروج على أحكامه باعتباره القانون
الأساسي الأعلى الذي يرمي الأصول والقواعد التي يقوم عليها نظام
الحكم . ولما كان هذا الهدف لا يتحقق على الوجه الذي يعنيه
المشرع في المادة الرابعة من قانون انشاء المحكمة العليا وفي مذكرته
الايضاحية ، الا اذا انبسطت رقابة المحكمة على التشريعات كافة على
اختلاف أنواعها ومراتبها ، وسواء آكانت تشريعات أصلية صادرة
من الهيئة التشريعية أو كانت تشريعات فرعية صادرة من السلطة
التنفيذية في حدود اختصاصها ، ذلك أن مظنة الخروج على أحكام
الدستور قائمة بالنسبة اليها جميعا ، بل أن هذه المظنة أقوى في
التشريعات الفرعية منها في التشريعات الأصلية التي يتوافر لها من
الدراسة والبحث والتحصيل في جميع مراحل اعدادها ما لا يتوافر
للتشريعات الفرعية ... ولو انحسرت ولاية المحكمة عن رقابة
التشريعات الفرعية لماد أمرها الى المحاكم تقضى في الدفوع التي
تقدم اليها بعدم دستورتها بأحكام .. غير ملزمة يناقض بعضها
بعضاً » ..

صدر هذا الحكم كما سلف البيان في ١٩٧١/٧/٣ وفي ظل المادة الرابعة التي نصت على اختصاص المحكمة العليا بالرقابة على دستورية القوانين وحدها .

وفي ١٩٧١/٩/١١ - أى بعد نحو شهرين من ذلك الحكم - صدر الدستور الدائم ، وجاء نص المادة ١٧٥ منه صريحا في تولي المحكمة الدستورية العليا دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح ، دون أى تحديد لهذه اللوائح ، الأمر الذى يقطع بأن المشرع الدستوري أقر المنحى الذى اتجهته المحكمة العليا فى حكمها المشار إليه ، اقتناعا بما أورده من أسباب .

ولما كانت القاعدة المستقرة فقها وقضاء هى أن العام يحمل على عمومه والمطلق يجرى على إطلاقه بحيث لا يجوز تخصيص العام بدون مخصص ، وكانت كلمة اللوائح قد وردت فى المادة ١٧٥ من الدستور بلفظ العموم ، فإن تخصيصها باللوائح التى لها قوة القانون فقط يكون مخالفا لنص الدستور الصريح ، الذى أريد به حسم ما سبق أنثار بشأن هذا الاختصاص قبل صدور الدستور .

(ب) وبالإضافة الى ما تقدم فانه من المعروف ان رقابة مجلس الدولة على اللوائح كانت مقصورة على عدم المشروعية وكانت اللائحة تتحصن برور متين يوما على صدورها ، ومؤدى ذلك أن اللائحة اذا صدرت وقد شابها عيب مخالفة الدستور ولم يطعن عليها خلال تلك المدة ، فإن المجلس لا يملك إلغاءها وكل ما يختص به هو إلغاء القرار الفردى الصادر تطبيقا لها أو القضاء بتعويض لمن أضر به ، بغير أن تكون لهذا الحكم أية حجية فى غير تلك القضية بالذات .

فى حين أن رقابة المحكمة الدستورية العليا على دستورية اللوائح تتيح لها الحكم بعدم دستورية أية لائحة تخالف الدستور دون أى قيد زمنى .

(وهو ما حدث بالنسبة للامثلة الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ السابق الاشارة اليها اذ أنها صدرت وعمل بها اعتبارا من ١٩٦٦/٨/٢٢ ولم ترفع الدعوى بعدم دستورتها الا بعد نحو أربع سنوات في ١٩٧٠/٦/٦ ثم قضى في ١٩٧١/٧/٣ بعدم دستورية المادة ٦٠ منها لأنها عدلت من اختصاص المحاكم ، الأمر الذي لا يجوز اجراؤه الا بقانون) .

(ج) كل ذلك علاوة على أن امتداد رقابة المحكمة الدستورية العليا الى اللوائح أمر تقتضيه الاعتبارات العملية تأكيداً لسيادة القانون ، لما لبعض هذه اللوائح من أهمية وخاصة ما ينظم منها حرية المواطنين وأمنهم ، كما أنه يحقق ما تفياه المشرع من انشاء المحكمة الدستورية العليا لمنع تضارب الأحكام وتناقضها في تفهم نصوص الدستور .

ولكل ذلك التزم قانون المحكمة الدستورية العليا الأخير عموم نص المادة ١٧٥ من الدستور ونص على امتداد اختصاص المحكمة الى كافة اللوائح دون تحديد .

وغنى عن الذكر أن رقابة المحكمة الدستورية العليا على اللوائح انما تقتصر على الناحية الدستورية منها ، ولا تمتد بحال الى بحث التعارض بين اللوائح والقوانين .

وقد استقرت الأحكام بإطراد على هذا المبدأ (ومنها حكم المحكمة العليا في القضية رقم ٩ لسنة ٥ دستورية بتاريخ ١٩٧٦/١١/٦ الذي جاء به ... » ان مجال الرقابة القضائية على دستورية التشريعات ينحصر في التحقق من مطابقة أو عدم مطابقة القوانين واللوائح للدستور ، ولا يمتد الى بحث التعارض بين اللوائح والقوانين ، ولا بين التشريعات الأصلية أو الفرعية ذات المرتبة الواحدة ... »)

٢ - الطعن بعدم الدستورية بدعوى أصلية :

طالب البعض بأن يكون لجميع الأفراد الحق في رفع الدعاوى بعدم الدستورية بدعوى أصلية ، ولو لم تكن هناك قضية مطروحة أمام القضاء تتعلق بالنص الطعون في دستورته ، اكتفاء بأن يكون الطاعن ذا مصلحة في هذا الطعن . بل وذهب فريق الى أن هذه الدعوى يمكن أن تكون « دعوى حسبة » يراد بها الحرص على التمسك بأهداب المشروعية والدستور .

بينما ذهب فريق آخر الى أن في فتح باب هذه الطعون على مصراعيه ما يرهق المحكمة بتكديس هذه الطعون أمامها ، بحيث لا يخفف منه جدوا أية غرامة مالية يمكن أن تفرض على من يخسر دعواه من أصحاب تلك الطعون .

وكما اختلف الفقه عندنا ، اختلف في سائر الدول ، اذ تباينت فيها الأحكام بشأن الحق في اقامة الدعوى الأصلية بعدم الدستورية .
(أ) فقد قصر دستور النمسا الصادر في سنة ١٩٢٠ (والمعدل في سنة ١٩٢٩) حق طلب فحص دستورية القوانين على الحكومة المركزية والحكومات الاقليمية . غير أن المحكمة الدستورية سمحت للمحكمة القضائية العليا والمحكمة الادارية - بغير نص في الدستور - بالطعن أمامها في أى قانون غير دستوري ، وترتب على ذلك أن أصبح للأفراد حق الطعن بعدم دستورية قانون معين أمام أى من هاتين المحكمتين في صدد الدعوى المطروحة عليها ، فتنتقل المحكمة الطعن - اذا ما اقتنعت بجديته - الى المحكمة الدستورية . وبهذه الوسيلة أصبح للأفراد حق الطعن بعدم دستورية القوانين بطريق غير مباشر .

(ب) بينما جعل دستور تركيا الصادر في سنة ١٩٦١ حق رفع دعوى أصلية لابطال القوانين غير الدستورية أمام المحكمة الدستورية ، لكل من

رئيس الجمهورية والأحزاب السياسية التي تحصل في آخر انتخابات عامة على نسبة تعادل عشرة في المائة على الأقل من مجموع الأصوات الصحيحة ، ولبعض الجهات مثل مجلس القضاء الأعلى ومحكمة النقض ومجلس الدولة والجامعات ، كما أجاز للمحاكم العادية إذا اقتنعت بجدية الدفع المبدى أمامها من أحد أطراف الدعوى المطروحة بعدم دستورية القانون الذى تطبقه ، أن تحيل الدفع الى المحكمة الدستورية .

(ج) وأجاز دستور الصومال الصادر في سنة ١٩٦٠ إثارة مسألة دستورية القوانين بناء على طلب صاحب المصلحة أو المدعى العام أو من تلقاء نفس المحكمة الدستورية .

(د) وطبقا لدستور إيطاليا الصادر في سنة ١٩٤٨ فإن من حق أى محكمة تشك في دستورية قانون معين أن توقف الدعوى المنظورة وتحيله الى المحكمة الدستورية لفحص دستورته ، وذلك من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم . أما الرقابة المباشرة عن طريق الدعوى الأصلية فانها مقصورة على منازعات الاختصاص بين الدولة والأقاليم أو بين الأقاليم .

(هـ) أما دستور ألمانيا الاتحادية الصادر في سنة ١٩٤٩ فقد أجاز لكل من حكومة الاتحاد أو حكومة إحدى الولايات أو ثلث أعضاء مجلس النواب أن يطلب من المحكمة الاتحادية الفصل في دستورية القوانين ، كما أجاز تقديم هذا الطلب من المحاكم العادية متى رأت أن القانون الذى يتوقف عليه اصدار حكمها غير دستوري ، الا أنه وفقا لقانون صدر سنة ١٩٥١ وتعديل سنة ١٩٥٦ اتيح لكل من يدعى من الأفراد اصابته بضرر يتصل بأحد حقوقه الأساسية نتيجة عمل تشريعى أو تنفيذى ، أن يرفع دعواه بعدم دستورته أمام المحكمة الدستورية .

(و) ومن الدساتير التي أجازت لأى شخص الطعن فى دستورية قانون معين دستور سويسرا الصادر فى سنة ١٨٧٤ ودستور السودان الصادر فى سنة ١٩٧٣ .

(ز) ولعل دستور أسبانيا الصادر فى سنة ١٩٣١ من الدساتير النادرة التي أجازت لأى فرد أن يتقدم الى محكمة الضمانات الدستورية بالطعن فى دستورية قانون معين ولو لم تكن له مصلحة مباشرة فى ذلك .

وقد كانت هذه الأنظمة المختلفة ماثلة عند وضع نص المادة ٢٩ من القانون الأخير ، الذى رأى أن يستن طريقا وسطا ، فلم يكتف بطريق الدفع الذى يبدى أمام مختلف المحاكم حتى اذا ما تبينت جديته كلفت صاحب الشأن برفع دعوى أمام المحكمة الدستورية — كما كان الحال أمام المحكمة العليا — وانما أضاف اليه طريقين آخرين ، أولهما حق أية محكمة أو أية جهة ذات اختصاص قضائى — اذا تراءى لها عدم دستورية نص لازم للفصل فى النزاع المطروح عليها — فى أن توقف الدعوى وتحيل الأوزاق بغير رسوم الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى المسألة الدستورية ، والثانى هو حق المحكمة الدستورية العليا فى جميع الحالات أن تقضى بعدم دستورية أى نص فى قانون أو لائحة يعرض لها بمناسبة ممارسة اختصاصاتها ، وذلك طبقا للمادة ٢٧ وعلى ما سبق بيانه فى القسم الثانى من هذا البحث .

وقد رؤى الاكتفاء حاليا بهذه الوسائل الثلاث ، خشية أن تؤدى اباحة حق الطعن المباشر الى اساءة استعماله بما يكسب القضايا أمام المحكمة ويعوقها عن التفرغ لمهامها الجسام ، علاوة على أن الأصل هو مراعاة كافة القوانين واللوائح لأحكام الدستور ، الى أن يشور خلاف جدى بشأن عدم دستورية أى نص منها عند طرحه على القضاء لتطبيقه ، فيعرض أمر دستوريته للبت فيه .

٤ - تفسير النصوص التشريعية :

لعل الجدل الأكبر هو ما أثاره هذا الاختصاص ، حتى أن البعض طالب بإلغاء كلية ، الأمر الذي يخالف بداهة ما نص عليه الدستور صراحة في المادة ١٧٥ منه .

(١) وكانت حجة من نادوا بإلغاءه ، ثم من اكتفوا بعد ذلك بطلب الحد منه ، هو أن هذا الاختصاص يخل بمبدأ الفصل بين السلطات ، إذ يسلب السلطة التشريعية اختصاصها بإصدار التشريعات التفسيرية الملزمة ، كما أنه يقيد حق جهات القضاء المختلفة في تفسير النصوص التشريعية وانزال تفسيرها على الوقائع المطروحة عليها .

ولا شك أن هذه الحجة غير سديدة لان تفويض المحكمة الدستورية العليا في إصدار التفسير الملزم جاء بنص صريح في الدستور ، ولا يمكن أن يتعارض بحال مع حق مجلس الشعب - باعتباره الأصل - في تولى سلطة التشريع طبقا للمادة ٨٦ من الدستور .

أما ما تصدره المحكمة من تفسير فانه يعد طبقا لهذا التفويض الدستوري جزءا من النص الذي فسرته ، تقوم المحاكم بتطبيقه كما تطبق سائر القوانين .

ومع ذلك ، ومنعا لأي لبس بهذا الصدد ، أوردت المذكرة الإيضاحية للقانون الأخير حرفيا ما يلي :

« وغنى عن الذكر أن اختصاص المحكمة الدستورية بالتفسير لا يحول دون مباشرة السلطة التشريعية حقها في إصدار التشريعات التفسيرية بداءة أو بالمخالفة لما اتتهت اليه المحكمة الدستورية العليا من تفسير .

كما أن هذا الاختصاص لا يصادر حق جهات القضاء الأخرى جميعا في تفسير القوانين وإزالة تفسيرها على الوقائع المروضة عليها ، مادام لم يصدر بشأن النص المطروح أملها تفسير ملزم سواء من السلطة التشريعية أو من المحكمة الدستورية العليا .

(ب) أما الآراء التي طالبت بالحد من هذا الاختصاص ، فقد اتجه بعضها الى اقتراح قصره على تشريعات معينة هي ذات الصبغة السياسية . غير أن هذا الرأي بدوره لاقى اعتراضا تمثل فيما قد يوحى به من أن للمحكمة صيغة سياسية بينما ينص الدستور على أنها هيئة « قضائية » مستقلة قائمة بذاتها ، علاوة على أن الخلاف في التطبيق الذى يسعى الى طلب التفسير ، يحدث عملا بالنسبة لمختلف القوانين، ولعل الحاجة الماسة اليه تكون أكثر توافر بالنسبة للقوانين العادية .

(ج) وذهب فريق آخر الى عدم جواز طلب تفسير نص مطروح أمره على القضاء في أية قضية .

فلما أثير استحالة معرفة ذلك عملا ، اقترح البعض أن يعلن عن كل طلب تفسير يقدم الى المحكمة الدستورية العليا في الصحف اليومية أكثر من مرة فور تقديمه ، بحيث يكون لكل ذى شأن أن يتدخل فيه ، وعندئذ يقضى بوقفه أو عدم قبوله اذا أثبت التدخل أن له دعوى مطروحة أمام أية محكمة أو جهة ذات اختصاص قضائى بشأن النص المطلوب تفسيره .

وهو رأى كان متعينا اطراحه لما يتطلبه من اجراءات معقدة غير عملية وغير مألوفة ، كما أنه لم يعرض لحالة صدور تفسير لنص يتضح بعد ذلك أن أمره كان مطروحا على أحد المحاكم ، غير أن صاحب الشأن لم يتدخل فيه أمام المحكمة الدستورية العليا لأنه لم يطلع على الاعلان أو لأنه أمى مثلا .

علاوة على أن هذا الرأي يهدر كلية الهدف من طلب التفسير المزمع لنص هام ، وهو أنه قد أثار فصلا خلافا في التطبيق ، وأن قصد من تفسيره هو وحدة التطبيق بدلا من تأرجح حقوق المواطنين لسنوات عديدة بين الآراء المختلفة بشأنه .

وبالإضافة الى كل ذلك - ومع ما سبق ايضاحه بشأن ما أوردته المذكرة الإيضاحية للقانون لازالة أى لبس حول حق السلطة التشريعية أو جهات القضاء في التفسير - فإن القانون الجديد حرص كل الحرص على التضييق ما أمكن من الحق في طلب التفسير مراعاة لتلك الحساسيات .

ذلك أنه بعد أن استبعد الاختصاص بتفسير الدستور واللوائح على ما سبق بيانه ، اشترط أن يكون النص هاما وأن يكون قد أثار فعلا خلافا في التطبيق ، ولم يكتف بما كانت تنص عليه بعض المشاريع السابقة من أنه قد يثار بشأنه خلاف في التطبيق ، كما أنه استبعد حق وزير العدل في طلب التفسير من تلقاء نفسه ، وقصر الحق في طلبه على ثلاث جهات فقط هي رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس الشعب والمجلس الأعلى للهيئات القضائية دون غيرها من الجهات أو الأشخاص .

ولعله يجدر بي ، حتى يطمئن من تخوفوا من هذا الاختصاص ، أو من بالغوا في تجسيم آثاره ، أن أسجل هنا من واقع الإحصاءات التي قمت بها شخصيا ، ان عدد ما قدم من طلبات التفسير منذ أن باشرت المحكمة العليا عملها في سنة ١٩٧٠ الى أن تم تشكيل المحكمة الدستورية العليا في ١٩٧٩/١٠/٩ هو ٤٤ طلب تفسير فقط . (بينما تطبق المحاكم آلاف النصوص) ، وأن من هذا العدد المحدود ثلاثة طلبات عن تفسير نصوص من الدستور وخمسة عن نصوص في لوائح ، وهو ما استبعده القانون الأخير على ما تقدم ، وأن ٢٢ طلبا منها - أى النصف - قدم

في خلال سنتين فقط ، كما أن آخر طلب قدم الى المحكمة كان بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٧ أى منذ أكثر من عام ونصف .

٤ - تنازع الاختصاص والاحكام :

اتجه رأى الى أن يعود هذا الاختصاص الى ما كان عليه الحال قبل انشاء المحكمة العليا في سنة ١٩٦٩ وذلك بأن يعهد به الى محكمة تنازع الاختصاص . ولم يبد أصحاب الرأى سندا لطلبهم الا أنه اختصاص دخیل على المهمة الأصلية للمحكمة الدستورية العليا ، وهى الرقابة على دستورية القوانين واللوائح .

وقد مر تنازع الاختصاص قبل أن تتولاه المحكمة العليا السابقة بأكثر من مرحلة ، فقد اختصت به في أول الأمر محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عامة بحيث لا يقل عددها عن أحد عشر عضوا ، فلما أثير أن القضاء الادارى غير ممثل في هذه الهيئة وبالتالي لا يستطيع ايضاح وجهة نظره ، عدل قانون السلطة القضائية الصادر في سنة ١٩٥٩ من تشكيل هذه المحكمة بحيث أصبحت تتكون من رئيس محكمة النقض أو أحد نوابه رئيسا وعضوية ثلاثة من مستشارى محكمة النقض وثلاثة من مستشارى المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة تختارهم الجمعية العامة في كل منها سنويا .

الا أن هذا التشكيل بدوره كان ماثرا لانتقادات ، لأن الأغلبية فيه لمحكمة النقض ، ولأن الأعضاء يغيرون سنويا طبقا لاختيار الجمعية العامة مما لا يحقق استقرار المبادئ .

ولكل ذلك رؤى إبقاء هذا الاختصاص للمحكمة الدستورية العليا ، لأن في اختصاص جهة قضائية محايدة تماما عن كل من القضاء العادى والادارى وسائر الهيئات ذات الاختصاص القضائى ما يحقق كل الضمانات ، بحيث تستقر المبادئ في كثير من مجالات الخلف التى كانت تتضارب فيها أحكام تلك الجهات فيما يتعلق باختصاصها .

٥ - تعيين رئيس المحكمة :

طالب البعض بأن يعين رئيس المحكمة بقرار جمهوري بعد أخذ رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية أسوة بما هو مقرر بالنسبة لرئيس محكمة النقض ورئيس مجلس الدولة .

ولا شك أن ما يستند اليه هذا الرأى هو قياس مع فارق واضح ، ذلك أن كلا من قانون السلطة القضائية وقانون مجلس الدولة الصادرين سنة ١٩٧٣ قد نصا على اختيار رئيس محكمة النقض أو رئيس مجلس الدولة من بين نواب الرئيس فى كل منهما ، الأمر الذى كان منطقيا معه النص على استطلاع رأى المجلس الأعلى فى أصلهم لتولى منصب رئاسة المحكمة أو المجلس .

أما المحكمة الدستورية العليا فليس بها نواب ، ولا ينص قانونها على أن يكون اختيار رئيسها من بين أعضائها ، كما يجوز أن يعين بها أساتذة القانون أو المحامون ، وقد يختار رئيسها من بين هؤلاء مما يتفق معه المبرر لاستطلاع رأى المجلس الأعلى للهيئات القضائية بالنسبة له ، كل ذلك بالإضافة الى أن لرئيسها علاوة على وظيفته القضائية ، مهمة دستورية أخرى نظمها المادة ٨٤ من الدستور اذا كان مجلس الشعب منجلا ، وهى مهمة لا علاقة لها بالمجلس الأعلى للهيئات القضائية .

٦ - خبرة أعضاء المحكمة وسن التقاعد :

أثار الكثيرون ضرورة توافر الخبرة الكافية بالنسبة لأعضاء المحكمة ، وتحقيقا لذلك اشترط القانون أن لا يقل سن من يعين بها عن خمس وأربعين سنة ، بالإضافة الى مدة معينة يكون قد قضاها مستشارا أو أستاذا للقانون أو محاميا مقبولا أمام محكمة النقض والادارية العليا . أما بالنسبة لسن التقاعد الذى اقترح البعض أن يمتد الى سن الخامسة والستين - كما كان الحال بالنسبة لمستشارى محكمة النقض حتى سنة ١٩٤٢ - وذلك للاستفادة من دراية وتجارب من مارسوا

هذا العمل ، فقد رؤى - أثناء مناقشة القانون في مجلس الشعب - أن يرجأ ذلك لدراسة تشمل أعضاء المحكمة كما تشمل أعضاء سائر الهيئات القضائية .

ختم :

وبعد ، فمعدرة ان كنت قد أسهبت في شرحي فأطلت ، الا أنني لم استطع كبح جماح شوقي الى هذا اللقاء ، الذي أتاح لى ساحة فريدة ، أوضح خلالها ما ظننت أن غموضا لا يزال يكتنفه ، وأزيل لبسا خشيت أنه ما يرح يرادو بعض الآراء .

والله أسأل أن أكون قد وفقت فيما سمعت اليه ، بحيث لا تبقى خالجة شك في أن قيام المحكمة الدستورية العليا في بلادنا وما عهد به اليها من مهام جسام ، نظم أحكامها قانونها الأخير الذي صدر بعد دراسات متأنية واعية ، فيه أكبر ضمان لسيادة القانون ، باعتبار هذه المحكمة العليا حارسة للدستور أسى القوانين ، تحول دون المساس بأحكامه وتردع بقضائها أى جور عليها .

والله يوفقنا جميعا لخير بلادنا .

القسم الثانى
الأحكام والقرارات التى أصدرتها
المحكمة الدستورية العليا
حتى
٣٠ يونيه سنة ١٩٨١

فصلت المحكمة الدستورية العليا خلال هذه الفترة فى جميع طلبات وقف تنفيذ الأحكام الصادرة من هيئات التحكيم الحالة اليها من المحكمة العليا وعندما { قضية وانتهى بذلك اختصاص المحكمة بهذا النوع من المنازعات .

كلمة رئيس المحكمة في افتتاح الجلسة الأولى للمحكمة الدستورية العليا

(بتاريخ ٢٢ ذو القعدة ١٣٩٩ هـ الموافق ١٢ أكتوبر ١٩٧٩)

بسم الله

وبسم الشعب

وبسم الدستور

نفتتح اليوم أول جلسة لأول محكمة دستورية عليا تقوم في البلاد .
والمحكمة الدستورية العليا هي قمة القيم في تأكيد مبدأ سيادة
القانون الذي نص الدستور في المادة ٦٤ منه على أنه أساس الحكم
في الدولة .

وإذ اختصت المحكمة الدستورية العليا دون غيرها بالرقابة على
دستورية القوانين واللوائح وذلك طبقا لما نص عليه الفصل الرابع من
الباب الخامس من دستور سنة ١٩٧١ ، فإنه يكون بذلك قد اصطفاها
حارسا يوقن أنه لن يتهاون في وجوب الالتزام بتطبيق ما تضمنه من
أحكام ، وخاصة ما تعلق منها بالحريات والحقوق والمقومات الأساسية
للمجتمع ، وهي نصوص قننت مبادئ وقيما يحق لدستورنا أن يتبها .
فخرا ، لما تضمنته من تأصيل شامل واف لحقوق الإنسان المصري ،
يندر أن يحتوى عليها أى دستور حتى بين دساتير أعرق الدول
ديموقراطية .

والدستور هو أسمى التشريعات ، فإذا ما كان حارسه الأمين هو

أعلى هيئة قضائية ، وكانت هذه الهيئة القضائية مستقلة وقائمة بذاتها ويتمتع أعضاؤها بكافة الحصانات المقررة للقضاة من عدم القابلية للعزل أو للنقل ، ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير الدستور والقانون ، فان من حق شعب مصر أن يهنا بالآلى أن أحدا لن يمس دمسوره الذى قبله وأعلنه ومنحه لنفسه فى ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ ، والى أن سيادة القانون ستبقى طودا شامخا وأساسا للحكم فى دولة العلم والايمان بما يحقق صالح مصرنا الخالدة الفريقة عبر آلاف السنين .

واشه يوفقنا جميعا لما فيه خير أمتنا .

الأحكام الصادرة في العاوى المستوية

جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٨٠

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار أحمد مطوع طية

وحضور السادة المستشارين فاروق محمود سيف النصر ورياضات ميد الهادي المشاوي
ومحمد فهمي حسن مشرى وكيل سلامة ميد الله ود. فتحي ميد الصبور ومحمد علي راجي
بليغ أمضاء ، والمستشار عمر حافظ شريف ورئيس هيئة القضاة والسيد/ سيد بيد الباري
ابراهيم أمين السر .

(١)

القضية رقم ١٣ لسنة ١ قضائية «دستورية»

١ - تشريع - ملامة التشريع والبواش على اصداره - من اطلاقات السلطة
التشريعية .

٢ - ملكية خاصة - المادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ - لا تتضمن
ساسا بملكية الخاصة او معاصرة لها - ساس ذلك .

١ - ملامة التشريع والبواش على اصداره من اطلاقات السلطة
التشريعية ما لم يقيد الدستور بحدود وضوابط معينة ، واذ
كان ما يقرره المدعى بشأن اغفال المادة الثالثة من القانون رقم ٥٢
لسنة ١٩٦٦ تنظيم طريق لاشهار صفة المستأجر للأرض الزراعية
حتى يتبين من تعامل معه التزامه بالاحطار عن دينه ، لا يمدو
أن يكون جدلا حول ملامة التشريع وما قد يترتب عليه من
اجحاف بحقوق طائفة من الدائنين ، فان ما يتعاه المدعى في هذا
الشأن لا يشكل عيبا دستوريا يوصم به النص المطعون فيه وتمتد
اليه الرقابة على دستورية القوانين .

٢ - الملكية الخاصة التي نصت المادة ٣٤ من الدستور على أنها مصونة
ولا تنزع الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض ، والمصادرة التي
تحظرها المادة ٣٦ من الدستور اذا كانت عامة ولا تجيزها

الا بحكم قضائي اذا كانت مصادرة خاصة ، يؤدي كلاهما الى تجريد المالك عن ملكه ليؤول الى الدولة ، بتعويض في حالة نزع الملكية وبغير مقابل عند مصادرته ، ولما كان ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ لا يتضمن مساواة بالملكية الخاصة أو نزعاً لها جبراً عن مالكها ، كما لا يقضى بإضافة أية أموال مملوكة للأفراد الى ملك الدولة ، ذلك أنها اقتضرت على تنظيم العلاقة بين مستأجر الأرض الزراعية ودائنيه وربت على عدم الاضرار بالدين في الأجل المحدد بها سقوطه لمصلحة المستأجر وحده ، فإن ما يثيره المدعى بصدد عدم دستورية هذه المادة ، واعتبار ما نصت عليه من سقوط الدين عدواناً على الملكية ومصادرة للأموال يكون على غير أساس .

الاجراءات

بتاريخ ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طالباً الحكم بعدم دستورية المادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي .

وطلبت ادارة قضايا الحكومة نيابة عن المدعى عليهم الأربعة الأول ، كما طلب المدعى عليه الخامس رفض الدعوى ، وأودعت هيئة المفوضين تقريراً أبدت فيه الرأي يرفضها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأياً ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات ، والمداولة .
حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٢٨٠٢ سنة ١٩٧٧ مدنى كلى جنوب القاهرة يطلب فيها الحكم بالزام المدعى عليه الأخير بأن يؤدي اليه مبلغ ٤٠٠٠ جنيه وفوائده وبصححة اجراءات الحجز التحفظى الموقع تحت يد المدعى عليهما الثالث والرابع . وكان المدعى عليه الأخير قد تظلم من أمر الحجز طالبا الفاءه استنادا الى سقوط الدين لعدم اخطار الدائن بسنده تطبيقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، وقررت المحكمة ضم الدعوى والتظلم للحكم فيهما معا . وبجلسة ٢ من اتوير سنة ١٩٧٧ دفع المدعى بعدم دستورية المادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوىين لجلسه اول يناير سنة ١٩٧٨ لاتخاذ اجراءات الطعن بعدم دستورية المادة الثالثة المشار اليها ، فأقام المدعى دعواه الماثلة .

وحيث ان المدعى يطلب الحكم بعدم دستورية المادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ لسبب حاصله أن هذا القانون لا يشترط بىام علاقة إجبارية بين الدائن والمدين تتوافر بها شبهة في الدين ويتسنى معها افتراض أنه تم بالتحايل على الأجرة القانونية المقررة في قانون اصلاح الزراعى . واذا لم ينظم هذا القانون طريقا لاشهار صفة المستاجر -رض الزراعية حتى يتأتى لمن كان قد تعامل معه أن يكون على بينة من التزامه القانونى بأخطار الجمعية التعاونية الزراعية المختصة بالدين ، فإن الجزاء الذى نصت عليه المادة الثالثة منه وهو سقوط الدين يعتبر من قبيل المصادرة والعدوان على الملكية بالمخالفة لما تقضى به المادتان ٣٤ ، ٣٦ من الدستور .

وحيث ان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى ، تضمنت نصوصه تعديل بعض مواد المرسوم بقانون المشار اليه ، كما أوردت أحكاما جديدة

منها ما نصت عليه المادة الثالثة - المطعون بعدم دستورتها - من أنه :
« يجب على كل مؤجر أو دائن أيا كانت صفته يحمل سنداً بدين على
مستأجر أرض زراعية كالكيمبيالات وغيرها أن يتقدم خلال شهرين
من تاريخ العمل بهذا القانون ببيان واف عن هذا الدين وقيمه وسببه
وتاريخ نشوئه وتاريخ استحقاقه واسم الدائن وصفته ومحل اقامته واسم
المدين وصفته ومحل اقامته . ويقدم هذا الاخطار الى الجمعية التعاونية
الزراعية الواقع في دائرتها محل اقامة المدين . ويسقط كل دين لا يخطر
الدائن عنه خلال الموعد المحدد لذلك » . وأوضحت المذكرة الايضاحية
للقانون في خصوص هذه المادة ، أن تطبيق قانون اصلاح الزراعي كشف
عن صور مختلفة من الاستغلال أبرزها قيام الملاك بتحرير كيمبيالات
لصالحهم موقعة من المستأجرين على بياض تمثل ديوناً غير منظورة وغير
مشروعة الغرض منها حصول المالك على قيمة اجبارية تزيد على سبعة
أمثال الضريبة أو تمثل ديوناً وهمية يستغلها المالك للتخلص من مزارعيه
في أي وقت يشاء ، وعلاجاً لذلك استحدث القانون الحكم الوارد في
المادة الثالثة المشار اليها والمادتين التاليتين لها بقصد القضاء على هذا
النوع من الاستغلال . ولما كانت ملاءمة التشريع والبواض على اصداره
من اطلاقات السلطة التشريعية ما لم يقيدوا الدستور بحدود وضوابط
معينة ، وكان ما يقرره المدعي بشأن اغفال النص المطعون فيه تنظيم طريق
لاشهار صفة المستأجر للأرض الزراعية حتى يتبين من تعامل معه التزامه
بالاخطار عن دينه ، لا يعدو أن يكون جدلاً حول ملاءمة التشريع وما قد
يرتب عليه من اجحاف بحقوق طائفة من الدائنين ، فإن ما ينهض المدعي
في هذا الشأن لا يشكل عيباً دستورياً يوصم به النص المطعون فيه وتمتد
اليه الرقابة على دستورية القوانين .

لما كان ذلك وكانت الملكية الخاصة التي نصت المادة ٣٤ من الدستور على أنها مصونة ولا تنزع الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض ، والمصادرة التي تحظرها المادة ٣٦ من الدستور اذا كانت عامة ولا تجيزها الا بحكم قضائي إذا كانت مصادرة خاصة ، يؤدي كلاهما الى تجريد المالك عن ملكه ليؤول الى الدولة ، بتعويض في حالة نزع الملكية وبغير مقابل عند مصادرتها ، وكان ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ لا يتضمن مساسا بالملكية الخاصة أو نزعاً لها جبراً عن مالكيها ، كما لا يقضى بإضافة أية أموال مملوكة للأفراد الى ملك الدولة ، ذلك أنها اقتصرت على تنظيم العلاقة بين مستأجر الأرض الزراعية ودائنيه ورتبت على عدم الاضرار بالدين في الأجل المحدد بها سقوطه لمصلحة المستأجر وحده ، فان ما أثاره المدعى بصدد عدم دستورية هذه المادة وبشأن اعتبار ما نصت عليه من سقوط الدين عدواناً على الملكية ومصادرة للأموال ، يكون على غير أساس .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٣ يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار أحمد مدوح عطية .
وحضور السادة المستشارين فاروق محمود سيف النصر ومحمد فهمي حسن حشرى وكمال
مسلمة ميد الله ود. فتحي عبد المسجود ومحمود حسنى عبد العزيز وممدوح مصطفى
حبيب لطفه ، والسيد المستشار د. محمد أيوب المينين الخويسي ، والسيد/ سيد عبد الباقى
ابراهيم امين المر .

(٢)

القضية رقم ٢٨ لسنة ١ قضائية « دستورية »

- ١ - مصادرة - المادة ٣٦ من الدستور - وجود النص بعدم جواز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي مطلقا غير مقيد - أكر ذلك .
- ٢ - مصادرة إنبارية - تهريب - الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ - عدم دستورية ما نصت عليه من جواز المصادرة الإنبارية .

١ - أرسى المشرع الدستوري الأحكام الخاصة بالمصادرة بما نص عليه في المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ من أن « المصادرة العامة للأموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي » بذلك نهيا مطلقا عن المصادرة العامة ، وحدد الأداة التي تتم بها المصادرة الخاصة وأوجب أن تكون حكما قضائيا وليس قرارا إداريا ، وذلك حرصا منه على صون الملكية الخاصة من أن تصادر إلا بحكم قضائي ، حتى تكفل إجراءات التقاضى وضماناته لصاحب الحق الدفاع عن حقه وتنتهي بها مظنة العنف أو الافتئات عليه ، وتأكيدا لمبدأ الفصل بين السلطات على أساس أن السلطة القضائية هي السلطة الأصلية التي ناط بها الدستور إقامة العدالة بحيث تختص دون غيرها من السلطات بالأمر بالمصادرة .

٢ - لما كان نص المادة ٣٦ من الدستور اذ حظر المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي قد جاء مطلقا غير مقيد ، بعد أن عمد المشرع

الدستورى سنة ١٩٧١ الى حذف كلمة « عقوبة » التى كانت تسبق عبارة « المصادرة الخاصة » فى المادة ٥٧ من دستور سنة ١٩٥٦ المتقابلة للمادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ ، وذلك حتى يجرى النص على اطلاقه ويتم حكمه ليشمل المصادرة الخاصة فى كافة صورها ، فان النص الذى يجيز لوزير المالية والاقتصاد أو من ينييه أن يأمر بالمصادرة اداريا يكون مخالفا للمادة ٣٦ من الدستور .

الاجراءات

بتاريخ ١٥ يوليو سنة ١٩٧٩ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب ، فيما نصت عليه من اجازة مصادرة الأشياء موضوع المخالفة اداريا بقرار من وزير المالية والاقتصاد أو من ينييه .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة فوضت فيها الرأى للمحكمة لتتقضى بما تراه متفقاً مع أحكام الدستور .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً أبدت فيه الرأى بعدم دستورية الفقرة المطعون عليها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأياً ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى ومسائر الأوراق - تتحصل فى أن المدعى وهو من تجار المجوهرات تم ضبطه عند سفره الى الخارج ومعه بعض المصوغات بغير ترخيص سابق ، وتحرر

عن ذلك المعضر رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٥ حصر وارد شئون مالية ، واذا عرض الأمر بتاريخ ٢٩ يونيو سنة ١٩٧٥ على وكيل وزارة المالية لم يأذن بمحاكمته جنائيا مكتفيا بإصدار قرار بمصادرة الأشياء المضبوطة اداريا اعمالا للسلطة المخولة له في هذه الحالة بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الاحكام الخاصة بالتهريب ، فطعن المدعى في قرار المصادرة أمام محكمة القضاء الادارى بالدعوى رقم ١٦٥ لسنة ٣٠ القضائية طالبا الفاءه ، امبتنادا الى عدم دستورية تلك الفقرة فيما نصت عليه من اجازة مصادرة الأشياء موضوع المخالفة اداريا . وبجلسة ٢٦ يونيو سنة ١٩٧٩ قضت المحكمة بوقف الفصل في الدعوى وأمهلت المدعى فترة ثلاثة أشهر لرفع دعواه الدستورية ، فاقام الدعوى الماثلة .

... وحيث ان المدعى ينمى على الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب انها اذ أجازت المصادرة الادارية للأشياء موضوع المخالفة بقرار من وزير المالية والاقتصاد أو من ينشبه تكون غير دستورية لمخالفتها ما تقضى به المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ من حظر المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى .

وحيث ان المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الاحكام الخاصة بالتهريب - قبل الفاءه بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالتقد الأجنبى - بعد أن تناولت في فقراتها الخمس الأولى العقوبات المقررة على مخالفة أحكامه نصت في فقرتها الأخيرة على أنه « ولا يجوز رفع الدعوى بالنسبة الى الجرائم المتقدم ذكرها أو اتخاذ أى اجراء فيها الا بعد الحصول على اذن من وزير المالية والاقتصاد أو من ينشبه ، وفي حالة عدم الاذن يجوز لوزير المالية والاقتصاد أو من ينشبه أن يأمر بمصادرة الأشياء موضوع المخالفة اداريا » .

وحيث ان المشرع الدستوري أرسى الأحكام الخاصة بالمصادرة بما نص عليه في المادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ من أن « المصادرة العامة للأموال محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي » فنهى بذلك نهيا مطلقا عن المصادرة العامة ، وحدد الأداة التي تتم بها المصادرة الخاصة وأوجب أن تكون حكما قضائيا وليس قرارا اداريا ، حرصا منه على صون الملكية الخاصة من أن تصدر الا بحكم قضائي ، حتى تكفل اجراءات التقاضى وضماناته لصاحب الحق الدفاع عن حقه وتنتهى بها مظنة العسف أو الافتئات عليه ، وتأكيدا لمبدأ الفصل بين السلطات على أساس أن السلطة القضائية هي السلطة الأصلية التي ناط بها الدستور اقامة العدالة بحيث تختص دون غيرها من السلطات بالأمر بالمصادرة . لما كان ذلك ، وكان نص المادة ٣٦ المشار اليها اذ حظر تلك المصادرة الا بحكم قضائي قد جاء مطلقا غير مقيد ، بعد أن عمد المشرع الدستوري سنة ١٩٧١ الى حذف كلمة « عقوبة » التي كانت تسبق عبارة « المصادرة الخاصة » في المادة ٥٧ من دستور سنة ١٩٥٦ المقابلة للمادة ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ ، وذلك حتى يجرى النص على اطلاقه ويتم حكمه ليشمل المصادرة الخاصة في كافة صورها ، فان النص الذي يجيز لوزير المالية والاقتصاد أو من ينييه أن يأمر بالمصادرة اداريا يكون مخالفا للمادة ٣٦ من الدستور ، الأمر الذي يتعين معه القضاء بعدم دستوريته .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ ببعض الأحكام الخاصة بالتهريب - قبل الغائه بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ - فيما نصت عليه من أنه « يجوز لوزير المالية والاقتصاد أو من ينييه أن يأمر بمصادرة الأشياء موضوع المخالفة اداريا » والزمته الحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٧ فبراير سنة ١٩٨١

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار أحمد مفتوح عطية

وحضور السادة المستشارين فاروق محمود سيف النمر ومحمد فهمي حسن عسري
وكمال سلامة عبد الله وده فتحي عبد الصبور ومحمد علي راقب وممدوح مصطفى حسن أمشاط
والسيد/ المستشار د. محمد أبو التينين للغرض والسيد/ سيد عبد الباقى إبراهيم أمين السر.

(٢)

القضية رقم ٧ لسنة ١ قضائية « دستورية »

- ١ - قانون - مشكلة الدستوري - النص في ديباجته على صيغته بعد موافقة مجلس الرئاسة وتوقيعه من رئيس الدولة ثم نشره بالجريدة الرسمية - استيفائه بذلك الشكل الدستوري .
- ٢ - قانون - اثر رجعي - الاثر الرجعي للقوانين في غير المواد الجنائية - جوازها تطبيقاً للصالح العام - مثال ذلك .
- ٣ - مصادرة - انتزاعها بالنص على اتمام مقابل للاجئين الزراعية التي كانت مملوكة للاجانب وألّت ملكيتها الى الدولة .
- ٤ - التجانن القضائية للاصلاح الزراعي - طبيعتها - ما تصدره من قرارات تعتبر احكاماً قضائية - أساس ذلك .
- ٥ - حق التقاضي - قصره على درجة واحدة مما يستقل المشرع بتقديره .
- ٦ - مبدأ المساواة - للمشرع وضع شروط عامة مجردة تعهد المراكز القانونية التي يتساوى بها الافراد امام القانون .

١ — ينص الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧/٩/١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا في مادته الثالثة على أن يتولى رئيس الجمهورية اصدار المعاهدات والقوانين والقرارات التي يوافق عليها مجلس الرئاسة . ولما كان الثابت في ديباجة القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها أنه صدر بعد موافقة مجلس الرئاسة وقد وقعه رئيس الدولة ونشر في الجريدة الرسمية ، فإنه يكون بذلك قد استوفى الشكل الدستوري

اصدرت المحكمة في جلسة ٧ فبراير سنة ١٩٨١ حكماً في القضية رقم ٨ لسنة ١ في تضمن ذات المبادئ كما اصدرت حكماً في القضية رقم ١٢ لسنة ١ في تضمن المبادئ لرقام ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ .

للقوانين بحيث لا ينال من سلامته ما ينسب المدعيان الى بعض أعضاء مجلس الرياسة من أقوال مرسله لم يقم عليها دليل .

٢ — المبدأ الدستوري الذي يقضى بعدم سريان أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يرتب عليها أثرا فيما وقع قبلها ، وان كان يستهدف أساسا احترام الحقوق المكتسبة ومراعاة الاستقرار الواجب للمعاملات ، الا أن الدساتير المصرية المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٣٣ حتى الدستور الحالي اذ أجازت للمشرع استثناء من هذا المبدأ أن يقرر الأثر الرجعي للقوانين — في غير المواد الجنائية — وذلك بشروط محددة ، تكون قد افترضت بداهة احتمال أن يؤدي هذا الاستثناء الى المساس بالحقوق المكتسبة وآثرت عليها ما يحقق الصالح العام للمجتمع . ولما كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قد صدر من رئيس الجمهورية بناء على دستور سنة ١٩٥٨ المؤقت والإعلان الدستوري بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا الصادر في ٢٧/٩/١٩٦٢ الذي عهد بسلطة التشريع مؤقتا الى مجلس الرياسة بغير أية قيود ، وخول رئيس الجمهورية سلطة اصدار القوانين التي يوافق عليها ذلك المجلس ، وكانت ولاية التشريع بذلك قد انتقلت كاملة الى مجلس الرياسة أثناء فترة الانتقال بحيث يتولاها كما تتولاها السلطة التشريعية بكافة حقوقها في مجال التشريع ومنها رخصة اصدار القوانين بأثر رجعي — طبقا للمادة ٦٦ من دستور سنة ١٩٥٨ المؤقت — متى اقتضى ذلك الصالح العام ، فان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ اذ نص في مادته الثانية على عدم الاعتداد بالتصرفات التي صدرت من الملاك الأجانب مالم تكن ثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ مستهدفا بذلك الصالح العام — على ما جاء بمذكرته الايضاحية — رغبة في استقرار المعاملات بالنسبة

للعقود التي أبرمت قبل هذا التاريخ ، وهو تاريخ الاعلان عن الأحكام التي تضمنها هذا القانون ، لا يكون قد خالف المبدأ الدستوري المستقر الذي يجيز على سبيل الاستثناء تقرير الأثر الرجعى لبعض القوانين .

٣ - أوضحت المادتان الرابعة والخامسة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المقابل الذى تدفعه الدولة الى الملاك الأجانب الخاضعين لأحكامه ، كما أن حقوق من تعاملوا معهم ولم يمتد بتصرفات هؤلاء الملاك اليهم تحكمها القواعد العامة للعقود بما فى ذلك حقهم فى الرجوع عليهم بما سدده من ثمن ، وبالتالي فإن تقرير الأثر الرجعى لهذا القانون لا يكون قد تضمن أية مصادرة للملكية الخاصة .

٤ - مؤدى ما نصت عليه المواد ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٢٧ من لائحته التنفيذية وما جاء بالمذكرات الايضاحية للقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ ولل قانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ أن اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى هى جهة قضائية مستقلة عن جهتى القضاء العادى والادارى أنشأها المشرع وخصها بالفصل دون سواها فى المنازعات المتعلقة بقانون الاصلاح الزراعى ثم عهد اليها بعد ذلك بالفصل فيما ينشأ من منازعات عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها ، وذلك باتباع اجراءات قضائية لها كافة سمات اجراءات التقاضى وضاماته وتؤدى الى سرعة البت فى هذه المنازعات حتى يحسم أمرها ويتحقق بذلك ما تغياه المشرع من اصدار هذه التشريعات ، وبالتالي فإن القرارات التى تصدرها هذه اللجنة تعتبر بحسب طبيعتها أحكاما قضائية وليست قرارات ادارية.

٥ - قصر التقاضى على درجة واحدة مما يستقل المشرع بتقديره وفقا لظروف بعض المنازعات وما يقتضيه الصالح العام من سرعة حسمها.

٦ — مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق لا يعنى المساواة بين جميع الأفراد رغم اختلاف ظروفهم ومراكزهم القانونية ، اذ يملك المشرع لمقتضيات الصالح العام وضع شروط عامة مجردة تحدد المراكز القانونية التى يتساوى بها الأفراد أمام القانون ، بحيث يكون لمن توافرت فيهم هذه الشروط دون سواهم أن يمارسوا الحقوق التى كفلها لهم المشرع ، وينتفى مناط المساواة بينهم وبين من تخلفت بالنسبة اليهم هذه الشروط .

الاجراءات

بتاريخ ٢١/٣/١٩٧٧ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تسلك الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها وكل من المادتين ٢ و ٩ من هذا القانون ، والمادة ٦ من القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

وقدتمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى ، وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها . ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث ان الوقائع — على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تحصل فى أن المدعين كانوا قد أقاموا الاعتراض رقم ١٠٠١ سنة ١٩٧٠ أمام اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى طالبين الاعتداد بعقد البيع العرفى

الصادر اليهما من أحد الأجانب بتاريخ ١٩٦١/١/٢ عن أمين زراعية
مصاصتها ٨ ر ٥ ف ، وبجلسة ١٩٧٠/١١/٥ قررت اللجنة رفض
الاعتراض ، طعن المدعيان في هذا القرار أمام المحكمة الادارية العليا بالطن
رقم ٧٤٢ سنة ١٨ ق ، ودقما أثناء نظره بعدم دستورية القانون رقم ١٥
لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها لعدم
عرضه على مجلس الرياسة وبعدم دستورية كل من المادة الثانية والفقرة
الثانية من المادة التاسعة من هذا القانون ، والمادة السادسة من القرار بقانون
رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة
١٩٥٣ بالإصلاح الزراعي والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .
وبجلسة ١٩٧٦/١٢/٢١ قررت المحكمة وقف الفصل في الدعوى وأهملت
المدعين ثلاثة أشهر لرفع دعواهما الدستورية ، فأقاما الدعوى الماثلة .

وحيث ان المدعين يطلبان الحكم بعدم دستورية القانون رقم ١٥
لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها لما شابه
من عيب شكلي بعدم عرضه على مجلس الرياسة عملا بأحكام الاعلان
الدستوري الصادر سنة ١٩٦٢ استنادا الى أن بعض أعضاء المجلس قرروا
أن القوانين التي صدرت في وقت معاصر لصدور القانون رقم ١٥ لسنة
١٩٦٣ كانت تصدر من رئيس المجلس دون عرضها على الأعضاء .

وحيث ان هذا النعى غير مسديد ، ذلك أن هذا القانون صدر في ظل
العمل بالاعلان الدستوري الصادر في ١٩٦٢/٩/٢٧ بشأن التنظيم السياسي
لسلطات الدولة العليا والذي نص في مادته الثالثة على أن يتولى رئيس
الجمهورية اصدار المعاهدات والقوانين والقرارات التي يوافق عليها مجلس
الرياسة . ولما كان الثابت في دياجة القانون انه صدر بعد موافقة مجلس
الرياسة وقد وقعه رئيس الدولة ونشر في الجريدة الرسمية ، فانه يكون
بذلك قد استوفى الشكل الدستوري للقوانين بحيث لا ينال من سلامته
ما ينسبه المدعيان الى بعض أعضاء مجلس الرياسة من أقوال مرسله لم

يقم عليها دليل ، الأمر الذى يتعين معه اطراح هذا النعى .

وحيث ان مبنى النعى على المادة الثانية من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ انها اذ نصت على أن « تؤول الى الدولة ملكية الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى القابلة للزراعة والبور والصحراوية المملوكة للأجانب وقت العمل بهذا القانون ... ولا يعتد فى تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات الملاك الضامنين لأحكامه ما لم تكن صادرة الى أحد المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وثابتة التاريخ قبل يوم ٢٣ من ديسمبر سنة ١٩٦١ » ، تكون قد جعلت للحكم الوارد فيها أثرا رجعيا الى أكثر من عام سابق على صدور القانون مما يترتب عليه اخلال خطير بالحقوق المكتسبة يتمثل فى نزع ملكية ما اشتراه مصريون من أجانب بفقود صحيحة صدرت من مالكها وثبت تاريخها بعد ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ وقبل ١٩ يناير سنة ١٩٦٣ تاريخ العمل بهذا القانون ، رغم أنه من المقرر أن المشرع لا يجب أن يلجأ الى الأثر الرجعى الا لمصلحة عليا خطيرة أو لرفع غبن الأمر الذى لا يتوافر بالنسبة للنص المطعون بعدم دستوريته ، وذلك بالإضافة الى أن هذا الأثر الرجعى أدى الى مصادرة للملكية الخاصة بغير تعويض لأن الدولة فى واقع الأمر تستولى من صغار الفلاحين على الاراضى التى اشتروها من أجانب وسددوا لهم ثمنها كاملا .

وحيث ان هذا النعى مردود ، ذلك أن المبدأ الدستورى الذى يقضى بعدم سريان أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يرتب عليها أثرا فيما وقع قبلها ، وان كان يستهدف أساسا احترام الحقوق المكتسبة ومراعاة الاستقرار الواجب للمعاملات ، الا أن إلصاق المصيرية المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٣ حتى الدستور الحالى اذ أجازت للمشرع استثناء من هذا المبدأ أن يقرر الأثر الرجعى للقوانين بـ فى تغير المواد الجنائية - وذلك بشروط محددة ، تكون قد افترضت بداهة احتمال أن يؤدى هذا الاستثناء الى المساس بالحقوق المكتسبة وآثرت عليها

ما يحقق الصالح العام للمجتمع . ولما كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه قد صدر من رئيس الجمهورية بناء على دستور سنة ١٩٥٨ المؤقت والاعلان الدستوري بشأن التنظيم السياسى لسلطات الدولة العليا الصادر فى ٢٧/٩/١٩٦٢ الذى عهد بسلطة التشريع مؤقتا الى مجلس الرئاسة بغیر أية قيود ، وخول رئيس الجمهورية سلطة اصدار القوانين التى يوافق عليها ذلك المجلس ، وكانت ولاية التشريع بذلك قد انتقلت كاملة الى مجلس الرئاسة أثناء فترة الانتقال بحيث يتولاها كما تتولاها السلطة التشريعية بكافة حقوقها فى مجال التشريع ومنها رخصة اصدار القوانين بأثر رجعى - طبقا للمادة ٦٦ من دستور سنة ١٩٥٨ المؤقت - متى اقتضى ذلك الصالح العام ، فان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ اذ نص فى مادته الثانية على عدم الاعتداد بالتصرفات التى صدرت من الملاك الأجانب مالم تكن ثابتة التاريخ قبل ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ مستهدفا بذلك الصالح العام - على ما جاء بمذكرته الايضاحية - رغبة فى استقرار المعاملات بالنسبة للعقود التى أبرمت قبل هذا التاريخ ، وهو تاريخ الاعلان عن الأحكام التى تضمنها هذا القانون ، لا يكون قد خالف المبدأ الدستورى المستقر الذى يجيز على سبيل الاستثناء تقرير الأثر الرجعى لبعض القوانين .

لما كان ذلك وكان ما ذهب اليه المدعيان من أن تقرير هذا الأثر الرجعى أدى الى مصادرة للملكية الخاصة غير صحيح ، ذلك أن المادتين الرابعة والخامسة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ أوضحتا المقابل الذى تدفعه الدولة الى الملاك الأجانب الجاضعين لأحكامه ، أما حقوق من تعاملوا معهم ولم يعتد بتصرفات هؤلاء الملاك اليهم فان القواعد العامة للعقود هى التى تحكم العلاقة بينهم بما فى ذلك حقهم فى الرجوع عليهم بما سددوه من ثمن ، وبالتالي لا يكون تقرير الأثر الرجعى قد تضمن أية مصادرة للملكية الخاصة ، ويكون ما يثيره المدعيان بشأن عدم دستورية المادة الثانية من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه على غير أساس .

وحيث ان المدعين يعميان على الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه - قبل تعديلها بالقرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ - أنها بما نصت عليه من عدم جواز الطعن بالانشاء أو وقف التنفيذ في قرارات اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي التي تختص بالفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣، تكون قد خالفت المادة ٦٨ من الدستور لمصادرة حق الطعن فيها في حين أنها قرارات إدارية لا يجوز تحصينها من رقابة القضاء .

وحيث ان الفقرة الأولى من المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ تنص على أنه « تختص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي المنصوص عليها في المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه بالفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون » .

وحيث ان المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي المعدلة بالقرار بقانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٦ - وقبل تعديلها بالقرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ - كانت تنص في فقرتها الثانية على أن « ... تشكل لجنة قضائية أو أكثر من مستشار من المحاكم يختاره وزير العدل تكون له الرئاسة ومن عضو بمجلس الدولة ومندوب عن اللجنة العليا للإصلاح الزراعي ومندوب عن الشهر العقارى وآخر عن مصلحة المساحة وتكون مهمتها في حالة المنازعة تحقيق الاقرارات والديون المقارية وفحص ملكية الأراضى المستولى عليها ، وذلك لتأمين ما يجب الاستيلاء عليه طبقا لأحكام هذا القانون . كما تختص هذه اللجنة بالفصل في المنازعات الخاصة بتوزيع الأراضى المستولى عليها » ، كما نصت الفقرة الرابعة منها على أن « .. تعين اللائحة التنفيذية الاجراءات التى تتبع فى رفع المنازعات أمام اللجنة القضائية وكيفية الفصل فيها » . ونصت المادة ٢٧ من هذه اللائحة التنفيذية - بعد تعديلها بقرار رئيس الجمهورية الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٩٥٧ - على أن « تقوم اللجنة القضائية - فى

حالة المنازعة - بتحقيق الاقرارات وفحص الملكية والحقوق العينية واجراءات التوزيع ولها في سبيل ذلك تطبيق المستندات وسماع أقوال من ترى لزوما لسماع أقوالهم وتكليف المستوى لديهم أو من وزعت الأرض عليهم وغيرهم من ذوى الشأن الحضور أمامها لابتداء ملاحظاتهم وتقديم ما تطلبه منهم من بيانات أو مستندات. ويكون التكليف بكتاب موصى عليه بعلم الوصول قبل الجلسة بأسبوع على الأقل . ولذوى الشأن أن يحضروا أمام اللجنة بأنفسهم أو ينيبوا عنهم محاميا في الحضور وللجنة الاستماعة بمن ترى الاستماع بهم من الموظفين الفنيين أو الاداريين أو غيرهم من ذوى الخبرة ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا إلا بحضور جميع أعضائها وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة وتكون مسببة .

وجاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه - في شأن اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي - أنه « ونظرا لأهميتها خلع عليها صفة قضائية وحددت طريقة تشكيلها ليكفل لذوى الشأن من الضمانات ما يكفله لهم القضاء العادى في هذا النوع من مسائل فيتم بذلك التوفيق بين مصالح الأفراد من جهة ومصلحة الدولة في سرعة البت في مسائل ملكية الأراضى المستولى عليها » . وهو ما أشارت اليه أيضا المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة ١٣ مكررا سالفه الذكر فيما أوردته من أنه « ولذلك أنشئت لجنة قضائية روعى في تشكيلها ان تكفل لذوى الشأن من الضمانات ما تكفله لهم جهات القضاء .. » كما أوضحت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ بالناء موانع التقاضى في بعض القوانين ، انه بما تضمنه هذا القانون من الناء للنصوص الواردة في قوانين الاصلاح الزراعى التى كانت تحصن الأعمال والقرارات الادارية من رقابة القضاء « ... لم يعد هناك أى مانع من موانع التقاضى في هذه الحالات ، فضلا عما كان قد استقر عليه قضاء محكمة النقض من اعتبار

اللجنة القضائية المشكلة طبقا لقانون الإصلاح الزراعى جهة قضائية مستقلة بالنسبة لما خصها المشرع بنظره من تلك المنازعات (نقض مدنى جلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٥ ، الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣١ القضائية) .

وحيث ان مؤدى ما تقدم ان اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى هى جهة قضائية مستقلة عن جهتى القضاء العادى والادارى أنشأها المشرع وخصها بالفصل دون سواها فى المنازعات المتعلقة بقانون الإصلاح الزراعى ثم عهد اليها بعد ذلك بالفصل فيما ينشأ من منازعات عن تطبيق أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها ، وذلك باتباع اجراءات قضائية لها كافة سمات اجراءات التقاضى وضماناته وتؤدى الى سرعة البت فى هذه المنازعات حتى يحسم أمرها ويتحقق بذلك ما تعياه المشرع من إصدار هذه التشريعات . وقد أفصح المشرع عن الصفة القضائية للجنة الإصلاح الزراعى فى المذكرات الإيضاحية للقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن إلغاء موانع التقاضى على ما سلف بيانه ، وبالتالى فإن القرارات التى تصدرها اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى تعتبر بحسب طبيعتها أحكاما قضائية وليست قرارات إدارية . لما كان ذلك ، وكان قصر التقاضى على درجة واحدة مما يستقل المشرع بتقديره وفقا لظروف بعض المنازعات وما يقتضيه الصالح العام من سرعة حسمها ، فإن ما ينعاه المدعيان على الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار اليها من أنها تتضمن مصادرة لحق الطعن فى القرارات الادارية وتحصنها من رقابة القضاء بالمخالفة لما تقضى به المادة ٦٨ من الدستور ، يكون غير سديد .

وحيث ان مبنى النعى على المادة السادسة من القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ أنها اذ لم تجز الطعن فى القرارات الصادرة قبل العمل بأحكام

هذا القانون من اللجان القضائية للإصلاح الزراعي في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها ، بينما أجازت الطعن فيما أصدرته تلك اللجان من قرارات في شأن المنازعات المتعلقة بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بالإصلاح الزراعي ، تكون قد أهدرت مبدأ المساواة بين المواطنين الذي نص عليه الدستور في المادة ٤٠ منه ، بأن أجازت لبعض الأفراد الطعن في قرارات تلك اللجان وحظرته على آخرين .

وحيث ان هذا النعي مردود ، ذلك أن مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق لا يعنى المساواة بين جميع الأفراد رغم اختلاف ظروفهم ومراكزهم القانونية ، اذ يملك المشرع لمقتضيات الصالح العام وضع شروط عامة مجردة تعدد المراكز القانونية التي يتساوى بها الأفراد أمام القانون ، بحيث يكون لمن توافرت فيهم هذه الشروط دون سواهم أن يمارسوا الحقوق التي كفلها لهم المشرع ، وينتفى مناط المساواة بينهم وبين من تخلفت بالنسبة اليهم هذه الشروط . لما كان ذلك وكانت المادة السادسة من القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ قد أجازت لأطراف النزاع الطعن في قرارات اللجان القضائية للإصلاح الزراعي الصادرة قبل العمل بأحكام هذا القانون اذا توافرت شروط معينة ، أولها — وهو الشرط المطعون بعدم دستوريته — أن يكون القرار قد صدر في إحدى المنازعات المتعلقة بتطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي أو القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتعديل بعض أحكامه ، وكان هذا النص موجها الى كافة من تماثلت ظروفهم ومراكزهم القانونية من أطراف المنازعات الناشئة

عن قوانين الاصلاح الزراعى وتوافر له بذلك شرطا العموم والتجريد ،
وكان تنظيم طرق الطعن المختلفة بقصرها على منازعات معينة وعدم اجازة
الطعن فى غيرها مراعاة لاختلاف ظروف كل منهما وتحقيقا للصالح العام ،
مما يستقل المشرع بتقديره ، فان النعى على المادة السادسة المشار اليها
بالاخلال بمبدأ المساواة يكون على غير أساس .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الدعوى .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى والزم المدعين المصروفات ومبلغ
ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٧ فبراير سنة ١٩٨١

رئيس الجلسة

برئاسة السيد المستشار أحمد ممدوح عطية

وحضور السادة المستشارين فاروق محمود سيف النصر ومحمد لهي حسن عشري
وكمال سلامة ميد اه ود، فتحي ميد الصبور ومحمد علي زياغب بليغ ومصطفى جميل مرسى
اعظم ، والسيد المستشار د. محمد أبو العينين المفوض ، والسيد/ مسعود ميد البارى
ابراهيم أمين السر .

(٤)

القضية رقم ٩ لسنة ١ قضائية «دستورية»

مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى - طيعة قراراته - تدخل
ما يشاره في صدد اعتماد قرارات اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى مع عملها -
الرد .

لما كانت القرارات التى تصدرها اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى ،
وهى تمارس عملاً قضائياً أسنده اليها المشرع ، تعتبر بحسب طبيعتها
أحكاماً قضائية وليست قرارات إدارية ، وكان مجلس ادارة الهيئة العامة
للإصلاح الزراعى اذ يباشر - فى صدد اعتماده قرارات هذه اللجنة -
ما اختص به بنص صريح فى القانون ، فان ما يتولاه فى هذا الشأن يتدخل
مع عمل اللجنة ، وهو عمل قضائى على ما سلف بيانه ، بحيث تلحق الصفة
القضائية ما يصدره المجلس من قرارات .

الاجراءات

بتاريخ ٣ أبريل سنة ١٩٧٧ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى
قلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم دستورية البند رقم (٢) من المادة
السادسة من القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض أحكام

اصدرت المحكمة فى جلسة ٧ فبراير ١٩٨١ أحكاماً فى القضايا أرقام
١٢ ، ١٤ ، ١٩ لسنة ١ قضائية تضمنت ذات البندا .

المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها .
وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى ،
وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة
إصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات ، والمداولة .
حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر
الأوراق — تتحصل فى أن المدعين كانوا قد أقاموا الاعتراض رقم ٨٧
لسنة ١٩٦٣ أمام اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى يطلبون فيه الاعتداد
بمقد البيع الابتدائى الصادر اليهم من والدتهم بتاريخ ١٥ أغسطس
سنة ١٩٦٥ عن أطيان زراعية مساحتها ٧٩ ف ٢٣ ط ، كما كانت البائعة
بدورها قد أقامت الاعتراض رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ تطلب فيه الاعتداد
بذات العقد ، وبعد ضم الاعتراضين قررت اللجنة بجلسة ٢١ مارس
سنة ١٩٦٥ رفضهما موضوعا . طعن المدعون فى هذا القرار أمام المحكمة
الادارية العليا بالطنين رقم ١٤٢ لسنة ١٨ ق طالبين الغاءه ، ودفعت الهيئة
العامة للاصلاح الزراعى بعدم قبول الطعن استنادا الى البند رقم (٢)
من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ بتعديل بعض
أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقانون
رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ . يحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها
والذى لا يجوز الطعن فى القرارات الصادرة من اللجان القضائية للاصلاح

الزراعى قبل العمل بأحكام هذا القانون اذا كان قد صدر فى شأنها قرار نهائى من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، واذا كان مجلس الادارة قد صدق بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٩٦٦ على القرار المطعون فيه فان الطعن عليه يكون غير جائز ، فدفع المدعون بعدم دستورية البند رقم (٢) من المادة السادسة المشار اليه ، وبجلسة ٤ يناير سنة ١٩٧٧ قررت المحكمة وقف الفصل فى الطعن وحددت للمدعين ثلاثة أشهر لرفع دواهم الدستورية ، فأقاموا الدعوى الماثلة .

وحيث ان المادة السادسة من القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها تنص على أنه « يجوز لأطراف النزاع الطعن فى القرارات الصادرة من اللجان القضائية المنصوص عليها فى الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه والصادرة قبل العمل بأحكام هذا القانون وذلك بتوافر الشروط التالية :

١ — • • • • •

٢ — الا يكون القرار قد صدر فى شأنه قرار نهائى من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى ».

وحيث ان المدعين يطلبون الحكم بعدم دستورية البند رقم (٢) من هذه المادة لأسباب حاصلها أن اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى لا تعدو أن تكون لجنة إدارية ، وأن كلا من قراراتها والقرارات الصادرة بشأنها من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى هى قرارات إدارية وليست أحكاما قضائية ، وبالتالي يكون النص على عدم جواز الطعن فى قرارات هذه اللجان - الصادرة قبل العمل بالقرار بقانون رقم ٦٩

لسنة ١٩٧١ - اذا كان قد صدر في شأنها قرار نهائي من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي مخالفا للمادة ٦٨ من الدستور التي كفلت حق التقاضي للناس كافة وحظرت النص على تحصين أى عمل أو قرار ادارى من رقابة القضاء ، بالإضافة الى اخلاله بمبدأ المساواة بين المواطنين اذ أباح للبعض الطعن في قرارات تلك اللجان لمجرد التراخي في التصديق عليها ، وحظره على البعض الآخر ممن بادر مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بالتصديق على القرارات الصادرة ضدهم .

وحيث ان الحكومة طلبت رفض الدعوى استنادا الى ما استقر عليه قضاء محكمة النقض وجرى به قضاء المحكمة العليا من اعتبار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي جهة قضاء ناطق بها المشرع سلطة الفصل فيما أسند اليها من منازعات .

وحيث ان المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي المعدلة بالقرار بقانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٦ - وقبل تعديلها بالقرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ - كانت تنص في فقرتها الثانية على أن « ... تشكل لجنة قضائية أو أكثر من مستشار من المحاكم يختاره وزير العدل تكون له الرئاسة ومن عضو بمجلس الدولة ومندوب عن اللجنة العليا للإصلاح الزراعي ومندوب عن الشهر العقارى وآخر عن مصلحة المساحة وتكون مهمتها في حالة المنازعة تحقيق الاقرارات والديون المقارية وفحص ملكية الأراضى المستولى عليها ، وذلك لتعيين ما يجب الاستيلاء عليه طبقا لأحكام هذا القانون ، كما تختص هذه اللجنة بالفصل في المنازعات الخاصة بتوزيع الأراضى المستولى عليها » . كما نصت الفقرة الرابعة منها على أن « ... تبين اللائحة التنفيذية الاجراءات التى تتبع في رفع المنازعات أمام اللجنة القضائية وكيفية الفصل فيها » . ونصت المادة ٢٧ من هذه اللائحة التنفيذية - بعد تعديلها بقرار رئيس الجمهورية الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٥٧ - على أن

« ... تقوم اللجنة القضائية في حالة المنازعة - بتحقيق الاقرارات وفحص الملكية والحقوق العينية واجراءات التوزيع ولها في سبيل ذلك تطبيق المستندات وسماع أقوال من ترى لزوما لسماع أقوالهم وتكليف المستولى لديهم أو من وزعت الأرض عليهم وغيرهم من ذوى الشأن الحضور أمامها لابتداء ملاحظاتهم وتقديم ما تطلبه منهم من بيانات أو مستندات ويكون التكليف بكتاب موسى عليه بعلم الوصول قبل الجلسة بأسبوع على الأقل . ولذوى الشأن أن يحضروا أمام اللجنة بأنفسهم أو ينيبوا عنهم محاميا في الحضور . ولجنة الاستعانة بمن ترى الاستعانة بهم من الموظفين الفنيين أو الإداريين أو غيرهم من ذوى الخبرة . ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا إلا بحضور جميع أعضائها وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة وتكون مسببة » . وجاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه - في شأن اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي - أنه « ... نظرا لأهميتها خلع عليها صفة قضائية وحددت طريقة تشكيلها ليكفل لذوى الشأن من الضمانات ما يكفله لهم القضاء العادى في هذا النوع من مسائل فيتم بذلك التوفيق بين مصالح الأفراد من جهة ومصلحة الدولة في سرعة البت في مسائل ملكية الاراضى المستولى عليها » ، وهو ما أشارت اليه أيضا المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة ١٣ مكررا سالفه الذكر فيما أورده من أنه « ولذلك أنشئت لجنة قضائية روعى في تشكيلها أن تكفل لذوى الشأن من الضمانات ما تكفله لهم جهات القضاء ... » .

كما أوضحت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بالناء موانع التقاضى في بعض القوانين انه بما تضمنه هذا القانون من الناء للنصوص الواردة في قوانين الإصلاح الزراعى التى كانت تحصن الأعمال والقرارات الادارية من رقابة القضاء » ... لم يعد هناك أى مانع

من موانع التقاضى فى هذه الحالات ، فضلا عما كان قد استقر عليه قضاء محكمة النقض من اعتبار اللجنة القضائية المشكلة طبقا لقانون الاصلاح الزراعى جهة قضائية مستقلة بالنسبة لما خصها الشارع بنظره من تلك المنازعات (نقض مدنى جلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٥ ، الطعن رسم ٢٦٠ لسنة ٣١ القضائية) .

وحيث ان مؤدى ما تقدم ان اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى هى جهة قضائية مستقلة عن جهتى القضاء العادى والادارى أنشأها المشرع وخصها بالفصل دون سواها فيما ينشأ عن تطبيق قانون الاصلاح الزراعى من منازعات متعلقة بملكية الاراضى المستولى عليها ، وقرارات الاستيلاء الصادرة بشأنها وما يتصل بتوزيعها على المنتفعين بأحكامه ، وذلك باتباع اجراءات قضائية لها كافة سمات اجراءات التقاضى وضماناته وتؤدى الى سرعة البت فى هذه المنازعات حتى يحسم أمرها وتحقق بذلك الأهداف التى صدر من أجلها قانون الاصلاح الزراعى ، وهو ما أفصح عنه المشرع فى المذكرات الأيضاحية للقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٣ والقرار بقانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام قانون الاصلاح الزراعى ، والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٣ بشأن الغاء موانع التقاضى على ما سلف بيانه ، وبالتالي فان القرارات التى تصدرها هذه اللجنة ، وهى تمارس عملا قضائيا أسنده اليها المشرع ، تعتبر بحسب طبيعتها أحكاما قضائية وليست قرارات ادارية . كما أن مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى اذ يباشر - فى صدد اعتماده قرارات اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى - ما اختص به بنص صريح فى القانون ، فان ما يتولاه فى هذا الشأن يتداخل مع عمل اللجنة ، وهو عمل قضائى على ما سلف بيانه ، فتلحق لزوما الصفة القضائية ما يصدره من قرارات .

لما كان ذلك وكان اسناد ولاية الفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق قانون الاصلاح الزراعي الى هيئة قضائية مستقلة عن جهتي القضاء العادي والاداري لما سلف بيانه من اعتبارات ، مما يدخل في سلطة المشرع اعميالا لتفويض المخول له بالمادة ١٦٧ من الدستور في شأن تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها ، فان ما ينعاه المدعون على البند رقم (٢) من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه من أنه يتضمن مصادرة لحق التقاضي ويحصن القرارات الادارية من رقابة القضاء يكون على غير اساس .

لما كان ما تقدم وكان مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق لا يعنى المساواة بين جميع الأفراد رغم اختلاف ظروفهم ومراكزهم القانونية ، ذلك ان المشرع يملك لمقتضيات الصالح العام وضع شروط عامة مجردة تحدد المراكز القانونية التي يتساوى بها الأفراد أمام القانون ، بحيث يكون لمن توافرت فيهم هذه الشروط دون سواهم أن يمارسوا الحقوق التي كفلها لهم المشرع ، وينتفى مناط المساواة بينهم وبين من تخطت بالنسبة اليهم هذه الشروط . ولما كان ما تضمنه البند رقم (٢) من المادة السادسة من القرار بقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١ موجها الى كافة من تماثلت ظروفهم ومراكزهم القانونية من أطراف النزاع ، بعدم صدور قرار نهائي من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي في شأن القرار الذي أصدرته اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي ، وتوافر بذلك لهذا النص شرطا العموم والتجريد ، فان النعي عليه بالإخلال بمبدأ المساواة يكون غير مديد .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت المدعين المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٩ مايو سنة ١٩٨١

وليس الحكمة

يرأسه السيد المستشار أحمد ممتوح عطية

وحضور السادة المستشارين فاروق محمود سيف النصر ومحمد تهمي حسن عطري
وكمال سلامة عبد الله ود. فتحي عبد الصبور ومحمد علي راضى بليغ ومصطفى جليل مرسى
أمناء ، والسيد المستشار محمد كمال محفوط المفوض ، والسيد/ سيد عبد اليسرى
إبراهيم أمين السر .

(٥)

القضية رقم ٦ لسنة ١ قضائية « دستورية »

- ١ - ضريبة - ضريبة عامة على الإيراد - الضرائب المباشرة التي تخصم من ودائعها -
هي الضرائب المسندة لسللا وليست المستحقة - الاستثناء يقتصر على ضريبة
الاراضي الزراعية والعقارات المبنية ولا يمتد الى غيرها .
- ٢ - ضريبة - الضريبة العامة على الإيراد - اقتطعها الضريبة بالسعر المقرر طبقا
للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٥ لا يتضمن مصادرة - بيان ذلك .
- ٣ - ضريبة - سلطة المشرع في تحديد ودائعها وما يخصم منها - سلطة تقديرية لم
يضع القانون أى قيد عليها في هذا الشأن .

١ - مؤدى ما ينص عليه البند الثالث من المادة السابعة من القانون
رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامسة على الإيراد
- بعد تعديله بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ - أن المشرع اشترط
كأصل عام لخصم الضرائب المباشرة من وعاء الضريبة العامة على
الإيراد أن يكون الممول قد دفعها بالفعل ، وجعل العبرة في دين
الضريبة الذى يخصم هو بالأداء لا بالاستحقاق ، وبالتالي فإن
الضريبة المستحقة التى لم تدفع لا تخصم من الوعاء العام .
وخروجا على هذا الأصل اعتبر المشرع ربط الضريبة على الأراضى
الزراعية وعلى العقارات المبنية فى حكم دفعها وذلك نزولا على
مقتضيات العمل التى أفصحت عنها المذكرة الإيضاحية للقانون
رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ ، ومن ثم فإن هذا الحكم الاستثنائى يقتصر

بالنص الصريح على هاتين الضريبتين بالذات ولا يمتد الى غيرهما .

٢ — القول بأن الممول الذي يحقق ربحا عن نشاطه التجارى أو الصناعى يلزم اعتبارا من سنة ١٩٦٥ بدفع ضرائب يبلغ مجموع عبئها — بالنسبة لما زاد على عشرة آلاف جنيه — ١٢٤ ٪ من الايراد غير سديد ، ذلك أن سعر الضريبة العامة على الايراد طبقا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٥ يصل الى ٩٥ ٪ على الشريحة الأخيرة وحدها التى تزيد على عشرة آلاف جنيه ، لما أن مجموع عبء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وما كان يحصل الى جانبها من ضرائب اضافية آنذاك يبلغ ٢٩٢ ٪ من الربح الخاضع للضريبة ، وعلى ذلك فإن الممول اذا ما أدى الضريبة النوعية وملحقاتها فإن ما يسدده يخصم من وعاء ايراده العام ويبقى له ٧٠٫٨ ٪ من صافي ربحه ، وهذا الصافي هو الذى يخضع للضريبة العامة على الايراد بنسب متزايدة لا تبلغ ٩٥ ٪ الا على ما زاد على عشرة آلاف جنيه . أما اذا تقاعس الممول عن أداء الضريبة النوعية المستحقة عليه فانها لا تخصم من الوعاء العام ويخضع بالتالى ربحه بالكامل للضريبة العامة على الايراد وفق شرائحها المتصاعدة التى لا تصل الى ٩٥ ٪ الا على الشريحة الأخيرة على ما سلف يسانه ، ويبقى للممول حتى بالنسبة لتلك الشريحة ٥ ٪ من أرباحه ، وتظل الضريبة النوعية التى استحققت عليه ولم يسدها دينا ضريبيا فى ذمته يخصم عند أدائه . وبالتالي فانه سواء أدى الممول الضريبة النوعية المستحقة عليه أو لم يؤدها فإن الضريبة العامة على الايراد لا تمتغرق الوعاء برمته .

٣ — لما كانت الضريبة هى فريضة مالية يلتزم الشخص بأدائها للدولة مساهمة منه فى التكاليف والأعباء والخدمات العامة ، وكان

الدستور قد نظم أحكامها العامة وأهدافها وحدد السلطة التي تملك تقريرها ، فنص في المادة ٣٨ منه على أن يقوم النظام الضريبي على العدالة الاجتماعية وفي المادة ٦١ على أن أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون ، وفي المادة ١١٩ على أن انشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاءها لا يكون الا بقانون ولا يعفى أحد من أدائها الا في الأحوال المبينة في القانون ، فان المشرع اذ فرض الضريبة العامة على اليراد ونظم قواعدها بموجب القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ مستهدفا تحقيق العدالة الضريبية التي تقصر عنها الضرائب النوعية وحدها ، واختار النهج الذي رآه مناسباً لتحديد وعائها وبيان التكاليف واجبة الخصم من المجموع الكلي لليراد ، يكون قد أعمل سلطته التقديرية التي لم يقيدها الدستور في هذا الشأن بأى قيد ، وبالتالي فإن النعى على البند الثالث من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه بمخالفة أحكام الدستور يكون على غير أساس .

الاجراءات

بتاريخ أول يناير سنة ١٩٧٧ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية البند الثالث من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على اليراد فيما نص عليه من الاقتصار على خصم الضرائب المباشرة المدفوعة وليس المستحقة فعلا من وعاء الضريبة العامة على اليراد .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا أبدت فيه الرأى برفضها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيا ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات والمداولة .

حيث إن الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٧٢ أمام لجنة طعن ضرائب الزقازيق أول معترضا على المبالغ التى قدرتها مأمورية الضرائب عند ربطها الضريبة العامة على ايراده عن السنوات من ١٩٥٥ - ١٩٦٤ ، وكان من بين ما نواه عليها أنها لم تخصم من وعاء الضريبة العامة على ايزاده ضريبة الأرباح التجارية التى استحققت عليه خلال سنوات النزاع . وبتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٧٤ أصدرت اللجنة قرارها برفض الطعن ، فأقام الدعوى رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٤ تجارى كلى الزقازيق طعنا فى هذا القرار ، وفى ٢٤ أبريل سنة ١٩٧٥ قضت المحكمة بقبول الطعن شكلا وبرفضه موضوعا ، وأقامت قضاءها فى شأن طلب خصم ضريبة الأرباح التجارية المستحقة عليه فى سنوات النزاع على أنه طبقا للبند الثالث من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الايراد لا يعتبر من التكاليف التى تخصم من وعاء الضريبة العامة على الايراد الا ما دفعه الممول بالفعل من ضرائب مباشرة خلال السنة السابقة أما الضرائب التى تستحق عليه ولم يسدها فعلا فلا يجوز خصمها لأنها لا تشكل عبئا على ايراده استقطع منه بل تمثل دينا ضريبيا فى ذمته . استأنف المدعى هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة (مأمورية الزقازيق) بالاستئناف رقم ٨ لسنة ١٨ ق ودفع بعدم دستورية البند الثالث من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩

لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الايراد ، وبجلسة ٤ نوفمبر سنة ١٩٧٦ كلفت المحكمة المدعى برفع دعواه الدستورية في الاجل الذي حدده فاقام الدعوى الماثلة .

وحيث ان المدعى يطلب الحكم بعدم دستورية البند الثالث من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الايراد فيما نص عليه من خصم الضرائب المباشرة المدفوعة - وليس المستحقة فعلا - من وعاء الضريبة العامة على الايراد ، وفي بيان ذلك يقول ان هذا النص قصد بالضرائب المباشرة التي يدفعها الممول وتخصم من وعاء الضريبة العامة تلك التي تستحق عليه ولو لم يدفعها بالفعل ، وهو ما يتمشى مع التعديل الذي أدخل على هذا البند بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ فيما قضى به من اعتبار ربط الضريبة على الاراضى الزراعية والعقارات المبنية في حكم دفعها . غير أن مصلحة الضرائب ومن بعدها المحكمة الابتدائية اذ أخذت بظاهر النص واشترطت للخصم أداء الضريبة لا مجرد استحقاقها تكون قد فسرتة على غير وجهه الصحيح وطبقته تطبيقا خاطئا على نحو قد يؤدي الى أن تزيد الضريبة عند ربطها على وعائها ، ذلك أن سعر الضريبة العامة على الايراد يصل اعتبارا من عام ١٩٦٥ الى ٩٥ ٪ على الشريحة الأخيرة - ما زاد على عشرة آلاف جنيه - في حين أن تلك الشريحة تخضع في ذات الوقت الى ضريبة نوعية على الأرباح التجارية يبلغ سعرها مع ملحقاتها ٣٩ ٪ وبالتالي فإن الممول يلزم بأداء ضرائب يصل مجموع عبئها الى ١٢٤ ٪ من الايراد فتستغرق الضريبة الوعاء بأكمله وتجاوزة ، وتنطوي بذلك على مصادرة تحظرها المادة ٣٦ من الدستور وعلى عقوبة مالية توقع بغير نص بالمخالفة لحكم المادة ٦٦ من الدستور . ويستطرد المدعى الى أنه بفرض أن الضريبة لا تلتهم الوعاء بأكمله وانما تستغرق ٩٥ ٪ منه في الشريحة الأخيرة للايراد فانها تكون مجافية لروح الدستور ومخالفة لما تقضى به أحكامه

الأساسية التي تقيم النظام الضريبي على العدالة الاجتماعية ، وتطلق حوافز العمل والانتاج للأفراد والجماعات تحقيقا لمجتمع الكفاية والعدل ، وتكفل تكافؤ الفرص والمساواة لجميع المواطنين ، وتصون الملكية ، وتحظر المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي ، ومن ثم يكون المشرع قد انحرف في استعمال سلطته التقديرية في تحديد سعر هذه الضريبة فينحصر عنها وصف الضريبة الذي خلعه عليها وتنقلب الى مصادرة للإيراد .

وحيث ان البند الثالث من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد قبل تعديله بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ كان ينص على أن « يخصم من الإيراد الخاضع للضريبة ما يكون قد دفعه الممول من (١) ٥٥ ٠ (٢) ٥٠ ٠ (٣) كافة الضرائب المباشرة التي دفعها الممول خلال السنة السابقة غير الضريبة العامة على الإيراد ولا يشمل ذلك مضاعفات الضريبة والتعويضات والغرامات » ثم صدر القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ واستبدل بنص البند الثالث المشار اليه نفا يقضى بخصم « جميع الضرائب المباشرة التي دفعها الممول خلال السنة السابقة غير الضريبة العامة على الإيراد ولا يشمل ذلك مضاعفات الضريبة والتعويضات والغرامات والفوائد . وفي تطبيق هذا الحكم يعتبر ربط الضريبة على الأراضي الزراعية وعلى العقارات المبنية في حكم دفعها » .

وجاء بمذكرته الإيضاحية أن التعديل الذي أدخله المشرع على هذا البند في شأن اعتبار الضرائب المربوطة على الأراضي الزراعية وعلى العقارات المبنية في حكم الضريبة المدفوعة قد اقتضته « ضرورات عملية تتصل بربط الضريبة حتى لا يعلق ربطها على إثبات المسدد من هذه الضرائب وما يصاحب هذا الإثبات من صعوبات » . ومؤدى ذلك أن المشرع اشترط كإصل عام لخصم الضرائب المباشرة من وعاء الضريبة العامة على الإيراد أن يكون الممول قد دفعها بالفعل ، وجعل العبرة في دين الضريبة

الذى يخصم هو بالأداء لا بالاستحقاق ، وبالتالي فإن الضريبة المستحقة التى لم تدفع لا تخصم من الوعاء العام . وخروجا على هذا الأصل اعتبر المشرع ربط الضريبة على الأراضى الزراعية وعلى العقارات المبنية فى حكم دفعها وذلك نزولا على مقتضيات العمل التى أفصحت عنها المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٩ على ما سلف البيان ، ومن ثم فإن هذا الحكم الاستثنائى يقتصر بالنص الصريح على هاتين الضريبتين بالذات ولا يمتد الى غيرهما ، بحيث لا يستقيم ما ذهب اليه المدعى من تفسير مغاير لهذا النص . أما ما يثيره من أن الممول الذى يحقق ربعا عن نشاطه التجارى أو الصناعى يلزم بدءا من سنة ١٩٦٥ بدفع ضرائب يبلغ مجموع عبئها - بالنسبة لما زاد على عشرة آلاف جنيه - ١٢٤ ٪ من الايراد غير سديد ، ذلك ان سعر الضريبة العامة على الايراد طبقا للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٥ يصل الى ٩٥ ٪ على الشريحة الأخيرة وحدها التى تزيد على عشرة آلاف جنيه ، كما أن مجموع عبء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية وما كان يحصل الى جانبها من ضرائب اضافية آنذاك يبلغ ٢٩٨٢ ٪ من الربح الخاضع للضريبة ، وعلى ذلك فإن الممول اذا ما أدى الضريبة النوعية وملحقاتها فإن ما يسدده يخصم من وعاء ايراده العام ويبقى له ٧٠٨ ٪ من صافى ربحه ، وهذا الصافى هو الذى يخضع للضريبة العامة على الايراد بنسب متزايدة لا تبلغ ٩٥ ٪ الا على ما زاد على عشرة آلاف جنيه . أما اذا تقاعس الممول عن أداء الضريبة النوعية المستحقة عليه فانها لا تخصم من الوعاء العام ويخضع بالتالى ربحه بالكامل للضريبة العامة على الايراد وفق شرائحها المتصاعدة التى لا تصل الى ٩٥ ٪ الا على الشريحة الأخيرة على ما سلف بيانه ، ويبقى للممول حتى بالنسبة لتلك الشريحة ٥ ٪ من أرباحه وتظل الضريبة النوعية التى امتنعت عليه ولم يسددها دينا ضريبا فى ذمته يخصم عند أدائه ، وبالتالي فانه سواء أدى الممول الضريبة النوعية

المستحقة عليه أو لم يؤدها فإن الضريبة العامة على الإيراد لا تستغرق الوعاء برمته .

لما كان ذلك ، وكانت الضريبة هي فريضة مالية يلتزم الشخص بأدائها للدولة مساهمة منه في التكاليف والأعباء والخدمات العامة ، وكان الدستور قد نظم أحكامها العامة وأهدافها وحدد السلطة التي تملك تقريرها ، فنص في المادة ٣٨ منه على أن يقوم النظام الضريبي على العدالة الاجتماعية وفي المادة ٦١ على أن أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون ، وفي المادة ١١٩ على أن إنشاء الضرائب العامة وتعديلها أو إلغاءها لا يكون الا بقانون ولا يعفى أحد من أدائها الا في الأحوال المبينة في القانون ، فإن المشرع اذ فرض الضريبة العامة على الإيراد ونظم قواعدها بموجب القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ مستهدفا تحقيق العدالة الضريبية التي تقتصر عنها الضرائب النوعية وحدها ، واختار النهج الذي رآه مناسباً لتحديد وعائها وبيان التكاليف وأجرة الخصم من المجموع الكلي للإيراد ، يكون قد أعمل سلطته التقديرية التي لم يقيد بها الدستور في هذا الشأن بأي قيد ، وبالتالي فإن النعمى على البند الثالث من المادة السابعة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه بمخالفة أحكام الدستور يكون على غير أساس .

وحيث انه لا وجه للقول بأن المشرع قد انحرف في استعمال سلطته التقديرية اذ غالى في زيادة سعر الضريبة على شرائح الإيراد العام الى حد يقرب من مصادره برفعه الى ٩٥ ٪ على الشريحة الأخيرة طبقاً للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٥ ، ذلك أنه وقد ثبت على ما تقدم أن النهج الذي اختاره المشرع في تحديد سعر ضريبة الإيراد العام لا يؤدي الى المصادرة ولا يخالف أحكام الدستور ، فإن ما ينعاه المدعى في هذا الصدد ينحل في واقعه الى خوض في سياسة المشرع الضريبية الأمر الذي تستقل به السلطة التشريعية التي عهد اليها الدستور رسم هذه السياسة وتعديل مسارها

طبقاً لما يتطلبه الصالح العام بحكم وظيفتها التمثيلية للشعب ، وبالتالي فإن ما ينهيه المدعى على النص المطعون عليه في هذا الشأن يكون بدوره غير سليم .

وحيث انه لا تقدم يكون ما ينهيه المدعى على النص المطعون فيه فيما تضمنه من الاقتصار على خصم الضرائب المباشرة المدفوعة دون المستحقة من وعاء الضريبة العامة على الايراد غير قائم على أساس الأمر الذي يتعين معه رفض الدعوى .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى وبمصادرة الكفالة وألزمت المدعى المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٩ مايو سنة ١٩٨١

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار أحمد مملوح عطية

وحضور السادة المستشارين فاروق محمود سيف النصر ومحمد إلهي حسن عشري وكمال سلامة عبد الله وده فتحي ميد الصبور ومحمد علي راتب يليغ وممدوح مصطفى حسن أعضاء، والمستشار محمد كمال محفوظ الفتوش ، والسيد/ سيد عبد الهادي إبراهيم أمين السر .

(٦)

القضية رقم ١٥ لسنة ١ قضائية « دستورية »

١ - دستور - المادة ٦٦ منه - النص على أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنسأه على

قانون - المدلول المصود بها - مؤدى ذلك .

٢ - مغفريات - المادة ٢٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تنفق وحكم المادة

٦٦ من الدستور - أسلف ذلك .

٣ - معاهدة دولية - معاهدة المواد المخدرة - النص بمخالفة قرار وزير الصحة

لأحكامها لا يتشكل خروجاً على أحكام الدستور .

١ - نص المادة ٦٦ من الدستور الحالي في فقرتها الثانية على أنه

« لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون » وهي قاعدة دستورية

وردت بذات العبارة في جميع الدساتير المتعاقبة منذ دستور سنة

١٩٢٣ الذي نص عليها في المادة السادسة منه . ويبين من الأعمال

التحضيرية لدستور سنة ١٩٢٣ أن صياغة هذه المادة في المشروع

الذي أعدته اللجنة المكلفة بوضعه كانت تقضى بأنه « لا جريمة ولا

عقوبة إلا بقانون » فعدلتها اللجنة الاستشارية التشريعية التي

نفقت المشروع الى « لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون »

وذلك - وعلى ما جاء بتقريرها - « لأنه لا يصح وضع مبدأ يقرر

أن لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون لأن العمل جرى في التشريع

أصدرت المحكمة في جلسة ٩ مايو ١٩٨١ أحكاماً في القضايا أرقام

٢١ ، ٣٠ سنة ١ قضائية و ٢٧ سنة ٢ قضائية تضمنت ذات المبادئ .

على أن يتضمن القانون نفسه تفويضا الى السلطة المكلفة بسن لوائح التنفيذ في تحديد الجرائم وتقرير العقوبات ، فالأصوب اذن أن يقال لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ... » .

ولما كان من المقرر أن المشرع اذا أورد مصطلحا معينا في نص ما لمعنى معين ، وجب صرفه الى هذا المعنى في كل نص آخر يردد ذات المصطلح ، وكان الدستور الحالي قد ردد في المادة ٦٦ منه عبارة « بناء على قانون » - الواردة في المادة السادسة من دستور سنة ١٩٢٣ والتي أفصحت أعماله التحضيرية عن المدلول المقصود بها - في حين أنه استعمل عبارة مغايرة في نصوص أخرى اشترط فيها أن يتم تحديد أو تنظيم مسائل معينة « بقانون » مثل التأميم في المادة ٣٥ وانشاء الضرائب وتعديلها في المادة ١١٩ ، فان مؤدى ذلك أن المادة ٦٦ من الدستور تجيز أن يعهد القانون الى السلطة التنفيذية بإصدار قرارات لائحية تحدد بها بعض جوانب التجريم أو العقاب ، وذلك لاعتبارات تقدرها سلطة التشريع وفي الحدود وبالشروط التي يعينها القانون الصادر منها .

— لما كان المشرع في المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد أعمل الرخصة المتاحة له بمقتضى المادة ٦٦ من الدستور وقصر ما ناطه بالوزير المختص على تعديل الجداول الملحقة بهذا القانون بالحذف وبالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها ، وذلك تقديرا منه لما يتطلبه كشف وتحديد الجواهر المخدرة من خبرة فنية ومرونة في اتخاذ القرار يمكن معها مواجهة التغيرات المتلاحقة في مسمياتها وعناصرها تحقيقا لصالح المجتمع ، وكانت القرارات التي يصدرها الوزير المختص في هذا الشأن لا تستند في سلطة إصدارها الى المادة ١٠٨ أو المادة ١٤٤ من الدستور بشأن اللوائح التفويضية أو

اللوائح التنفيذية وانما الى المادة ٦٦ من الدستور ، فان النعى على المادة ٣٣ المشار اليها بعدم الدستورية يكون على غير أساس .

٣ — النعى بمخالفة قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ لمعاهدة المواد المخدرة باعتبارها قانونا — أيا ما كان وجه الراى فى قيام هذه المخالفة — لا يعدو أن يكون نعيًا بمخالفة قرار لقانون ، ولا يشكل بذلك خروجًا على أحكام الدستور المنوط بهذه المحكمة صونها وحمايتها .

الاجراءات

بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٧٨ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية نص المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، وقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل الجداول الملحقة بذلك القانون .

وقدمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى . وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقررا أبدت فيه الراى برفضها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأياها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات والمداولة .
حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .
وحيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق —
تتحصل فى أن النيابة العامة كانت قد أقامت الدعوى الجنائية فى الجناية

رقم ٢٢٦١ لسنة ١٩٧٦ كلى مخدرات التاهرة ضد المدعى بوصف أنه
أحرز وحاز بقصد الاتجار جوهريين مخدرين « عقاري الموتولون
والمندراكس » في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وطلبت عقابه وفقا
لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبنء (٩٤) من الجدول رقم (١)
الملحق به والمستبدل بموجب قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ .
وإثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات القاهرة دفع المدعى بعدم دستورية
المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وبعدم دستورية قرار وزير
الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر استنادا الى تلك المادة ، وبجلسة
٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٧ قررت المحكمة تأجيل الدعوى حتى يرفع المدعى
دعواه الدستورية فأقام الدعوى الماثلة .

وحيث ان المدعى يطلب الحكم بعدم دستورية المادة ٣٢ من القانون
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها
والاتجار فيها استنادا الى أن المادة الأولى منه تنص على أن تعتبر جواهر
مخدرة في تطبيق أحكامه المواد الميئة في الجدول رقم (١) الملحق به ،
وبذلك يكون هذا الجدول جزءا مكملًا للقانون وتصبح له ذات قوته
التشريعية . واذا أجازت المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار
اليه للوزير المختص بقرار يصدره أن يعدل في الجداول الملحقه به ، فانها
تكون قد خالفت المادة ٦٦ من الدستور التي تنص على أنه لا جريمة ولا
عقوبة الا بناء على قانون ، ذلك أن التعديل باضافة مادة جديدة الى
الجدول يجعل من حيازتها واحرازها والاتجار فيها فعلا مجرما بعد أن كان
مباحا الأمر الذى لا يجوز اجراؤه بغير القانون تطبيقا لهذه القاعدة
الدستورية . ويستطرد المدعى الى أنه لا مجال للقول بأن ما يصدره الوزير
المختص من قرارات بتعديل الجداول تعد من اللوائح التفويضية أو
التنفيذية التي يميزها الدستور ، لأن التفويض التشريعى الذى نصت
عليه المادة ١٠٨ مقصور على رئيس الجمهورية وذلك عند الضرورة وفي

الأحوال الاستثنائية وبشروط محددة ، كما أن اللوائح التنفيذية للقوانين يجب ألا تتضمن تعديلا لها طبقا لما تقضى به المادة ١٤٤ من الدستور . واذ صدر قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بتعديل الجداول الملحقه بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٥ استنادا الى المادة ٣٢ منه التي تخالف المادة ٦٦ من الدستور ، فانه يكون بدوره غير دستوري ، بالاضافة الى مخالفته معاهدة المواد المخدرة لعام ١٩٦١ التي أصبحت قانونا من قوانين الدولة بالتصديق عليها .

وحيث ان المادة ٦٦ من الدستور الحالي تنص في فقرتها الثانية على أنه « لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون » وهي قاعدة دستورية وردت بذات العبارة في جميع الدساتير المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٣ الذي نص عليها في المادة السادسة منه .

وحيث انه يبين من الأعمال التحضيرية لدستور سنة ١٩٢٣ أن صياغة هذه المادة في المشروع الذي أعدته اللجنة المكلفة بوضعه كانت تقضى بأنه « لا جريمة ولا عقوبة الا بقانون » فعدلتها اللجنة الاستشارية التشريعية التي نقحت المشروع الى « لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون » وذلك — وعلى ما جاء بتقريرها — « لأنه لا يصح وضع مبدأ يقرر أن لا جريمة ولا عقوبة الا بقانون لأن العمل جرى في التشريع على أن يتضمن القانون نفسه تفويضا الى السلطة المكلفة بسن لوائح التنفيذ في تحديد الجرائم وتقرير العقوبات ، فالأصوب إذن أن يقال لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ... » .

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المشرع اذا أورد مصطلحا معينا في نص ما لمعنى معين ، وجب صرفه الى هذا المعنى في كل نص آخر يردد ذات المصطلح ، وكان الدستور الحالي قد ردد في المادة ٦٦ منه عبارة « بناء على قانون » — الواردة في المادة السادسة من دستور سنة ١٩٢٣ والتي أفصحت أعماله التحضيرية عن المدلول المقصود بها — في حين أنه

استعمل عبارة مغايرة في نصوص أخرى اشترط فيها أن يتم تحديد أو تنظيم مسائل معينة « بقانون » مثل التأميم في المادة ٣٥ وانشاء الضرائب وتعديلها في المادة ١١٩ ، فان مؤدى ذلك أن المادة ٦٦ من الدستور تجيز أن يعهد القانون الى السلطة التنفيذية باصدار قرارات لاحقية تحدد بها بعض جوانب التجريم أو العقاب ، وذلك لاعتبارات تقدرها سلطة التشريع وفي الحدود وبالشروط التي يمينها القانون الصادر منها .

لما كان ما تقدم وكان المشرع في المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد أعمل هذه الرخصة المتاحة له بمقتضى المادة ٦٦ من الدستور وقصر ما فاطه بالوزير المختص على تعديل الجداول الملحقه بهذا القانون بالحذف وبالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها ، وذلك تقديرا منه لما يتطلبه كشف وتحديد الجواهر المخدرة من خبرة فنية ومرونة في اتخاذ القرار يمكن معها مواجهة التغيرات المتلاحقة في مسياتها وعناصرها تحقيقا لصالح المجتمع ، وكانت القرارات التي يصدرها الوزير المختص في هذا الشأن لا تستند في سلطة اصدارها الى المادة ١٠٨ أو المادة ١٤٤ من الدستور بشأن اللوائح التفويضية أو اللوائح التنفيذية وانما الى المادة ٦٦ من الدستور على ما سلف بيانه ، فان النعى على المادة ٣٣ المشار اليها بعدم الدستورية يكون على غير أساس .

وحيث انه وقد ثبت على ما تقدم أن المادة ٣٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تتفق وأحكام الدستور ، فان النعى على قرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر استنادا اليها بمخالفة المادة ٦٦ من الدستور يكون بدوره غير سديد ، أما النعى بمخالفة هذا القرار لمعاهدة المواد المخدرة باعتبارها قانونا — أيا ما كان وجه الرأي في قيام هذه المخالفة — فانه لا يبدو أن يكون نعيًا بمخالفة قرار لقانون ، ولا يشكل بذلك

خروجاً على أحكام الدستور المنوط بهذه المحكمة صونها وحمايتها ، مما
يتعين معه الالتفات عنه .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض الدعوى ومصادرة الكفالة وألزمت المدعى
المصروفات ومبلغ خمسين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ١٦ مايو سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار أحمد مدوح عطية
وحضور السادة استشاريين فاروق محمود سيف النمر ومحمد فهمى حسن عترى
وكمال سلامة عبد الله ومحمد على راقب يليخ ومصطفى جميل مرسى ومدوح مصطفى حسن
أعضاء ، والسيد المستشار د. محمد أبو اليهين الفوفى ، والسيد/ أحمد على فضل الله
أمين السر .

(٧)

في القضية رقم ٥ لسنة ١ قضائية « دستورية »

- ١ - حراسة - مخالفة أوامر فرضها لقانون الطوارئ يخرج من مجال رقابة الدستورية .
- ٢ - حراسة - أيلولة أموال وممتلكات من خضوعوا للحراسة الى ملكية الدولة - تقررت بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ واستمرت بعده .
- ٣ - ملكية خاصة - حرص الدساتير المصرية المتعاقبة على تأكيد حمايتها .
- ٤ - نزع الملكية للمنفعة العامة - أيلولة أموال وممتلكات من خضوعوا للحراسة الى ملكية الدولة لا تعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة .
- ٥ - تأميم - أهم ما يتميز به - انتفاؤه بالنسبة لآل الى الدولة من أموال وممتلكات من خضوعوا للحراسة .
- ٦ - حراسة - ملكية خاصة - أيلولة أموال وممتلكات من خضوعوا للحراسة الى ملكية الدولة تشكل اعتمادا على الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمخالفة لاحكام الدستور .
- ٧ - الرقابة القضائية على دستورية القوانين - نطاقها - اللامعات السياسية لا تمنع من إخضاع القوانين للرقابة الدستورية اذا تعرضت لامور ناهية الدستور ووضع لها ضوابط محددة .
- ٨ - ملكية خاصة - حد أقصى - لا يجيز الدستور تحديد حد أقصى لآ يملكه الفرد الا بالنسبة للملكية الزراعية .

١ - ما يثيره المدعون بشأن مخالفة الأوامر الصادرة بفرض الحراسة لاحكام قانون الطوارئ يتعلق بقضاء المشروعية ويخرج عن مجال رقابة الدستورية وبالتالي عن نطاق الدعوى الماثلة ، الذى تحدد بالظن فى دستورية النص على أيلولة أموال وممتلكات من فرضت عليهم الحراسة الى ملكية الدولة وعلى تحديد ما يرد اليهم والى

أسرهم منها ، وهو طعن منبت الصلة بما ينتهى اليه القضاء المختص بشأن مشروعية أوامر فرض الحراسة أو عدم مشروعيتها .

٣ — مؤدى نص المادتين الأولى والثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ومواد القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ أن أيلولة أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة الى ملكية الدولة تقرر بمقتضى المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، واستمرت بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ بالنسبة للخاضعين الأصليين ، وللخاضعين بالتبعية فيما آل اليهم من أموال وممتلكات عن طريق الخاضع الأصلي ، وأن القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ اقتصر على تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على هؤلاء الأشخاص فاستحدث أحكاما تسوى بها كل حالة ، دون أن يتضمن أى تعديل فى الأساس الذى قام عليه القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وهو أيلولة أموالهم وممتلكاتهم الى ملكية الدولة .

٣ — حرصت جميع الدساتير المصرية المتعاقبة على تأكيد حماية الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفى الحدود وبالقيد التى أوردها ، فنصت المادة الخامسة من دستور سنة ١٩٥٨ على أن الملكية الخاصة مصونة ولا تنتزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ، وهو ما رددته المادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ، كما لم تجز المادة ٣٥ من دستور سنة ١٩٧١ التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض .

٤ — أيلولة أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة الى ملكية الدولة طبقا للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ لا تعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة الذى

لا يرد الا على عقارات معينة بذاتها في حين شملت الأبلولة الى ملكية الدولة أموال وممتلكات من فرضت عليهم الحراسة بما فيها من منقولات ، ولم تتبع في شأنها الاجراءات التي نصت عليها القوانين المنظمة لنزع الملكية والتي يترتب على عدم مراعاتها اعتبار الاجراء غصبا لا يعتد به ولا ينقل الملكية الى الدولة .

٥ - لا تعتبر أبلولة أموال وممتلكات هؤلاء الأشخاص الى ملكية الدولة تأمينا ، ذلك أنها تقتصر الى أهم ما يتميز به التأمين وهو انتقال المال المؤمن الى ملكية الشعب لتسيطر عليه الدولة بعيدا عن مجال الملكية الخاصة بحيث تكون ادارته لصالح الجماعة ، بينما امتدت الحراسة - وبالتالي الأبلولة الى ملكية الدولة - الى كافة أموال وممتلكات من فرضت عليهم الحراسة بما تشمله من مقتنيات شخصية يستحيل تصور ادارتها لصالح الجماعة ، كما أن المادة الرابعة من ذات القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ تنص على تسليم الأراضي الزراعية التي آلت ملكيتها الى الدولة الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لادارتها « ... حتى يتم توزيعها وفقا لأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ » بشأن الإصلاح الزراعي ، وبالتالي فإن مال هذه الأراضي أن تعود الى الملكية الخاصة لمن توزع عليهم ولا تبقى في ملكية الشعب لتحقيق ادارتها ما يستهدفه التأمين من صالح عام .

٦ - لما كانت أبلولة أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة الى ملكية الدولة لا تعد من قبيل نزع الماكية أو التأمين ، فانها تشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمخالفة لحكم كل من المادة ٣٤ من الدستور التي تنص على أن

الملكية الخاصة مصنوعة ، والمادة ٣٦ منه التي تحظر المصادرة العامة ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي .

٧ — القول بأن القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ قد تضمنتا تمويض الخاضعين للحراسة عن أموالهم وممتلكاتهم ، وأن تقدير هذا التعويض يعد من الملاءمات السياسية التي يستقل بها المشرع ، لا يحول دون اخضاع هذين التشريعين للرقابة الدستورية لأن كلا منهما قد تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع لحمايتها ضوابط وقواعد محددة .

٨ — القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ اذ عدل من أحكام كل من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ التي كانت تقتضى بتحديد مبلغ جزافي بعد أقصى مقداره ثلاثون ألف جنيه يؤدي الى جميع من فرضت عليهم الحراسة بسندات على الدولة لمدة خمسة عشر عاما ، والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ الذي نص على ايلولة هذه السندات الى بنك ناصر الاجتماعي مقابل معاشات يحددها وزير المالية ويستحقها هؤلاء الخاضعون ، واستبدل بها أحكاما تسوى بها أوضاعهم برد بعض أموالهم عينا أو ثمن ما تم بيعه منها وذلك في حدود مبلغ ثلاثين ألف جنيه للفرد ومائة ألف جنيه للأسرة ، فانه يكون بما نص عليه من تعيين حد أقصى لما يرد من كافة الأموال والممتلكات التي فرضت عليها الحراسة قد انطوى على مخالفة لأحكام دستور سنة ١٩٧١ الذي لا يجيز تحديد حد أقصى الا بالنسبة للملكية الزراعية طبقا للمادة ٣٧ منه : الأمر الذي يتضمن بدوره مساسا بالملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور سائلة البيان .

الاجراءات

بتاريخ ١٨ يوليو سنة ١٩٧٦ أودع المدعون صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة يطلبون فيها الحكم بعدم دستورية نص كل من المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ الخاص برفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص ، والمادة الرابعة من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ .

وقد تمت ادارة قضايا الحكومة مذكرة طلبت فيها رفض الدعوى .
وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة إصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات والمداولة .
حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٩٩٢ لسنة ٢٨ ق أمام محكمة القضاء الادارى طالبين الحكم بإلغاء أمر رئيس الجمهورية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦١ بفرض الحراسة على أموالهم وممتلكاتهم ، وتسليمهم كافة هذه الأموال والممتلكات ، وذلك تأسيساً على أن القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ لا يجوز فرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين . واذا طلبت الحكومة رفض الدعوى استناداً الى أن الحراسة قد رفعت عن أموال وممتلكات المدعين بموجب القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وتم تعويضهم عنها

وفقا لأحكامه ثم أعيدت تسوية أوضاعهم طبقا للقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ ، فقد دفع المدعون بعدم دستورية هذين التشريعين .
وبتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٦ حكمت المحكمة بوقف الدعوى حتى يرفع المدعون دعواهم الدستورية ، فأقاموا الدعوى الماثلة .

وحيث ان المدعين يطلبون الحكم بعدم دستورية كل من المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والمادة الرابعة من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ لأسباب حاصلها أنه بالإضافة الى أن قانون الطوارئ لا يجوز فرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين ، فإن ما نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ من أيلولة أموال وممتلكات هؤلاء الأشخاص الى ملكية الدولة بغير تعويض - عدا مبلغ ثلاثين ألفا من أجنبيات تؤدي اليهم بسندات على الدولة لمدة خمس عشرة سنة - تعتبر مصادرة لها بالمخالفة لما تقضى به المادة الخامسة من دستور سنة ١٩٥٨ المؤقت الذي صدر هذا التشريع في ظله من أن الملكية الخاصة مصونة ، كما أن ما قضت به المادة الرابعة من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة من تحديد ما يرد من أموال وممتلكات من خضعوا للحراسة بما قيمته ثلاثين ألف جنيه للفرد ومائة ألف جنيه للأسرة ينطوى على مصادرة لما يتجاوز هذا المقدار ، ويخالف ما تقضى به المواد ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ من دستور سنة ١٩٧١ التي تكفل صون الملكية الخاصة ولا تجيز التأميم الا بشروط محددة وتحظر المصادرة الخاصة بغير حكم قضائي .

وحيث ان ادارة قضايا الحكومة طلبت رفض الدعوى تأسيسا على أن المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ قد عدلت تعديلا ضميا بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ الذي أعاد تحديد مقدار التعويض وكيفية أدائه ، وأن نعى المدعين ينصب في واقعه على ما تضمنته المادتان

المطعون بعدم دستوريتهما من تحديد لمقدار التعويض ، وهو أمر يتعلق بملاءمات سياسية يستقل المشرع بتقديرها ولا تمتد إليها رقابة هذه المحكمة .

وحيث ان ما يثيره المدعون بشأن مخالفة الأوامر الصادرة بفرض الحراسة لأحكام قانون الطوارئ يتعلق بقضاء المشروعية ويخرج عن مجال رقابة الدستورية وبالتالي عن نطاق الدعوى الماثلة ، الذي تحدد بالظن في دستورية النص على أيلولة أموال وممتلكات من فرضت عليهم الحراسة الى ملكية الدولة وعلى تحديد ما يرد اليهم والى أسرهم منها ، وهو ظن منبث الصلة بما ينتهى اليه القضاء المختص بشأن مشروعية أوامر الحراسة أو عدم مشروعيتها .

وحيث ان المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص تنص على أن « ترفع الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم بمقتضى أوامر جمهورية طبقاً لأحكام قانون الطوارئ » . وتنص المادة الثانية منه على أن « تؤول الى الدولة ملكية الأموال والممتلكات المشار إليها في المادة السابقة ويعوض عنها صاحبها بتعويض اجمالي قدره ٣٠ ألف جنيه ، ما لم تكن قيمتها أقل من ذلك فيعوض عنها بمقدار هذه القيمة . على أنه اذا كانت الحراسة قد فرضت على الشخص وعلى عائلته بالتبعية له ، فيعوض جميعهم عن جميع أموالهم وممتلكاتهم المفروضة عليها الحراسة بما لا يجاوز قدر التعويض الاجمالي السابق بيانه ويؤدى التعويض بسندات اسمية على الدولة لمدة خمس عشرة سنة بفائدة ٤ ٪ سنوياً » . وتنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ باصدار قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على أن « تسوى طبقاً لأحكام لقانون المرافق الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين استناداً الى القانون رقم ١٦٢

السنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ » ، وتؤكد المادة الأولى من قانون تسوية هذه الأوضاع انتهاء جميع التدابير المتعلقة بالحراسة ، ثم تردد الفقرة الأولى من المادة الثانية منه الحكم الخاص باستثناء الخاضعين بالتبعية من أحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بالنسبة لما آل اليهم عن غير طريق الخاضع الأصلي ، وهو ما كان ينص عليه قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ ، وتنص فقرتها الثانية على أن يرد عينا ما قيمته ثلاثون ألف جنيه للفرد ومائة ألف جنيه للأسرة اذا كانت هذه الأموال والممتلكات قد آلت الى هؤلاء الخاضعين بالتبعية عن طريق الخاضع الأصلي ، وتحدد المادة الثالثة مقدار ما يتم التخلي عنه من عناصر الذمم المالية للأشخاص الطبيعيين الذين شملتهم الحراسة بصفة أصلية أو تبعية بما لا يزيد على ثلاثين ألف جنيه للفرد ومائة ألف جنيه للأسرة ، كما تنص المادة الرابعة منه على أنه « اذا كانت الأموال والممتلكات التي فرضت عليها الحراسة مملوكة جميعها للخاضع الأصلي وكان صافي ذمته المالية يزيد على ثلاثين ألف جنيه رد اليه القدر الزائد عينا بما لا يتجاوز ثلاثين ألف جنيه لكل فرد من أفراد أسرته وفي حدود مائة ألف جنيه للأسرة ويسرى حكم الفقرة السابقة اذا كان ما سلم لكل فرد من أفراد الأسرة طبقا للمادتين السابقتين يقل عن ثلاثين ألف جنيه للفرد ولا يتجاوز مائة ألف جنيه للأسرة » .

وحيث ان مؤدى هذه النصوص أن أبولوة أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة الى ملكية الدولة قد تقررت بمقتضى المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ ، واستمرت بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ بالنسبة للخاضعين الأصليين ، وللخاضعين بالتبعية فيما آل اليهم من أموال وممتلكات عن طريق الخاضع الأصلي ، وأن القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ اقتصر على تسوية

الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة على هؤلاء الأشخاص فاستحدثت أحكاما تسوى بها كل حالة ، دون أن يتضمن أى تعديل فى الأساس الذى قام عليه القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وهو أيلولة أموالهم وممتلكاتهم الى ملكية الدولة .

وحيث ان جميع الدساتير المصرية المتعاقبة حرصت على تأكيد حماية الملكية الخاصة وعدم المساس بها الا على سبيل الاستثناء وفى الحدود وبالقيد التى أوردتها ، فنصت المادة الخامسة من دستور سنة ١٩٥٨ على أن الملكية الخاصة مصونة ولا تنزع الملكية الا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون ، وهو ما رددته المادة ١٦ من دستور سنة ١٩٦٤ والمادة ٣٤ من دستور سنة ١٩٧١ ، كما لم تجز المادة ٣٥ من دستور سنة ١٩٧١ التأميم الا لاعتبارات الصالح العام وبقانون ومقابل تعويض .

ولما كانت أيلولة أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة الى ملكية الدولة طبقا للمادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ لا تعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة الذى لا يرد الا على عقارات معينة بذاتها فى حين شملت الأيلولة الى ملكية الدولة أموال وممتلكات من فرضت عليهم الحراسة بما فيها من منقولات ، ولم تتبع فى شأنها الاجراءات التى نصت عليها القوانين المنظمة لنزع الملكية والتى يترتب على عدم مراعاتها اعتبار الاجراء غصبا لا يعتد به ولا ينقل الملكية الى الدولة ، وكانت هذه الأيلولة لا تعتبر تأميما ذلك أنها تقتصر الى أهم ما يتميز به التأميم وهو انتقال المال المؤتمم الى ملكية الشعب لتسيطر عليه الدولة بعيدا عن مجال الملكية الخاصة بحيث تكون ادارته لصالح الجماعة ، بينما امتدت الحراسة — وبالتالى الأيلولة الى ملكية الدولة — الى كافة أموال وممتلكات من فرضت عليهم الحراسة بما تشمله من مقتنيات شخصية يستحيل تصور ادارتها لصالح الجماعة ،

كما أن المادة الرابعة من ذات القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ تنص على تسليم الأراضي الزراعية التي آلت ملكيتها الى الدولة الى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لإدارتها « . . . حتى يتم توزيعها وفقا لأحكام القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ » بشأن الإصلاح الزراعي ، وبالتالي فإن مآل هذه الأراضي أن تعود الى الملكية الخاصة لمن توزع عليهم ولا تبقى في ملكية الشعب لتحقيق إدارتها ما يستهدفه التأميم من صالح عام . لما كان ذلك فإن أيلولة أموال وممتلكات الاشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة الى ملكية الدولة التي تقرر أول الأمر بالقرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ على ما سلف بيانه ، تشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمخالفة لحكم كل من المادة ٣٤ من الدستور التي تنص على أن الملكية الخاصة مصونة ، والمادة ٣٦ منه التي تحظر المصادرة العامة ولا تجيز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي .

لما كان ما تقدم وكان لا يحتاج بأن القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار اليهما قد تضمنتا تعويض الخاضعين للحراسة عن أموالهم وممتلكاتهم ، وأن تقدير هذا التعويض يعد من الملاءمات السياسية التي يستقل بها المشرع ، ذلك ان كلا من هذين التشريعين قد تعرض للملكية الخاصة التي صانها الدستور ووضع لحمايتها ضوابط وقواعد محددة ، الأمر الذي يحتم إخضاعهما لما تتولاه هذه المحكمة من رقابة دستورية ، وكان القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ اذ عدل من أحكام كل من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ التي كانت تقضى بتحديد مبلغ جزائي بحد أقصى مقداره ثلاثون ألف جنيه يؤدي الى جميع من فرضت عليهم الحراسة بسندات على الدولة لمدة خمسة عشر عاما ، والقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٢ الذي نص على أيلولة هذه السندات الى بنك ناصر الاجتماعي مقابل معاشات يحددها وزير المالية ويستحقها هؤلاء الخاضعون ، واستبدل بها أحكاما تسوى بها أوضاعهم

يرد بعض أموالهم عينا أو ثمن ما تم بيعه منها وذلك في حدود مبلغ ثلاثين ألف جنيه للفرد ومائة ألف جنيه للأمرأة ، فانه يكون بما نص عليه . من تعيين حد أقصى لما يرد من كافة الأموال والممتلكات التي فرضت عليها الحراسة قد انطوى على مخالفة لأحكام دستور سنة ١٩٧١ الذي لا يجيز تحديد حد أقصى الا بالنسبة للملكية الزراعية طبقا للمادة ٣٧ منه الأمر الذي يتضمن بدوره مساسا بالملكية الخاصة بالمخالفة لحكم المادة ٣٤ من الدستور صالفة البيان .

وحيث انه لما تقدم يتعين الحكم بعدم دستورية المادتين المطعون عليهما .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة :

أولا : بعدم دستورية المادة الثانية من القرار بقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ فيما نصت عليه من أيلولة أموال وممتلكات الأشخاص الطبيعيين الذين فرضت عليهم الحراسة طبقا لأحكام قانون الطوارئ الى ملكية الدولة .

ثانيا : بعدم دستورية المادة الرابعة من قانون تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة الصادر بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ فيما نصت عليه من تعيين حد أقصى لما يرد الى الأشخاص الذين شملتهم الحراسة وأسرهم . وألزمت الحكومة المصروفات ومبلغ ثلاثين جنيها مقابل أتعاب المحاماه .

الأحكام والقرارات الصادرة في طلبات التفسير

جلسة أول مارس سنة ١٩٨٠

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار أحمد منوط عطية

وحضور السادة المستشارين على أحمد كامل ونافوق محمود سيف النصر وياقوت
ميد الهادي المشماوي ومحمد فهمي حسن عشري وكامل سلامة عبد الله ومحمود حسن حسين
امضاء : والسيد المستشار محمد كامل محفوظ الفوف ، والسيد/ سيد ميد الباري ابراهيم
امين السر .

(١)

طلب التفسير رقم ١ لسنة ١ قضائية

دستور - تفسير نصوص الدستور تفسيراً ملائماً - لا تمتد اليه ولاية المحكمة
الدستورية العليا .

تنص المادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ والمعمول به اعتباراً من ٢١ سبتمبر سنة ١٩٧٩ على
أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين الصادرة
من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية
وفقاً لأحكام الدستور . . . » ومؤدى ذلك أن ولاية هذه المحكمة
لا تمتد الى تفسير نصوص الدستور الذي لم يصدر من أى من هاتين
السلطتين وإنما أعلنته وقبلته ومنحته لأنفسها جماهير شعب مصر طبقاً
لما جاء في وثيقة اعلانه ، وهو ما يتعين معه عدم قبول الطلب .

الاجراءات

طلب السيد وزير العدل - بتاريخ ٢٧ من أبريل سنة ١٩٧٧ وبناء
على طلب المدعى العام الاشتراكي - اصدار قرار بتفسير نص المادة ٩٩
من الدستور .

وبعد تحضير الطلب أودعت هيئة المفوضين تقريراً بالتفسير الذي
اتمته اليه .

وتداول الطلب بالطعنات حتى تقرر في جلسة ٦ من مايو سنة ١٩٧٨ تأجيله لأجل غير مسمى ثم تحدد لنظرة جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٨٠ وفيها طلبت هيئة المفوضين الحكم بعدم قبول الطلب ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلطة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث ان الطلب ينصب على تفسير نص المادة ٩٩ من الدستور الصادر في ١١ سبتمبر سنة ١٩٧١ .

وحيث ان المادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ والمعمول به اعتبارا من ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٧٩ اذ نصت على أن « تتولى المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية وفقا لأحكام الدستور . . . » فان مؤدى ذلك أن ولاية هذه المحكمة لا تمتد الى تفسير نصوص الدستور الذى لم يصدر من أى من هاتين السلطتين وانما أعلنته وقبلته ومنحته لأنفسها جماهير شعب مصر طبقا لما جاء فى وثيقة اعلانه ، وهو ما يتعين معه عدم قبول الطلب .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب .

جلسة ٥ أبريل سنة ١٩٨٠

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار أحمد مطوح عطية

وحضور السادة المستشارين على أحمد كامل وفاروق محمود سيف النصر وباقوت
سيد الهادي المشماوى ومحمد فهمى حسن عسرى وكمال سلامة عبد الله ومحمد على راجب
بليغ أمضاء ، والسيد المستشار محمد كمال محفوظ المفوض ، والسيد/ سيد عبد الباقى
إبراهيم أمين السر .

(٢)

طلب التفسير رقم ٢ لسنة ١ قضائية

- ١ - تفسير - أسانيد ومبررات طلب التفسير - اتصافها الى نص ٢ آخر سبق صدور
تفسير ملزم بنتائجه - عدم قبول الطلب - الزام العاملين بالرافق العامة
بالاستمرار فى أداء العمل لا يعتبر تكليفا بخدمة القوات المسلحة .
- ٢ - تفسير - مناهل قبول طلب التفسير - وجوب بيان المبررات والأسانيد التى
تستلحق تفسير النص شعبانا لوحدة تطبيقه القانونى .

١ - لما كانت أسانيد ومبررات طلب تفسير البند « ثالثا » من المادة
الثانية من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ هى بيان ما اذا كان العاملون
بالمؤسسة المصرية العامة للطرق والكبارى وشركاتها الذين صدر
أمر التعبئة رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٧ بالزامهم بالاستمرار فى العمل
والذين يطالبون امتنادا اليه بحساب مدد عملهم حتى تاريخ انتهاء
التعبئة مدة مضاعفة فيما يتعلق بالمعاش - يعتبرون فى حكم المكلفين
بخدمة القوات المسلحة ، وكان الزام عمال المرافق العامة بالاستمرار
فى أداء أعمالهم قد نظمه البند « ثانيا » من المادة الثانية من
من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التعبئة العامة ، وليس
البند « ثالثا » منها الذى ينص على اخضاع المصانع والورش
والمعامل التى تعين بقرار من الجهة الادارية المختصة للسلطة التى
تحددها وذلك فى تشغيلها وادارتها وإنتاجها . لما كان ذلك وكانت
المحكمة العليا قد أصدرت بتاريخ ١١ من يونيو سنة ١٩٧٧ قرارها

التفسيرى رقم ٤ لسنة ٨ قضائية بأن عمال المرافق العامة الذين يلزمون بالاستمرار فى تأدية أعمالهم تطبيقا للبند « ثانيا » من المادة الثانية من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ لا يعتبرون فى حكم الأفراد المكلفين بخدمة القوات المسلحة فى تطبيق أحكام المادة ٧٣ من القرار بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ولا يفيدون من أحكامه ، فان هذا التفسير الملزم يكون قد حسم الخلاف فى هذا الشأن ، أيا ما كانت الجهة التى خولها القانون اصدار قرار الزام عمال المرافق العامة بالاستمرار فى العمل ، وبالتالي يتعين عدم قبول الطلب .

٢ — لما كان طلب تفسير البند « ثالثا » من المادة الثانية من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالمصانع والمعامل والورش لم يتضمن بيانا بالمبررات والأسانيد التى تستدعى تفسيره ضمانا لوحدة التطبيق القانونى فانه يكون غير مقبول .

الاجراءات

طلب السيد وزير العدل - بكتابه المؤرخ ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ - تفسير نص البند « ثالثا » من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التمتعة العامة .

وبعد تحضير الطلب أودعت هيئة المفوضين تقريرها بالتفسير الذى انتهت اليه .

ونظر الطلب على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيا ، وقررت المحكمة اصدار القرار بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث ان الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث ان وزير العدل طلب تفسير نص البند « ثالثا » من المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التعبئة العامة ، وذلك لبيان ما اذا كان عمال المرفق الذى خصص للعمل مع القوات المسلحة وفقا لهذا النص ، والصادر بشأنه أمر التعبئة العامة رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٧ يعتبرون في حكم الأفراد المكلفين بخدمة القوات المسلحة في تطبيق نص المادة ٧٣ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن المعاشات والمكافآت والتعويض للقوات المسلحة ومن ثم يفيدون من أحكامه .

وحيث ان أسانيد هذا الطلب ومبرراته التى نصت على تقديمها مع طلب التفسير المادة ١٤ من قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ ، هى — على ما جاء بالكتاب المرفق بالطلب والمرسل من وزيرة الشئون الاجتماعية والتأمينات الى وزير العدل بطلب التفسير — ان الزام العاملين بالمؤسسة المصرية العامة للطرق والكبارى وشركاتها بالاستمرار في العمل صدر بشأنه أمر التعبئة رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٧ ، وأن العاملين بها طالبوا استنادا اليه بحساب مدد عملهم منذ صدوره وحتى تاريخ انتهاء التعبئة مدة مضاعفة فيما يتعلق بالمعاش باعتبارهم مكلفين ، الأمر الذى يستلحق استصدار قرار تفسيري لبيان ما اذا كان الالتزام بالاستمرار في العمل يعتبر في حكم التكليف في خدمة القوات المسلحة .

وحيث ان الزام عمال المرافق العامة بالاستمرار في أداء أعمالهم قد نظمته البند « ثانيا » من المادة الثانية من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ في شأن التعبئة العامة ، وليس البند « ثالثا » من ذات المادة الذى ينص على

اخضاع المصانع والورش والمعامل التي تعين بقرار من الجهة الادارية المختصة للسلطة التي تحددها وذلك في تشغيلها وادارتها وانتاجها . لما كان ذلك وكانت المحكمة العليا قد أصدرت بتاريخ ١١ من يونيو سنة ١٩٧٧ قرارها التفسيري رقم ٤ لسنة ٨ قضائية بأن عمال المرافق العامة الذين يلزمون بالاستمرار في تأدية أعمالهم تطبيقا للبند « ثانيا » من المادة الثانية من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه لا يعتبرون في حكم الأفراد المكلفين بخدمة القوات المسلحة في تطبيق أحكام المادة ٧٣ من القرار بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٤ ولا يفيدون من أحكامه ، فإن هذا التفسير الملزم يكون قد حسم الخلاف في هذا الشأن ، أيا ما كانت الجهة التي خولها القانون اصدار قرار الزام عمال المرافق العامة بالاستمرار في العمل . لما كان ما تقدم وكان طلب تفسير البند « ثالثا » من المادة الثانية من القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالمصانع والمعامل والورش ، لم يتضمن يسافا بالمبررات والأسانيد التي تستدعي تفسيره ضمنا لوحدة التطبيق القضائي ، فانه يكون غير مقبول .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب .

جلسة ٥ أبريل سنة ١٩٨٠

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار أحمد مدوح عطية

وحضور السادة المستشارين على أحمد كامل وأبو بكر محمد عطية وكمال سلامة عبد الله
ود. فتحي عبد الصبور ومحمود حسن حسين ومحمود على راتب بشير عيسى ، والسيد
للمستشار محمد كمال محفوظ المفوض ، والسيد/ سيد عبد الباقى إبراهيم أمين السر .

(٣)

طلب التفسير رقم ٤ لسنة ١ قضائية

تفسير - الجهة التي يطالب بها لتقديم الطلب في ظل قانون المحكمة العليا السابق .

تنص الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر
بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ - الذى قدم الطلب فى ظله - على أن
« تختص المحكمة العليا بتفسير النصوص القانونية التى تستدعى ذلك
بسبب طبيعتها أو أهميتها ضماناً لوحدة التطبيق القضائي وذلك بناء على
طلب وزير العدل . . . » كما تنص المادة ١٤ من قانون الاجراءات
والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠
على أنه « يجب أن يتضمن الطلب المقدم من وزير العدل النص القانوني
المطلوب تفسيره وتقدم مع الطلبات مذكرة توضح فيها الأسانيد والمبررات
التي تستدعى التفسير . . . » . ومؤدى ذلك أن المشرع قد ناط بوزير
العدل وحده تقديم طلبات تفسير النصوص القانونية الى المحكمة العليا
إذا ما توافرت الأسانيد والمبررات التي تقتضى تفسير النص ، ولما كان
طلب التفسير المائل قد قدم الى المحكمة من غير وزير العدل وذلك بالمخالفة
لأحكام المادتين سالتين الذكر فانه يكون غير مقبول .

الاجراءات

بتاريخ ٢٩ من مارس سنة ١٩٧٩ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى
قلم كتاب المحكمة يطلبان فيها تفسير قانون المعاشات المختلط والافتاقية

اليونانية للاستثمارات الأجنبية السارية على الاستثمارات السابقة على
إبرامها .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً أبدت فيها الرأى
بعدم قبول الطلب .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة
المفوضين رأياً وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق -
تتحصل في أن المدعين كانوا قد أقاما الدعوى رقم ١٣٠٩ لسنة ١٩٧٧ مدنى
كلى جنوب القاهرة يطلبان فيها الحكم ببيان شروط وأوضاع قانون
المحاماة دون أى تحفظ مرده التفرقة بين المحامى الأهلى والمختلط ، بحيث
تعامل المدعية الأولى عند ترملها معاملة أرملة المحامى الأهلى .

وبتاريخ ٢٩/٥/١٩٧٨ قضت المحكمة برفض الدعوى استنادا الى
أن النزاع يدور حول تفسير ما جاء بقانون المحاماة بالنسبة للمعاش
وما اذا كانت أرملة المحامى المختلط تستفيد منه وهو ما تختص به المحكمة
العليا وفقا للقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ . استأنف المدعيان هذا
الحكم بالاستئناف رقم ٣٣٤٥ سنة ٩٥ ، وفى ٢٨/٢/١٩٧٩ حكمت
المحكمة بتأييد الحكم الابتدائى لذات الأسباب التى بنى عليها . واذ رأى
المدعيان أن هذين الحكمين يخالفان التفسير السليم الذى سبق أن أقره
الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ٣٥١٨ سنة ٩٣ ق بتاريخ ١٠/٢/١٩٧٧ ،
فقد أقاما الدعوى الماثلة بطلب تفسير قانون المعاشات المختلط والاتفاقية
اليونانية للاستثمارات الأجنبية السارية على الاستثمارات السابقة على
إبرامها بحيث تستحق أرملة المحامى المختلط معاشا مساويا لأرملة المحامى

الوطني مع ايضاح أنه في خصوصية تفسير الاتفاقية اليونانية يعتبر الحكم غير منه للنزاع بل يليه تحكيم دولي .

وحيث ان الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا الصادر بالقرار بقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ - الذي رفعت الدعوى في ظله - تنص على أن « تختص المحكمة العليا بتفسير النصوص القانونية التي تستدعي ذلك بسبب طبيعتها أو أهميتها ضمنا لوحدة التطبيق القضائي وذلك بناء على طلب وزير العدل . . » كما تنص المادة ١٤ من قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ على أنه « يجب أن يتضمن الطلب المقدم من وزير العدل النص القانوني المطلوب تفسيره وتقدم مع الطلبات مذكرة توضح فيها الأسانيد والمبررات التي تستدعي التفسير . . » ومؤدى ذلك أن المشرع قد فاط بوزير العدل وحده تقديم طلبات تفسير النصوص القانونية الى المحكمة العليا اذا ما توافرت الأسانيد والمبررات التي تقتضى تفسير النص .

لما كان ذلك وكان طلب التفسير المائل قد قدم الى المحكمة من غير وزير العدل وذلك بالمخالفة لأحكام المادتين سالفتي الذكر فانه يكون غير مقبول .

وحيث ان الطلب الوارد بمذكرة المدعين المقدمة أثناء تحضير الدعوى « بالتصدي الى التنازع والحكم باختصاص المحاكم المدنية » قد أبدى بغير الطريق القانوني وعلى سبيل الاحتياط كطلب عارض في دعوى التفسير التي تغاير في أساسها دعوى الفصل في تنازع الاختصاص فانه يكون كذلك غير مقبول .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة برفض قبول الطلب .

جلسة ٣ يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار احمد ممدوح طلبة
وحضور السادة المستشارين فاروق محمود سيف النصر ومحمد فهمى حسن عشرى
وكمال سلامة عبد الله ود. فتحي عبد الصبور ومحمود حمدي عبد العزيز وممدوح مصطفى
حسن اعضاء ، والسيد المستشار د. محمد ابو المينين الفوفى ، والسيد/ سيد عبد الباقى
ابراهيم امين السر .

(٤)

طلب التفسير رقم ٢ لسنة ٢ قضائية

- ١ - تفسير - مناط قبول طلب التفسير - الخلاف في تطبيق النص بحيث لا تتحقق نتيجة لذلك المساواة بين المخاطبين بأحكامه .
- ٢ - تفسير - عدم قبول طلب تفسير نص يقتصر أهميته والآثار تطبيقه على طرفي الخلاف المخاطبين وحدهما بأحكامه - مثال ذلك .

١ - مناط قبول طلب تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية - طبقا للمادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن تكون هذه النصوص قد أثارت خلافا في التطبيق ، وأن يكون لها من الأهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها . ومؤدى ذلك أن يكون النص المطلوب تفسيره علاوة على أهميته ، قد اختلف تطبيقه على نحو لا تتحقق به المساواة أمام القانون بين المخاطبين بأحكامه رغم تماثل مراكزهم وظروفهم ، بحيث يستوجب الأمر طلب اصدار قرار من المحكمة الدستورية العليا بتفسير هذا النص تفسيرا ملزما ، ارساء لدلوله القانونى السليم وتحقيقا لوحدة تطبيقه .

- ٢ - لما كان سبب تقديم طلب تفسير المادة العاشرة من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء شركة الاسكندرية للملاحة والأعمال البحرية هو أن خلافا في رأى - وليس في التطبيق - ثار بين مصلحة

الضرائب وشركة الاسكندرية للملاحة والأعمال البحرية حول النص المطلوب تفسيره ، وكانت أهمية هذا النص والآثار التي تترتب على تطبيقه مقصورة على طرفي الخلاف المطالبين وحدهما بأحكامه ، أما ما كان الرأي الذي تعنتقه الجهة المنوط بها هذا التطبيق ، واذ ينتفى بذلك ما يقتضى تفسير النص تفسيراً ملزماً تحقيقاً لوحدة تطبيقه ، فإن طلب التفسير يكون غير مقبول .

الاجراءات

ورد الى المحكمة بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٨٠ كتاب السيد وزير العدل بطلب تفسير المادة العاشرة من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء شركة الاسكندرية للملاحة والأعمال البحرية ، وذلك بناء على طلب السيد رئيس مجلس الوزراء بكتابه المؤرخ ٢٢ مارس سنة ١٩٨٠ .

وبعد تحضير الطلب أودعت هيئة المفوضين تقريراً أبدت فيه الرأي بعدم قبول الطلب .

ونظر الطلب على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأياً ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث ان رئيس مجلس الوزراء طلب تفسير نص المادة العاشرة من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء شركة الاسكندرية للملاحة والأعمال البحرية ، وذلك على نحو يحدد الاعفاءات الضريبية التي تتمتع بها الشركة وفقاً لأحكام هذه المادة ، وأحكام القانونين رقمي ٦٥ لسنة ١٩٧١ و ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة .

وحيث ان المادة العاشرة من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ المطلوب تفسيرها تنص على أن « تتمتع الشركة - عن أنشطتها المقامة بالمناطق الحرة - بجميع المزايا والاعفاءات المقررة للشركات والمنشآت التجارية التي تعمل بالمناطق الحرة طبقا لأحكام القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربي والمناطق الحرة » .

وحيث انه يبين من الأوراق والمذكرات المرفقة بطلب التفسير ، أن نزاعا ثار بين وزارة المالية (مصلحة الضرائب) وبين شركة الاسكندرية للملاحة والأعمال البحرية حول هذا النص ، اذ بينما طالبت الشركة - عن أنشطتها بالمناطق الحرة - بكافة الاعفاءات والمزايا المقررة طبقا للقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، اعترضت مصلحة الضرائب على ذلك استنادا الى أن هذا القانون كان قد ألغى بمقتضى المادة الرابعة من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن اصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ، قبل صدور قانون انشاء شركة لاسكندرية للملاحة والأعمال البحرية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٤ .

وحيث ان مناط قبول طلب تفسير نصوص القوانين الصادرة من السلطة التشريعية والقرارات بقوانين التي يصدرها رئيس الجمهورية - طبقا للمادة ٢٦ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن تكون هذه للنصوص قد أثارث خلافا في التطبيق ، وأن يكون لها من الأهمية ما يقتضى توحيد تفسيرها ، ومؤدى ذلك أن يكون النص المطلوب تفسيره علاوة على أهميته ، قد اختلف تطبيقه على نحو لا تتحقق به المساواة بين المخاطبين بأحكامه أمام القانون رقم نمائل مراكزهم وظروفهم ، بحيث يستوجب الأمر طلب اصدار قرار من المحكمة الدستورية العليا بتفسير هذا النص تفسيراً ملزماً ، ارساء لمدلوله القانوني السليم وتحقيقاً لوحدة تطبيقه .

لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق على ما سلف يبيانه أن طلب التفسير المائل قدم الى المحكمة لمجرد خلاف فى رأى - وليس فى التطبيق - ثار بين مصلحة الضرائب وشركة الاسكندرية للملاحة والأعمال البحرية حول نص المادة العاشرة المطلوب تفسيره ، وكانت أهمية هذا النص والآثار التى تترتب على تطبيقه مقصورة على طرفى الخلاف المخاطبين وحدهما بأحكامه ، أيا ما كان رأى الذى تعتنقه الجهة المنوط بها هذا التطبيق ، واذا ينتفى بذلك ما يقتضى تفسير النص تفسيراً ملزماً تحقيقاً لوحدة تطبيقه ، فإن طلب التفسير يكون غير مقبول .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب .

جلسة ١٧ يناير سنة ١٩٨١

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار أحمد ممدوح عطية

وحضور السادة المستشارين محمد فهمي حسن مشرى وكمال سلامة عبد الله ومحمد على
راشد بلقيش ومحمود حمدي عبد العزيز ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن امضاء ،
والسيد المستشار محمد كمال محفوظ الغنوشي ، والسيد / سيد عبد الباقى ابراهيم
امين السر .

(٥)

طلب التفسير رقم ١ لسنة ٢ قضائية

١ - تفسير - الجهات التي يجوز لها طلب التفسير طبقاً لقانون المحكمة الدستورية العليا .

٢ - تفسير - جهات القضاء - اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالتفسير الملزم
لا يصدر حق جميع جهات القضاء في تفسير القوانين - ضوابط ذلك .

١ - أوضح قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، في المادة ٢٦ منه الحالات التي تتولى فيها المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية ، ثم نص في المادة ٣٣ على أن « يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية . . . » ومؤدى ذلك أن المشرع قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة في المادة ٣٣ المشار إليها وذلك عن طريق وزير العدل .

٢ - اختصاص المحكمة الدستورية العليا بتفسير النصوص التشريعية - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانونها - لا يصدر حق جهات القضاء الأخرى في تفسير القوانين وانزال تفسيرها على الواقعة المعروضة عليها ما دام لم يصدر بشأن النص المطروح أمامها تفسير ملزم من السلطة التشريعية أو من المحكمة الدستورية العليا .

الاجراءات

بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٨٠ وردت الى المحكمة الدستورية العليا
الدعوى رقم ٣١٩٦ لسنة ١٩٧٦ مدنى كلى جنوب القاهرة ، بعد أن قضت
محكمة جنوب القاهرة الابتدائية فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٩ بعدم
اختصاصها ولائها بنظرها وباحالتها الى المحكمة الدستورية العليا .
وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً أبدت فيه رأى
بعدم قبولها .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت
هيئة المفوضين رأياً ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فى جلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث ان الوقائع - على ما بين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق -
تنحصر فى أن المدعين كانوا قد أقاموا الدعوى رقم ٣١٩٦ سنة ١٩٧٦ مدنى
أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية يطلبان فيها الحكم بنذب خير
لتحديد التصرفات الواردة على العقار الموضح فى صحيفة الدعوى ،
وبيان ما اذا كان الوقت الذى تقدر فيه الأرباح الناتجة عن تلك التصرفات
والخاضعة للضريبة هو التاريخ الفعلى للشراء أو تاريخ صدور القانون
رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٣ المعدل للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة
على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية
وعلى كسب العمل ، وكذلك يسان ما اذا كان الاستثناء من الخضوع
للضريبة المقرر للتصرفات بين الأصول والفروع يشمل الصفقات التى تتم
بين الزوجين . وبجلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٧٩ قضت المحكمة بعدم
اختصاصها ولائها بنظر الدعوى وباحالتها الى المحكمة الدستورية العليا .
استنادا الى أن النزاع يدور حول تفسير نص المادة ٣٣ من القانون

رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار اليه وهو ما ينعقد الاختصاص به للمحكمة الدستورية العليا .

وحيث ان قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، بعد أن بين في المادة ٢٦ منه الحالات التي تتولى فيها المحكمة الدستورية العليا تفسير نصوص القوانين والقرارات بقوانين الصادرة من رئيس الجمهورية ، نص في المادة ٣٣ على أن « يقدم طلب التفسير من وزير العدل بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الشعب أو المجلس الأعلى للهيئات القضائية . . . » ومؤدى ذلك أن المشرع قصر الحق في تقديم طلبات التفسير على الجهات المحددة في المادة ٣٣ المشار اليها وذلك عن طريق وزير العدل .

وحيث ان ما أثاره المدعيان في مذكرتهما المؤرخة ١١ نوفمبر سنة ١٩٨٠ بشأن عدم دستورية قانون المحكمة الدستورية العليا ، رغم ما أكتنف عباراتها من ابهام وغموض ، الا أن البادئ من سياق دفاعهما - وفيما يتصل بالنزاع المطروح - أنهما يذهبان الى أن حكم المادة ٣٣ سالف البيان من شأنه أن يحول بين المواطن وحق الالتجاء الى القضاء طلبا لتفسير القوانين .

وحيث ان اختصاص المحكمة الدستورية العليا بتفسير النصوص التشريعية - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانونها - لا يصدر حق جهات القضاء الأخرى في تفسير القوانين وانزال تفسيرها على الواقعة المروضة عليها ما دام لم يصدر بشأن النص المطروح أمامها تفسير ملزم من السلطة التشريعية أو من المحكمة الدستورية العليا .

لما كان ما تقدم وكافت هذه المحكمة تمتد ولايتها في التفسير من المادة ١٧٥ من الدستور التي تنص على أن تتولى تفسير النصوص التشريعية على الوجه المبين في القانون وما نصت عليه المادتان ٢٦ ، ٣٣ من قانونها

الصادر بناء على هذا التعويض ، وكان ما أورده المادة ٣٣ المشار إليها من تحديد للجهات التي يجوز لها طلب التفسير الملزم واشتراط تقديمه عن طريق وزير العدل ، مما يدخل في نطاق الملاءمة التي تستقل السلطة التشريعية بتقديرها ، فانه يتعين اطراح ما أثاره المدعيان في هذا الصدد .

لما كان ذلك وكان طلب التفسير المائل لم يقدم الى المحكمة من وزير العدل بناء على طلب أى من الجهات المحددة في المادة ٣٣ سالفة الذكر وانما أحيل إليها من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ، فانه يكون غير مقبول .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الطلب .

جلسة ٤ أبريل سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار فاروق محمود سبب النصر

وحضور السادة المستشارين محمد فهمي حسين مشرى وكيل سلامة عبد الله ود. فتحي
عبد الصبور ومحمد علي راقب، بلتيج ومصطفى جميل مرمي وممدوح مصطفى حسن اميناء ،
والسيد المستشار د. محمد موسى الزر الغفرى ، والسيد/ سيد عبد الهادي ابراهيم امين المر

(٦)

طلب التفسير رقم ٥ لسنة ٢ قضائية

١ - دبلوم الدراسات التجارية التكميلية العالية - تقصى التشريعات المختلفة التي
نظمت تقييمه منذ انشائه في سنة ١٩٤٦ .

٢ - دبلوم الدراسات التجارية التكميلية العالية - للشرح اعتباره من المؤهلات
العالية - اسفلى ذلك .

٣ - دبلوم الدراسات التجارية التكميلية العالية - اثر مرسوم ٦ افريل سنة
١٩٥٢ على تقييمه - استمرار اعتباره مؤهلا عاليا طبقا للقرار الجمهوري رقم
٢٠٢٢ لسنة ١٩٦٢ والقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧٢ والقانون رقم ١١ لسنة
١٩٧٥ .

١ - يبين من تقصى التشريعات المتعاقبة التي نظمت تقييم دبلوم الدراسات
التكميلية التجارية العالية ان وزير المعارف العمومية أصدر في
١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٦ القرار الوزاري رقم ٧٠٦٦ لسنة ١٩٤٦
بشأن اعادة تنظيم الدراسات التكميلية لخريجي مدارس التجارة
المتوسطة متضمنا انشاء دراسات تجارية تكميلية لخريجي مدارس
التجارة المتوسطة اعتبارا من العام الدراسي ١٩٤٦/١٩٤٧ ،
ثم أرسل في ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٩ كتابا الى وزير المالية أوضح فيه
أنه بناء على المذكرة التي رفعها المعهد العالي للعلوم المالية والتجارية
الذي نظم هذه الدراسات ووضع لها المناهج على اعتبار أنها
دراسات عالية ، فقد قررت الوزارة بقرارها المذكور اعتبار مؤهل
من جاز هذه الدراسات معادلا للدبلوم الذي يمنحه المعهد العالي

للتجارة ، و انتهى الى طلب اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو اقرار اعتبار هذا الدبلوم من الدبلومات العالية يعين الحاصل عليها في الدرجة السادسة المخفضة بمرتبة عشرة جنيهات ونصف ، واذ عرض الأمر على مجلس الوزراء بطبقته للانعقد بتاريخ ٨ أبريل سنة ١٩٥٠ وافق على ما طلبته وزارة المعارف العمومية في هذا الشأن . غير أن المجلس أصدر بتاريخ أول يوليو سنة ١٩٥١ قراراً عدل به عن قراره السابق وقرر منح الحاصلين على هذا المؤهل الدرجة السابعة بمرتبة شهرى مقداره عشرة جنيهات ، ثم ما لبث أن عاد في ٢ ، ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ الى تأكيد قراره الأول بمنحهم الدرجة السادسة براتب مقداره عشرة جنيهات ونصف شهريا . وفي ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ونص في المادة الأولى منه على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، يعتبر حملة المؤهلات المحددة في الجدول المرافق لهذا القانون ، في الدرجة وبالمهية أو المكافئة المحددة لمؤهل كل منهم وفقا لهذا الجدول » وقد جاء بالبند ٣٣ من الجدول المرافق المشار اليه أن دبلوم التجارة التكميلية العالية قدر له عشرة جنيهات ونصف في الدرجة السادسة .

٢ — مؤدى هذه التشريعات والقرارات أن دبلوم التجارة التكميلية العالية أنشئ في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٦ بقرار وزير المعارف العمومية رقم ٧٠٩٦ لسنة ١٩٤٦ ، ثم أقر مجلس الوزراء بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ تقسيم وزارة المعارف له تقسيما علميا باعتباره دبلوما عاليا ، كما أن قرارات المجلس الصادرة في ٢ ، ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ قدرته تقديرا ماليا بمنح حملته الدرجة السادسة بمرتبة شهرى مقداره عشرة جنيهات ونصف ، وإذ صدر قانون المعادلات

الدراسية بعد ذلك لتصنيفه الأوضاع السابقة عليه في شأن معادلات الشهادات الدراسية ، أقر بدوره هذا التقدير المالي وحل بذلك محل قرارات مجلس الوزراء المشار إليها . ولما كانت قوانين موظفي الدولة السارية آنذاك تعتبر الدرجة السادسة درجة بداية التعيين في الكادر العالي ، ومجمّل منها درجة ترقية فحسب في الكادر المتوسط ، وكافت هذه القوانين تشترط للتعين في تلك الدرجة الحصول على دبلوم عال أو درجة جامعية ، فإن مقتضى ذلك أن قرارات مجلس الوزراء ومن بعدها قانون المعادلات الدراسية قد أقرت اعتبار دبلوم التجارة التكميلية العالية مؤهلا عاليا .

٣ — لا يحتاج بأن هذا المؤهل لم يرد بين الشهادات والمؤهلات التي نصت المادة الثالثة من المرسوم الصادر في ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ على صلاحية أصحابها في التقدم للترشيح لوظائف الكادر الإداري والفني العالي ، في حين أن البند (٢١) من المادة الرابعة من ذلك المرسوم اعتمد هذا المؤهل للترشيح لوظائف الدرجة السابعة الفنية بالكادر الفني المتوسط ، ذلك أن المشرع عاد وأصدر القرار الجمهوري رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٦٤ الذي نص على أن تنقل إلى الكادر العالي (الفني والإداري) جميع الدرجات السادسة فما فوقها في الكادر المتوسط (الفني والكتابي) التي يشغلها موظفون حصلوا حتى نهاية سنة ١٩٥٧ على مؤهلات دراسية قدر لها الدرجة السادسة قبل العمل بمرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ ، ثم أصدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ونص في مادته الأولى على أن تسرى أحكامه على العاملين المدنيين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة الطاضلين على المؤهلات المحددة في الجدول المرفق به — ومنها مؤهل التجارة التكميلية العالية — ولم تنسوا حالاتهم طبقا

لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توفر كل أو بعض الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية منه ، كما نص في مادته الثانية على أن يمنح العاملون المنصوص عليهم في المادة الأولى منه الدرجة والمهية المحددة في الجدول المرفق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر وذلك من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أحدهما أقرب وأن تتدرج مرتباتهم وترقياتهم وأقدمياتهم على هذا الأساس ، وسوى بذلك بين من عين من حملة دبلوم التجارة التكميلية العالية في الدرجة السادسة براتب شهري مقداره عشرة جنيهات ونصف في ظل قانون المعادلات الدراسية وبين من عين منهم في الدرجة السابعة بالكادر الفني المتوسط طبقا لمرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ فرفع هؤلاء الى ذرجة أولئك على النحو السالف بيانه ، وذلك - وكما جاء بمذكرته الايضاحية - « رغبة في ازالة التفرقة واعمالا للمساواة بين من يخلطون ذات المؤهل الدراسي الواحد » وهو ما يكشف بوضوح عن اتجاه المشرع منذ سنة ١٩٦٤ الى اقرار الوضع السابق لحملة هذا المؤهل في ظل قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، ورغبته في ازالة كل اثر لمرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ في شأن تقييم هذا المؤهل ، وبالتالي استمرار اعتباره مؤهلا عاليا . ولما كان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام قد نص في الفقرة (١) من المادة الثانية منه على أنه لا يجوز أن يرتب على تطبيق أحكام هذا القانون المساس بالتقييم المالي للشهادات الدراسية المدنية والعسكرية طبقا للتشريعات الصادرة قبل نشر هذا القانون مالم يكن تطبيق أحكامه أفضل للعامل ، فان مؤدى ذلك وجوب الاعتداد بتقييم دبلوم التجارة التكميلية العالية طبقا لأحكام

قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وللقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ المشار إليهما - والصادرين قبل نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - باعتباره من المؤهلات العالية .

الاجراءات

ورد الى المحكمة بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٩٨٠ كتاب السيد وزير العدل بطلب تفسير نص كل من المادة الأولى من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ، والمادة الثالثة والبند (٢١) من المادة الرابعة من المرسوم الصادر في ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ ، وذلك بناء على طلب السيد رئيس مجلس الوزراء بكتابه المؤرخ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٨٠ .

وبعد تحضير الطلب أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظر الطلب على النحو الموضح بحضور الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين برأيها ، وقررت المحكمة اصدار القرار بجلسة اليوم .

النتيجة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث ان الطلب استوفى أوضاعه القانونية .

وحيث ان رئيس مجلس الوزراء طلب تفسير النصوص المتعلقة بتقييم دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية ليبان ما اذا كان يعتبر مؤهلاً عالياً أم أنه من المؤهلات فوق المتوسطة ، حسباً لماثار من خلاف في التطبيق حول تقييم هذا المؤهل ، وأورد في المذكرات المرفقة بكتابه الى وزير العدل في هذا الصدد ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ بشأن المعادلات الدراسية ، والمادة الثالثة والبند (٢١) من المادة الرابعة من المرسوم الصادر في ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ ، كما عرض الى ما تضمنه في

هذا الشأن كل من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بتسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

وحيث انه يبين من تقضى التشريعات المتعاقبة التى نظمت تقييم دبلوم الدراسات التكميلية التجارية العالية أن وزير المعارف العمومية أصدر فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٦ القرار الوزارى رقم ٧٠٦٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن إعادة تنظيم الدراسات التكميلية لخريجى مدارس التجارة المتوسطة متضمنا انشاء دراسات تجارية تكميلية لخريجى مدارس التجارة المتوسطة متضمنا انشاء الدراسى ١٩٤٦ - ١٩٤٧ ، ثم أرسل فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٩ كتابا الى وزير المالية أوضح فيه أنه بناء على المذكرة التى رفعها المهند العالى للمعلوم المالية والتجارية الذى نظم هذه الدراسات ووضع لها المناهج على اعتبار أنها دراسات عالية وأشرف عليها ، فقد قررت الوزارة بقرارها المذكور اعتبار مؤهل من جاز هذه الدراسات معادلا للدبلوم الذى كان يمنحه المعهد العالى للتجارة ، و انتهى الى طلب اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو اقتران اعتبار هذا الدبلوم من الدبلومات العالية يعين الحاصل عليها فى الدرجة السادسة المخفضة بمربب عشرة جنيهاً ونصف ، وأذ عرض الأمر على مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ وافق على ما طلبته وزارة المعارف العمومية فى هذا الشأن . غير أن المجلس أصدر بتاريخ أول يوليو سنة ١٩٥١ قراراً عدل به عن قراره السابق وقرر منح الحاصلين على هذا المؤهل الدرجة السابعة بمربب شهرى مقداره عشرة جنيهاً ، الا أنه ما لبث أن عاد فى ٢ ، ٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ الى تأكيد قراره الأول بمنحهم الدرجة السادسة براتب مقداره عشرة جنيهاً ونصف شهرياً . وفى ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٣ صدر القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية ونص فى المادة الأولى منه على أنه « استثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفى الدولة ، يعتبر حملة المؤهلات المحددة فى

الجدول المرافق لهذا القانون ، في الدرجة وبالمهية أو المكافأة المحددة لمؤهل كل منهم وفقا لهذا الجدول . وتحدد أقدسية كل منهم في تلك الدرجة من تاريخ تعيينه بالحكومة أو من تاريخ حصوله على المؤهل أيهما أقرب تاريخا، مع مراعاة الأقدميات النسبية الاعتبارية المشار إليها في المادتين ٦ ، ٧ من هذا القانون بالنسبة لحملة المؤهلات المحددة بها ... » وقد جاء بالبند ٣٣ من الجدول المرافق المشار إليه أن دبلوم التجارة التكميلية العالية قدر له عشرة جنيهاً ونصف في الدرجة السادسة . كما نصت المادة الثانية منه على أن « لا يسرى حكم المادة السابقة إلا على الموظفين الذين عينوا قبل أول يوليو سنة ١٩٥٢ وكانوا قد حصلوا على المؤهلات المشار إليها في المادة السابقة قبل ذلك التاريخ أيضا ، وبشرط أن يكونوا موجودين بالفعل في خدمة الحكومة وقت نفاذ هذا القانون » .

وحيث أن مفاد ما تقدم أن دبلوم التجارة التكميلية العالية أثنى في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٦ بقرار وزير المعارف رقم ٧٠٦٦ لسنة ١٩٤٦ ، ثم أقر مجلس الوزراء بتاريخ ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ تقييم وزارة المعارف له تقسيما علميا باعتباره دبلوماً عالياً ، كما أن قرارات المجلس الصادرة في ٢ ، ٩ ديسمبر سنة ١٩٥٠ قدرته تقديراً مالياً بمنحه حيلته الدرجة السادسة بمرتبة شهرى مقدارها عشرة جنيهاً ونصف ، واذ صدر قانون المعادلات الدراسية بعد ذلك لتصفية الأوضاع السابقة عليه في شأن معادلات الشهادات الدراسية ، أقر بدوره هذا التقدير المالي وحل بذلك محل قرارات مجلس الوزراء المشار إليها . ولما كانت قوانين موظفي الدولة السارية آنذاك تعتبر الدرجة السادسة درجة بداية التعيين في الكادر العالي ، وتجعل منها درجة ترقية فضض في الكادر المتوسط ، وكانت هذه القوانين تشترط للتعين في تلك الدرجة الحصول على دبلوم عال أو درجة جامعية ، فإن مقتضى ذلك أن قرارات مجلس الوزراء ومن بعدها قانون المعادلات الدراسية قد أقرت اعتبار دبلوم التجارة التكميلية العالية مؤهلاً عالياً . ولا ينال من ذلك خفض

بداية مرتب الدرجة السادسة بالنسبة لحملته ، أو منح حاملي الشهادات العالية والمؤهلات الجامعية أقدمية اعتبارية بالنسبة للحاصلين على هذا الدبلوم ، لأن خفض الراتب أو التمييز في الأقدمية لا ينفي أن درجة بداية التعيين - التي ترتبط بالتقسيم المالي لهذا المؤهل - هي الدرجة السادسة الواردة في الكادر العالي والمقررة للمؤهلات العالية .

لما كان ذلك ، وكان لا يحتاج بأن هذا المؤهل لم يرد بين الشهادات والمؤهلات التي نصت المادة الثالثة من المرسوم الصادر من بعد في ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ على صلاحية أصحابها في التقدم للترشيح لوظائف الكادر الإداري والفني العالي ، في حين أن البند (٢١) من المادة الرابعة من ذلك المرسوم اعتمد هذا المؤهل للترشيح لوظائف الدرجة السابعة الفنية بالكادر الفني المتوسط ، ذلك أن المشرع عاد وأصدر القرار الجمهوري رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٦٤ الذي نص على أن تنقل إلى الكادر العالي (الفني والإداري) جميع الدرجات السادسة فما فوقها في الكادر المتوسط (الفني والكتابي) التي يشغلها موظفون حصلوا حتى نهاية سنة ١٩٥٧ على مؤهلات دراسية قدر لها الدرجة السادسة قبل العمل بمرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ ، ثم أصدر القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية ونص في مادته الأولى على أن تسرى أحكامه على العاملين المدنيين بالنصائح الإدارية للدولة والهيئات العامة الحاصلين على المؤهلات المحددة في الجدول المرفق به - ومنها مؤهل التجارة التكميلية العالية - ولم تسو حالاتهم طبقاً لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية بسبب عدم توفر كل أو بعض الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية منه السابق الإشارة إليها ، كما نص في مادته الثانية على أن يمنح العاملون المنصوص عليهم في المادة الأولى منه الدرجة والمالية المحددة في الجدول المرفق بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ سالف الذكر وذلك من تاريخ تعيينهم أو حصولهم على المؤهل أيضاً

أقرب وأن تتدرج مرتباتهم وترقياتهم وأقدمياتهم على هذا الأساس ، وسوى بذلك بين من عين من حملة دبلوم التجارة التكميلية العالية في الدرجة السادسة براتب شهري مقداره عشرة جنيهات ونصف في ظل قانون المعادلات الدراسية وبين من عين منهم في الدرجة السابعة بالكادر الفني المتوسط طبقا لمرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ فرقع هؤلاء الى درجة أولئك على النحو السالف بيانه ، وذلك - وكما جاء بمذكرته الايضاحية - « رغبة في ازالة التفرقة وأعمالا للمساواة بين من يحملون ذات المؤهل الدراسى الواحد » وهو ما يكشف بوضوح عن اتجاه المشرع منذ سنة ١٩٦٤ الى اقرار الوضع السابق لعملة هذا المؤهل في ظل قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ ، ورغبته في ازالة كل أثر لمرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ في شأن تقييم هذا المؤهل ، وبالتالي استمرار اعتباره مؤهلا عاليا .

لما كان ما تقدم ، وكان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام قد نص في الفقرة (١) من المادة الثانية منه على أنه لا يجوز أن يترتب على تطبيق أحكام هذا القانون المساس بالتقييم المالى للشهادات الدراسية المدنية والعسكرية طبقا للتشريعات الصادرة قبل نشر هذا القانون ما لم يكن تطبيق أحكامه أفضل للعامل ، فان مؤدى ذلك وجوب الاعتداد بتقييم دبلوم التجارة التكميلية العالية طبقا لأحكام قانون المعادلات الدراسية رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ وللقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٣ المشار اليهما - والصادرين قبل نشر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥ - باعتباره من المؤهلات العالية على ما سلف بيانه .

لهذه الأسباب

وبعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمعادلات الدراسية .

وعلى المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن
تسوية حالة بعض العاملين من حملة المؤهلات الدراسية .

وعلى الفقرة (أ) من المادة الثانية من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٥
بإصدار قانون تصحيح أوضاع العاملين المدنيين بالدولة والقطاع العام .

قررت المحكمة

أن المشرع يعتبر دبلوم التجارة التكميلية العالية من المؤهلات العالية .

الاحكام الصادرة في دعاوى التنازع

جلسة ٥ يناير سنة ١٩٨٠

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار احمد مدوح عطية

وحضور السادة المستشارين على أحمد كامل والبروق محمود سيف النصر وراقت
ميد الهادي العشماوي ومحمد فهمي حسن عطري ود. اتحي عبد المسجور ومحمد على
راقب بلخ امضاء ، والسيد المستشار عمر حافظ شريف وليس هيئة المفوضين ، والسيد/
سيد عبد الباري ابراهيم أمين السر .

(١)

القضية رقم ٥ سنة ١ قضائية « تنازع »

- ١ - موظف عام - تعريفه - منازعة ادارية - اطرافها .
- ٢ - تأميم - احتفاظ الشركات والمنشآت المؤممة بشكلها القانوني - شركات القطاع العام تعتبر من اشخاص القانون الخاص .
- ٣ - عاملون بالقطاع العام - تحديد مرتباتهم بقرار من رئيس الجمهورية لا يجعل المنازعة بشأنها منازعة ادارية - اختصاص القضاء العادي بها - أساس ذلك .

١ - من المقرر أن الموظف العام هو الذي يكون تعيينه بإداة قانونية لأداء عمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام بطريق مباشر ، وأن المنازعة الادارية يجب أن يكون أحد أطرافها شخصا من أشخاص القانون العام .

٢ - نص المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت على أن تظل هذه الشركات والمنشآت محتفظة بشكلها القانوني عند صدوره ، كما أن القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ الذي حل محله لم يخول تلك الشركات شيئا من خصائص السبلطة العامة أو امتيازاتها ، كحق التنفيذ المباشر وتوقيع الحجز الاداري ونزع الملكية للمنفعة العامة ، ومؤدى ذلك أن شركات القطاع العام تعتبر من أشخاص القانون الخاص . وقد

أفصح المشرع عن ذلك صراحة عند تعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدني بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ بما أورده في مذكرته الايضاحية ، من أن الهدف من هذا التعديل هو امتداد الحماية المقررة بمقتضى تلك المادة للأموال الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة ، الى أموال شركات القطاع العام ، لأنها وإن كانت من أشخاص القانون الخاص ، إلا أنها تقوم بدور خطير في بناء الهيكل الاقتصادى للدولة .

٣ — لما كانت الشركة المدعى عليها من شركات القطاع العام وبالتالي من أشخاص القانون الخاص ، وكانت العلاقة التى تربطها بالمدعى علاقة عقدية تبعاً لذلك ، فإنه لا يعد موظفاً عاماً ولا تعتبر المنازعة بشأن تحديد مرتبه منازعة إدارية . ولا يغير من ذلك أن هذا المرتب قد حدد بقرار من رئيس الجمهورية ، لأن هذا القرار لم يصدر تعبيراً عن إرادة السلطة العامة ، وإنما صدر من رئيس الجمهورية باعتباره ممثلاً للدولة مالكة شركات القطاع العام وفقاً للتشريعات المنظمة لعلاقة هذه الشركات بالماملين لديها ، وهى علاقة يحكمها القانون الخاص .

الاجراءات

بتاريخ ١٢ من مارس سنة ١٩٧٨ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طالباً تعيين الجهة القضائية المختصة بنظر النزاع بينه وبين الشركة المدعى عليها بعد أن تخلت كل من جهتي القضاء العادى والقضاء الإدارى عن نظره .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً أبنت فيه رأى باختصاص القضاء العادى بنظر النزاع .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيا ، وقررت المحكمة اصدار الحكم في جلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة :

حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٢٥٦ لسنة ١٩٧١ عمال كلى أمام محكمة شمال القاهرة ، طالبا الحكم بأحقته في اقتضاء مرتب شهري مقداره ١٥٩ جنيها و ٥٢٥ مليما اعتبارا من شهر ابريل سنة ١٩٦٨ وبالزام الشركة المدعى عليها بأن تدفع له مبلغ ١١٩٧ جنيها و ٣٧٥ مليما وما يستجد اعتبارا من شهر مارس سنة ١٩٧١ بواقع ٣٤ جنيها و ٥٢٥ مليما شهريا . وقال يينا لدعواه انه عين مديرا عاما بالشركة العامة للتجارة الداخلية بالقرار الجمهورى رقم ١٢٩٢ لسنة ١٩٦٢ ثم أدمجت هذه الشركة في شركة أخرى أدمجت بدورها في الشركة المدعى عليها ، وعند تسوية حالته بالشركة الأخيرة حدد راتبه الشهري بمبلغ ١٥٩ جنيها و ٥٢٥ مليما ظل يتقاضاه حتى فوجيء بتخفيضه بموجب القرار الجمهورى رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٦٨ الى مبلغ ١٢٥ جنيها اعتبارا من شهر ابريل سنة ١٩٦٨ . ولما كانت كل تشريعات العمل لا تجيز الانتقاص من راتب العامل تأكيدا لاستقرار علاقات العمل فقد رفع دعواه بالطلبات المتقدمة .

وبجلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٧٢ حكمت محكمة شمال القاهرة الابتدائية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها بحالتها الى مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى ، تأسيسا على أن طلبات المدعى تضمن طعنا في القرار الجمهورى رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٦٨ الصادر بتحديد مرتبه ، وهو ما يخرج الفصل فيه عن اختصاص القضاء العادى . وقد تأيد هذا الحكم استئنافيا بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٦ .

وبجلسة ١٢/٦/١٩٧٦ قضت محكمة القضاء الادارى فى الدعوى المطالة اليها والتي قيدت لديها برقم ٢٧١٢ لسنة ٢٦ ق بعدم اختصاص مجلس الدولة بجهة قضاء ادارى بنظر الدعوى ، كما قضت المحكمة الادارية العليا بتاريخ ١٧/١٢/١٩٧٧ برفض الطعن رقم ١٥٨ لسنة ٢٣ ق المرفوع من المدعى عن هذا الحكم .

ولما كان تخلى كل من جهتي القضاء العادى والادارى عن نظر الدعوى على النحو المتقدم يشكل تنازعا سلبيا فى الاختصاص فقد رفع المدعى دعواه المائلة طالبا تعيين جهة القضاء المختصة بنظر النزاع بينه وبين الشركة المدعى عليها .

وحيث ان الدعوى ، التى أثير بصدها التنازع فى الاختصاص ، تقوم بين المدعى بوصفه أحد العاملين بالشركة المدعى عليها - وهى من شركات القطاع العام - وبين هذه الشركة ، حول مدى أحقيته فى تقاضى المرتب الذى يطالب به .

وحيث ان جهة القضاء العادى أقامت قضاءها بعدم الاختصاص تأسيسا على ان دعوى المدعى تتضمن طعنا فى القرار الجمهورى الصادر بتحديد مرتبه ، وانه قرار ادارى تختص محكمة القضاء الادارى بالطعن الموجه اليه .

وحيث انه من المقرر ان الموظف العام هو الذى يكون تعيينه بأداة قانونية لأداء عمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة او أحد أشخاص القانون العام بطريق مباشر ، وأن المنازعة الادارية يجب أن يكون أحد أطرافها شخصا من أشخاص القانون العام .

لما كان ذلك ، وكافت المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت قد نصت على أن تظل هذه الشركات والمنشآت محتفظة بشكلها القانونى عند صدوره ، وكان القانون رقم ٣٣

لسنة ١٩٦٦، بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١، الذى حل محله لم يخول تلك الشركات شيئاً من خصائص السلطة العامة أو امتيازاتها ، كحق التنفيذ المباشر وتوقيع الحجر الادارى ونزع الملكية للمنفعة العامة ، فان مؤدى ذلك أن شركات القطاع العام تعتبر من أشخاص القانون الخاص . وهو ما أفصح عنه المشرع سراحة عند تعديل المادة ٩٧٠ من القانون المدنى بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ بما أورده فى مذكرته الايضاحية ، من أن الهدف من هذا التعديل هو امتداد الحماية المقررة بمقتضى تلك المادة للأموال الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة ، الى أموال شركات القطاع العام ، لأنها وان كانت من أشخاص القانون الخاص ، الا أنها تقوم بدور خطير فى بناء الهيكل الاقتصادى للدولة .

لما كان ما تقدم وكانت الشركة المدعى عليها من شركات القطاع العام وبالتالي من أشخاص القانون الخاص ، وكانت العلاقة التى تربطها بالمدعى علاقة عقدية تبعاً لذلك ، فانه لا يعد موقفاً عاماً ولا تعتبر المنازعة بشأن تخديد مرتبه منازعة ادارية . ولا يغير من ذلك أن هذا المرتب قد حدد بقرار من رئيس الجمهورية ، لأن هذا القرار لم يصدر تبسيطاً عن ارادة السلطة العامة ، وإنما صدر من رئيس الجمهورية باعتباره ممثلاً للدولة مالكة شركات القطاع العام وفقاً للتشريعات المنظمة لعلاقة هذه الشركات بالعاملين لديها ، وهى علاقة يحكمها القانون الخاص ، ومن ثم لا تدخل المنازعة فى شأن المرتب المحدد بهذا القرار فى اختصاص محاكم مجلس الدولة ، وإنما يختص بها القضاء العادى وفقاً لنص المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة باختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى .

جلسة ١٩ يناير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار أحمد ممدوح عطية
وحضور أسادة المستشارين أبو بكر محمد عطية وياقوت عبد الهادي العشماوي
ومحمد فهمي حسن مشري وكمال سلامة عبد الله ود. فتحي عبد الجبور ومحمد علي داهب
بليخ -مخضه- ، والسيد المستشار محمد كمال محفوظ النورس ، والسيد/ سيد عبد الباري
ابراهيم أمين الصي .

(٢)

القضية رقم ٧ لسنة ١ قضائية « نزاع »

عقد اداري - مقومله - انتفاؤها في العقود المبرمة بقصد الاستفادة من خدمة
المرفق الاقتصادية - مثال ذلك - اختصاص القضاء العادي بالنزاعات المتعلقة
بها .

يتعين لاعتبار العقد عقدا اداريا أن يكون أحد طرفيه شخصا معنويا
عاما يتعاقد بوصفه سلطة عامة ، وأن يتصل العقد بنشاط مرفق عام بقصد
تسييره أو تنظيمه ، وأن يتسم بالطابع المميز للعقود الادارية وهو انتهاز
أبيلوب القانون العام فيما تتضمنه هذه العقود من شروط استثنائية
بالنسبة إلى روابط القانون الخاص . ولما كان العقد مثار النزاع قد أبرم
بين الهيئة المدعية - الهيئة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية -
والمدعى عليه بقصد الاستفادة من خدمة المرفق الاقتصادي الذي تديره
الهيئة ، دون أن تكون له أدنى صلة بتنظيم المرفق أو تسييره ، فانه يخضع
للأصل المقرر في شأن العقود التي تنظم العلاقة بين المرافق الاقتصادية
وبين المتبعتين بخدماتها باعتبارها من روابط القانون الخاص لاتضاء
مقومات العقود الادارية فيها ، وبالتالي يكون العقد موضوع الدعوى
عقدا مدنيا تختص جهة القضاء العادي بالفصل فيما يثور بشأنه
من نزاع .

الاجراءات

بتاريخ ٦ من مايو سنة ١٩٧٨ أودعت هيئة المواصلات الشكوى واللاسلكية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة ، طالبة تعيين الجهة المختصة من بين جهات القضاء لنظر النزاع بينها وبين المدعى عليه ، بعد أن تغطت كل من جهتي القضاء العادى والادارى عنه .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا أبدت فيه الرأى باختصاص القضاء العادى بنظر النزاع .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيا ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى ومائير الأوراق - تحصل فى أن الهيئة المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٧٣ مدنى جزئى المنتزه ضد المدعى عليه تطلب الحكم بالزامه أن يؤدى إليها مبلغ ٢٥ جنيها و ٤٠٠ مليا قيمة الأقساط المستحقة لها وثمن جهاز « تليفون » لم يتم برده بعد فسخ عقد اشتراكه ، فقضت المحكمة فى ٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٣ بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى وبإحالتها الى المحكمة الادارية بالاسكندرية تأسيسا على أن العقد موضوع الدعوى عقد ادارى .

وبتاريخ ١٤ من أبريل سنة ١٩٧٥ قضت المحكمة الادارية بدورها بعدم اختصاصها ولائيا استنادا الى أن العقد مدنى بحكم روابطه وقواعد القانون الخاص ، وتأيد حكمها بالحكم الصادر من محكمة القضاء

الادارى بالاسكندرية في الطعن رقم ٦٨ سنة ٧ ق بتاريخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ . ونظرا لتخطي جهتي القضاء العادى والادارى عن الفصل في النزاع ، فقد أقامت المدعية دعوها المائلة لتعين الجهة المختصة بنظره .

وحيث انه يبين مما تقدم أن النزاع القائم بين الهيئة المدعية والمدعى عليه يدور حول الحقوق المستحقة لها عن فسخ عقد اشتراك تليفون ، وأن هذا النزاع مع وجدة موضوعه طرح على كل من جهتي القضاء العادى والقضاء الادارى وتخلت كلتاها عن نظره ، وهو ما يشكل احدى حالات تنازع الاختصاص السلبى .

وحيث أن ما انتهت اليه جهة القضاء العادى من أن العقد موضوع النزاع هو عقد ادارى غير سديد ، ذلك أنه يتعين لاعتبار العقد عقدا اداريا أن يكون أحد طرفيه شخصا معنويا عاما يتعاقد بوصفه سلطة عامة ، وأن يتصل العقد بنشاط مرفق عام بقصد تسييره أو تنظيمه ، وأن يتم بالطابع المميز للعقود الادارية وهو انتهاج أسلوب القانون العام فيما تتضمنه هذه العقود من شروط استثنائية بالنسبة الى روابط القانون الخاص . لما كان ذلك وكان العقد مثار النزاع قد أبرم بين الهيئة المدعية والمدعى عليه بقصد الاستفادة من خدمة المرفق الاقتصادى الذى تديره الهيئة ، دون أن تكون له أدنى صلة بتنظيم المرفق أو تسييره ، فانه يخضع للأصل المقرر في شأن العقود التى تنظم العلاقة بين المرافق الاقتصادية وبين المتنعين بخدماتها ، باعتبارها من روابط القانون الخاص لانتفاء مقومات العقود الادارية فيها . ولا يؤثر في هذا النظر ما تضمنه العقد من شروط استثنائية ، ذلك أن تلك الشروط مألوفة في نوع خاص من العقود المدنية هى عقود الاذعان التى نظمها القانون المدنى بأحكام تكفل دفع أضرارها عن الطرف الضعيف في التعاقد ، وأجاز في حالات معينة اعفاءه من تنفيذها أو تمثيل شروطها التفسيرية ، كما حظر تفسير عباراتها الغامضة تفسيراً يضر بمصلحة الطرف المدعى .

وحيث انه لكل ما تقدم يكون العقد موضوع الدعوى عقدا مدنيا
تختص جهة القضاء العادى بالفصل فيما يثور بشأنه من نزاع .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة باختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى .

جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٨٠

رئيس المحكمة

رئاسة السيد المستشار احمد مدوح عطية

وحضور السادة المستشارين على احمد كامل وأبو بكر محمد عطية وفاروق محمود سيف النصر وكمال سلامة عيد الله ود. فتحي عبيد الصبور ومحمد على راقب بليغ أعضاء ، والسيد المستشار محمد كمال محفوظ النفوس ، والسيد/سيد عيد الجارى ابراهيم أمين السر .

(٢)

القضية رقم ٤ لسنة ١ قضائية « تنازع »

- ١ - تنازع اختصاص سلبى - مناط قبوله .
- ٢ - طرح الدعوى على جهة قضائية واحدة - لا يتوافر به قيام أى تنازع سلبى .

١ - مناط قبول دعوى تنازع الاختصاص السلبى طبقا للمادة ١٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية التى أحالت إليها المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا ، والمادة الأولى من قانون الاجراءات والرسوم أمامها - المقابلتين للبند ثانيا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن ترفع الدعوى عن موضوع واحد أمام جهة القضاء العادى أو جهة القضاء الادارى أو أية هيئة أخرى ذات اختصاص قضائى ، وأمام جهة قضاء أو هيئة أخرى ذات اختصاص قضائى وتتخطى كلاهما عن نظرها .

٢ - لما كان المدعى لم يطرح دعواه الا على جهة قضائية واحدة هي جهة القضاء الادارى ، ذلك أن الثابت من كتاب مدير ادارة شئون الضباط للقوات المسلحة المؤرخ ٩ من مارس سنة ١٩٧٢ والمقدم من المدعى، أنه موجه الى زميل له ردا على طلب مقدم الى لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية ، ولا شأنا للمدعى به . واذا تخلف شرط وحيدة الموضوع فيما عرض على تلك اللجنة

وما طرح على القضاء الادارى ، فانه لا يقوم ثمة تنازع سلبى
فى الاختصاص بينهما .

الاجراءات

بتاريخ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى
قلم كتاب المحكمة ، طالبا تعيين الجهة المختصة بنظر النزاع بينه وبين
المدعى عليهم ، بعد أن تخلت عنه كل من جهة القضاء الادارى ولجنة
ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً أبدت فيه الرأى
بعدم قبول الدعوى .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة
المفوضين رأياًها وقررت المحكمة اصدار الحكم فى جلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق -
تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٢٤٢ لسنة ٣١ ق أمام
محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم أصليا بالنساء القرار الجمهورى
رقم ١٤٦٩ لسنة ١٩٦٧ فيما تضمنه من احالته الى المعاش وما يترتب على
ذلك من آثار ، واحتياطيا بالنساء القرار السلبى بعدم اعادته الى الخدمة
طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٣ بجواز اعادة بعض ضباط القوات
المسلحة السابقين الى الخدمة بها ، وبإلزام الحكومة بأن تؤدي اليه
تعويضاً مؤقتاً مقداره قرش صاغ ولحد مقابل ما أصابه من أضرار نتيجة

اعتقاله ثم إحالته الى التقاعد . وبتاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠ حكمت محكمة القضاء الادارى بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى تأسيسا على أنها بكل طلباتها تعتبر من المنازعات الادارية المتعلقة بأحد ضباط القوات المسلحة وتختص بنظرها لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية طبقا للقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧١ . واذ كانت هذه اللجنة الأخيرة قد تخلت عن الفصل في طلب مماثل تقدم به اليها زميل للمدعى هو العميد متقاعد بالتظلم رقم ١٠٥٧٠/٤/٧/٢ بتاريخ ١٢ من يناير سنة ١٩٧١ ، الأمر الذى رأى المدعى أنه يشكل حالة من حالات تنازع الاختصاص السلبى ، فقد أقام دعواه الماثلة لتعين الجهة المختصة بنظر النزاع .

وحيث ان مناط قبول دعوى تنازع الاختصاص السلبى طبقا للمادة ١٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية التى أحالت اليها المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا ، وللمادة الأولى من قانون الاجراءات والرسوم أمامها - المقابلتين للبند ثانيا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن ترفع الدعوى عن موضوع واحد أمام جهة القضاء العادى أو جهة القضاء الادارى أو أية هيئة أخرى ذات اختصاص قضائى ، وأمام جهة قضاء أو هيئة أخرى ذات اختصاص قضائى وتختلج كلاهما عن نظرها .

لما كان ذلك وكان المدعى لم يطرح دعواه الا على جهة قضائية واحدة هي جهة القضاء الادارى ، ذلك أن الثابت من كتاب مدير ادارة شئون الضباط للقوات المسلحة المؤرخ ٩ من مارس سنة ١٩٧٢ والمقدم من المدعى ، أنه موجه الى زميله العميد متقاعد ردا على طلبه الى لجنة ضباط القوات المسلحة المنعقدة بصفة هيئة قضائية ، ولا شأن للمدعى به . واذ تخلف شرط وحدة الموضوع فيما عرض على

تلك اللجنة وما طرح على القضاء الإداري ، فإنه لا يقوم ثمة تنازع
سلبي في الاختصاص بينهما ، وهو ما يتعين معه الحكم بعدم
قبول الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٨٠

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار احمد ممنوح عطية

وحضور السادة المستشارين على احمد كامل وفاروق محمود سيف النصر وياقوت
ميد انهادى المشماوى ومحمّد فهمى حسن مشرى وكمال سلامة جيب الله وده قنص
جيب الصبور اعضاء ، والسيد المستشار محمد كمال محفوظ المغوش ، والسيد/سيد
عبد انبوى ابراهيم امين المر .

(٤)

القضية رقم ٨ لسنة ١ قضائية « تنازع »

تنازع اختصاص سلبى - قيامه بين محاكم تابعة لجهة قضائية واحدة - لا تمتد
اليه ولاية المحكمة الدستورية العليا - أساس ذلك .

تنازع الاختصاص السلبى الذى تتمتع للمحكمة الدستورية العليا
ولاية الفصل فيه هو التنازع الذى يقوم بين أكثر من جهة من جهات
القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ، ولا تمتد ولايتها الى
التنازع بين المحاكم التابعة لجهة واحدة منها ، لأنها ليست جهة
طعن فى تلك الأحكام ولا تتولى تصحيح ما يشوبها من أخطاء . ولما كان
الثابت من الأوراق أن استئناف الشركة المدعية طرح على محكمة
الاسكندرية الابتدائية (هيئة استئنافية) وعلى محكمة استئناف
الاسكندرية - وهما محكمتان تابعتان لجهة قضاء واحدة هي جهة القضاء
العادى - فان تخلى كل منهما عن نظره لا يشكل تنازعا سلبيا فى الاختصاص
مما يدخل فى ولاية هذه المحكمة الفصل فيه .

الاجراءات

بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٧٨ أودعت الشركة المدعية صحيفة هذه
الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة تعيين المحكمة الاستئنافية المختصة بنظر

أصدرت المحكمة فى جلسة ٢ فبراير سنة ١٩٨٠ حكما فى القضية رقم
١٤ لسنة ١ قضائية « تنازع » تفصّل ذات البندا بشأن حكمين صدرتا
بعدم الاختصاص من المحكمة الإدارية بأسسوط والمحكمة التباديبية للعاملين
بوزارة الداخلية .

الطعن في الحكم الصادر في الدعاوى أرقام ٤٦٩٣ الى ٤٦٩٩ لسنة ١٩٦٢ عمال جزئي الاسكندرية بعد أن تخلت كل من محكمة الاستئناف والمحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية عن نظره .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً أبدت فيه الرأي بعدم قبولها .

ونظرت الدعوى على الوجه المين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأياً ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمدولة .

حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تحصل في أن المدعى عليهم كانوا قد أقاموا - في ظل قانون المرافعات الملغى - الدعاوى أرقام ٤٦٩٣ الى ٤٦٩٩ لسنة ١٩٦٢ عمال جزئي الاسكندرية ضد الشركة المدعية طالبين الحكم بالزامها أن تؤدي اليهم فروق غلاء المعيشة وفقاً للأمر العسكري رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ ، فقضت المحكمة في ٢١ من مارس سنة ١٩٦٦ بالزام الشركة أن تدفع لهم المبالغ الميئة بمنطوق حكمها .

طلعت الشركة على هذا الحكم بطريق الاستئناف لدى محكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) وفي ٣١ من يناير سنة ١٩٧٦ .
قضت المحكمة بأحالة الطعن الى محكمة استئناف الاسكندرية تأسيساً على أن البعاوى المستأنف حكمها أصبحت قيمتها - بعد العمل بقانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ - مما يجاوز نصاب المحكمة الجزئية ومن ثم أضحت المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية غير

مختصة بنظر الاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر فيها . وفى ٧ من مايو سنة ١٩٧٧ قضت محكمة استئناف الاسكندرية فى الاستئناف المحال اليها بالعدم ولاية المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية فى شأن تحديد جهة الطعن وبإعادته اليها للفصل فى موضوعه . واذ أعيد انظر الى محكمة الاسكندرية الابتدائية قضت فى ١١ من مارس سنة ١٩٧٨ بعدم جواز نظره لسابقة الفصل فيه . ونظرا لتعطى محكمة الاستئناف والمحكمة الابتدائية (بهيئة استئنافية) عن الفصل فى الطعن الذى طرح عليهما ، فقد أقامت الشركة المدعية دعواها الماثلة أمام المحكمة العليا لتعيين الجهة المختصة بنظره ، وذلك استنادا الى أن المشرع قد ناط بالمحكمة العليا ولاية الفصل فى مسائل تنازع الاختصاص كافة ، وأن قانونها وقانون الاجراءات والرسوم أمامها جاءت نصوصهما فى هذا الشأن مطلقة غير مقيدة بأن يكون النزاع بين جهتين مختلفتين من جهات القضاء .

وحيث ان مناط قبول دعوى تنازع الاختصاص طبقا للمادة ١٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية التى أحالت اليها المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا ، وللمادة الأولى من قانون الاجراءات والرسوم أمامها - المقابلتين للبند « ثانيا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن ترفع دعوى عن موضوع واحد أمام جهة القضاء العادى أو جهة القضاء الادارى أو أية هيئة ذات اختصاص قضائى وأمام جهة قضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى أخرى ، ولا تتخطى احدهما عن نظرها أو تتخطى كلاهما عنها .

ولما كان مؤدى النصوص السابقة أن تنازع الاختصاص السلبى الذى تنعقد لهذه المحكمة ولاية الفصل فيه هو التنازع الذى يقوم بين أكثر من جهة من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ، ولا تمتد ولايتها الى التنازع بين الأحكام الصادرة من المحاكم التابعة لجهة

واحدة منها ، لأنها ليست جهة طعن في تلك الأحكام ولا تتولى تصحيح ما يشوبها من أخطاء .

لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن استئناف الشركة المدعية طرح على محكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) وعلى محكمة استئناف الاسكندرية - وهما محكمتان تابعتان لجهة قضاء واحدة هي جهة القضاء العادى - فان تخطى كل منهما عن نظره لا يشكل تنازعا سليبا في الاختصاص مما يدخل في ولاية هذه المحكمة الفصل فيه ، وهو ما يتعين معه اطراح ما أثارته الشركة المدعية في هذا الصدد ، والحكم بعدم قبول الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٨٠

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار أحمد ممدوح عطية

وحضور السادة المستشارين على أحمد كامل ونفوق محمود سيف النصر وباقوت
سيد الهادي المشماوي ومحمد فهمي حسن عثري ود. فتحي عبد الصبور ومحمد علي رافق
بليغ أعضاء ، والسيد المستشار عمر حافظ شريف رئيس هيئة المفوضين * والسيد/سيد
سيد الباري ابراهيم أمين السر .

(٥)

القضية رقم ١٠ لسنة ١ قضائية « تنازع »

١ - مجلس الدولة - اختصاص المحاكم التأديبية بالدعوى التأديبية المبتدأة
وبالطعون في الجزاءات التأديبية الموقعة على العاملين بشركات القطاع
العام - أساس ذلك .

٢ - تمويض - محاكم تأديبية - امتداد اختصاصها إلى طلب إلغاء الجزاء وإلى
طلب التعويض منه .

١ - ينص البند الثالث عشر من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة
الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على اختصاص محاكم
مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في الطعون في الجزاءات الموقعة
على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا ، كما تنص
المادة ١٥ منه على اختصاص المحاكم التأديبية في المجلس بنظر
الدعوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التي تقع من
العاملين بالمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات ، وعلى
اختصاصها بنظر الطعون المنصوص عليها في البند الثالث عشر من
المادة ١٠ المشار إليه . ومؤدى هذه النصوص أن ولاية المحكمة
التأديبية تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة فيما تختص بتوقيعه
من جزاءات على العاملين بشركات القطاع العام ، كما تشمل
الطعون في الجزاءات التأديبية الموقعة على هؤلاء العاملين في الحدود
المقررة قانونا طبقا لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار

بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، الذى حل محله القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

٢ — اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل فى الطعون عن الجزاءات التأديبية الموقعة على العاملين بشركات القطاع العام لا يقتصر على طلب إلغاء الجزاء المطعون فيه وإنما يمتد الى طلب التعويض عن الأضرار المترتبة عليه ، اذ يستند كلا الطرفين الى أساس واحد هو عدم مشروعية القرار المطعون فيه .

الاجراءات

بتاريخ ٣ من مايو سنة ١٩٧٨ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا تعيين الجهة القضائية المختصة بنظر النزاع بينه وبين الشركة المدعى عليها بعد أن تخطت كل من جهتي القضاء العادى والقضاء الادارى عن نظره .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا أبدت فيه الرأى باختصاص القسم القضائى بمجلس الدولة « المحاكم التأديبية » بنظر النزاع .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأياها وقررت المحكمة اصدار الحكم فى جلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث ان الوقائع على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق — تتحصل فى أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٢٧٧ لسنة ١٩٧٣ عمال

كللى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية طالبا الحكم بالزام الشركة المدعى عليها بأن تدفع له مبلغ ١١٩٩ جنيهها و ١٣ مليما عن المدة من أول يناير ١٩٧٢ حتى نوفمبر سنة ١٩٧٣ استنادا الى أن الشركة لم تصرف له أجره عن فترة فصله عن العمل رغم الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بتاريخ ١٩٧٣/٩/٨ فى الطعن رقم ٢١١ لسنة ١٤ ق بالغاء قرار الفصل .

وبجلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٧٤ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى واحالتها بحالتها الى المحكمة التأديبية بالاسكندرية وأقامت قضاءها على أن المطالبة بمقابل الأجر عن فترة الفصل من العمل - باعتباره أثرا لالغاء قرار الفصل - مما ينعقد الاختصاص بنظره للقضاء التأديبى ، وقد تأيد هذا الحكم استئنافيا بتاريخ ٩ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ .

واذ أحيلت الدعوى الى المحكمة التأديبية بالاسكندرية حيث قيدت. برقم ١٣٩ لسنة ١٩ ق ، حدد المدعى طلباته بمبلغ ٣٧٥٣ جنيهها و ٤٣٢ مليما باعتباره تعويضا عن الأضرار التى لحقت به بسبب فصله من العمل وهو ما يمثل قيمة أجره فى فترة الفصل . وبتاريخ ٨ من أبريل سنة ١٩٧٨ قضت المحكمة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى تأسيسا على أن طلب التعويض عن الفصل يخرج عن اختصاص المحاكم التأديبية .

واذ كان تضى كل من جهتى القضاء العادى والادارى على النحو المتقدم يشكل تنازعا سلبيا فى الاختصاص فقد رفع المدعى دعواه الماثلة طالبا تعيين جهة القضاء المختصة بنظر النزاع بينه وبين الشركة المدعى عليها .

وحيث ان الدعوى ، التى أثير بصدها التنازع فى الاختصاص ، تقوم بين المدعى بوصفه أحد العاملين بالشركة المدعى عليها - وهى من شركات القطاع العام - وبين هذه الشركة حول ما يطالب به من تعويض عن فصله من العمل بعد أن قضت المحكمة التأديبية بالغاء قرار الفصل .

وحيث ان المحكمة التأديبية بالاسكندرية ذهبت في قضائها بعدم الاختصاص الى أن طلب التعويض عن قرار الفصل لم يرد ضمن الاختصاصات المسندة الى المحاكم التأديبية بموجب قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ كما لم يرد به نص في نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ .

وحيث ان هذا النظر غير سديد ذلك أن البند الثالث عشر من المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ينص على اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا ، كما تنص المادة ١٥ منه على اختصاص المحاكم التأديبية في المجلس بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والادارية التي تقع من العاملين بالمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات ، وعلى اختصاصها بنظر الطعون المنصوص عليها في البند الثالث عشر من المادة ١٠ المشار اليه .

ولما كان مؤدى هذه النصوص أن ولاية المحكمة التأديبية تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة فيما تختص بتوقيعه من جزاءات على العاملين بشركات القطاع العام ، كما تشمل الطعون في الجزاءات التأديبية الموقعة على هؤلاء العاملين في الحدود المقررة قانونا طبقا لنظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ، الذي حل محله القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ .

لما كان ذلك ، وكان اختصاص المحاكم التأديبية بالفصل في هذه الطعون لا يقتصر على طلب إلغاء الجزاء المطعون فيه وإنما يمتد الى طلب التعويض عن الأضرار المترتبة عليه ، اذ يستند كلا الطرفين الى أساس واحد هو عدم مشروعية القرار المطعون فيه ، فان المحاكم التأديبية تكون هي المختصة

بالفصل في طلب المدعى التعويض عن فصله ، الذي سبق أن قضت بإلغاء
القرار الصادر به .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة باختصاص القضاء الإداري (المحاكم التأديبية)
بالفصل في الدعوى .

جلسة ١٦ فبراير سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار أحمد مندوح عطية
وحضور السادة المستشارين على أحمد كامل وأبو بكر محمد عطية وفاروق محمود
سيف النصر ومحمد فهمي حسن مشري وكمال سلامة عبد الله ود. فتحي عبد المصيرور
أعضاء ، والسيد المستشار محمد كمال محفوظ الفوض ، والسيد/سيد عبد الجباري.
أبراهيم أمين السر .

(٦)

القضية رقم ١١ لسنة ١ قضائية « تنازع »

١ - عاملون - انتهاء خدمة العامل لانقطاعه عن العمل لا يعتبر فصلا تأديبيا -
أساس ذلك .

٢ - عاملون - استقالة - قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون.
رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - الفصاحه من أن لانقطاع عن العمل يعتبر استقالة -
للجهة التي يتمتع العامل سلطة الاختيار بين انهاء الاجراءات التأديبية او
امال قرينة الاستقالة .

٣ - شركات القطاع العام تعتبر من اشخاص القانون الخاص - الى ذلك .

١ - انتهاء خدمة العامل لانقطاعه عن العمل بغير سبب مشروع لا يعتبر
فصلا تأديبيا ، وانما يقوم على افتراض ان هذا العامل يعد في حكم
المستقيل لما يدل عليه هذا الانقطاع - طوال المدد التي حددها
القانون - من رغبة ضمنية في ترك العمل ، وهو ما دعا المشرع الى
التمييز بين الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي وبين الانقطاع
عن العمل بغير اذن ، فأفرد لكل سبب بندا خاصا في المادة ٦٤ من
نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة
١٩٧١ التي حددت الأسباب التي تنتهي بها خدمة العامل .

٢ - أفصح المشرع صراحة في قانون نظام العاملين الصادر بالقانون رقم
٤٨ لسنة ١٩٧٨ - الذي حل محل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ -
بما نص عليه في المادة (١٠٠) منه على أن العامل الذي ينقطع عن

العمل بغير اذن المدد المنصوص عليها في تلك المادة يعتبر مقدما استقالته ، ولا يؤثر في هذا النظر أن الاقطاع عن العمل بغير سبب ينطوى على خروج على مقتضى الواجب يبرر مجازاة العامل تأديبيا ، لأن الشارع جعل للجهة التي يتبعها العامل في هذه الحالة سلطة تقديرية في الاختيار بين اتخاذ الاجراءات التأديبية المقررة لمجازاته ، وبين اعمال قرينة الاستقالة الضمنية وانهاء خدمة العامل على أساسها .

٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن شركات القطاع العام من أشخاص القانون الخاص وبالتالي لا يعد العامل بها موقفا عاما ، ولا يعتبر قرار انهاء خدمته لاقطاعه عن العمل بغير سبب مشروع قرارا اداريا ، ولما كان هذا القرار على ما سبق بيانه ليس جزاء تأديبيا ، فإن المنازعة بشأنه - سواء بالغائه أو التعويض عنه - لا تدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة ، المنصوص عليها في المادة العاشرة من قانونه الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وانما يختص بها القضاء العادى صاحب الولاية العامة .

الاجراءات

بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٧٨ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا تعيين الجهة القضائية المختصة بنظر النزاع بينه وبين الشركة المدعى عليها بعد أن تخطت كل من جهتي القضاء العادى والقضاء الادارى عن نظره .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا أبدت فيه الرأى باختصاص القضاء العادى بنظر النزاع .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأيا ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق -
تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ١٤١ لسنة ١٩٧٧ كلى
الاسكندرية ضد الشركة المدعى عليها طالبا الحكم بالزامها بأن تؤدي اليه
مبلغ خمسة آلاف جنيه تعويضا عما أصابه من جراء فصله تعسفيا ، وقال
ببأن لدعواه انه التحق بخدمة الشركة المدعى عليها سنة ١٩٦٥ وفي سنة
١٩٧٦ حصل على اجازة سياحية لمدة شهرين تنتهى في ٣٠ يونيو سنة ١٩٧٦
سافر خلالها الى فرنسا حيث اثابته حالة مرضية اقتضت وضعه تحت
العلاج لفترة تجاوز نهاية أجازته ، فبادر الى اخطار الشركة بذلك بترقيتين
بتاريخ ٢٥ من يونيو و ١٠ من يوليو سنة ١٩٧٦ ، ثم تقدم فور عودته الى
الشركة في ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٧٦ بالشهادة الطبية المثبتة لمرضه بالخارج ،
الا أنه فوجئ بصدور قرار بانهاء خدمته لانتقاعه عن العمل أكثر من عشرة
أيام متصلة بعد انتهاء أجازته ، فأقام دعواه بطلب تعويض عن هذا الفصل
التعسفى .

وبتاريخ ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٧٧ حكمت محكمة الاسكندرية
الابتدائية بصدور اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى واحالتها بهاالتها الى
المحكمة التأديبية بالاسكندرية للاختصاص ، تأسيسا على أن موضوع
الدعوى هو طلب التعويض عن جزاء تأديبي أصدرته إحدى شركات القطاع
العام مما تختص بنظره المحاكم التأديبية بمجلس الدولة .

وتنفيذا لهذا الحكم أحيلت الدعوى الى المحكمة التأديبية بالاسكندرية ،
حيث قيدت بجدولها برقم ٢٢ لسنة ٢٠ قضائية . وبتاريخ ١٥ من أبريل
سنة ١٩٧٨ قضت هذه المحكمة هي الأخرى بصدور اختصاصها بنظر الدعوى

استادا الى أن انتهاء خدمة المدعى للانقطاع عن العمل لا يعد جزءا تأديبيا
تختص بنظر الطعن فيه .

واذ كان قضاء هاتين المحكمتين يشكل تنازعا سلبيا في الاختصاص بين
جهتين من جهات القضاء ، فقد أقام المدعى دعواه الماثلة طالبا تحديد الجهة
المختصة بنظر النزاع .

وحيث ان انتهاء خدمة المدعى بالشركة المدعى عليها يقوم على أساس
ما نسبته اليه الشركة من انقطاعه عن العمل دون اذن أو عذر مقبول أكثر
من عشرة أيام متصلة بعد الاجازة الممنوحة له .

وحيث ان ما ذهبت اليه جهة القضاء العادي من أن مطالبة المدعى
بتعويض عن انتهاء خدمته على هذا النحو يعتبر طعنا في جزاء تأديبي غير
سديد ، ذلك ان انتهاء خدمة العامل لانقطاعه عن العمل بغير سبب مشروع
لا يعتبر فصلا تأديبيا ، وانما يقوم على افتراض أن هذا العامل يعد في حكم
المستقيل لما يدل عليه هذا الانقطاع — طوال المدد التي حددها القانون —
من رغبة ضمنية في ترك العمل ، وهو ما دعا المشرع الى التمييز بين الفصل
أو العزل بحكم أو قرار تأديبي وبين الانقطاع عن العمل بغير اذن ، فأفرد
لكل سبب بندا خاصا في المادة ٦٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر
بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التي حددت الأسباب التي تنتهي بها
خدمة العامل ، وقد أفصح المشرع صراحة بعد ذلك عن هذا القصد في
قانون نظام العاملين الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ — الذي حل
محل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ — بما نص عليه في المادة ١٠٠ من اعتبار
العامل مقدما استقالته في أحوال انقطاعه عن العمل بغير اذن المدد المنصوص
عليها في تلك المادة . ولا يؤثر في هذا النظر أن الانقطاع عن العمل بغير
سبب ينطوي على خروج على مقتضى الواجب يرر مجازاة العامل تأديبيا ،
لان الشارع جعل للجهة التي يتبعها العامل في هذه الحالة سلطة تقديرية في

الاختيار بين اتخاذ الاجراءات التأديبية المقررة لمجازاته ، وبين اعمال قرينة الاستقالة الضمنية وانهاء خدمة العامل على أساسها .

لما كان ما تقدم وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ان شركات القطاع العام - ومنها الشركة المدعى عليها - من أشتصاص القانون الخاص وبالتالي لا يعد المدعى العامل بها موظفا عاما ، ولا يعتبر قرار انهاء خدمته لانقطاعه عن العمل بغير سبب مشروع قرارا اداريا ، وكان هذا القرار على ما سبق بيانه ليس جزاء تأديبيا ، فان المنازعة بشأنه - سواء بالغائه أو التعويض عنه - لا تدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة ، المنصوص عليها في المادة العاشرة من قانونه الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وانما يختص بها القضاء العادي صاحب الولاية العامة .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة باختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى .

جلسة ٥ أبريل سنة ١٩٨٠

برئاسة السيد المستشار أحمد منور عطية
وحضور السادة المستشارين أبو بكر محمد عطية وفاروق محمود سيف النصر وياقوت
عبد الهادي المشماوي ومحمد فهمي حسن عثري وكمال سلامة عبد الله ود. فتحى
عبد المصبور أعضاء ٤ والسيد المستشار محمد كمال محفوظ المفوض ٤ والسيد/سيد
عبد الباقى إبراهيم أمين السر .

(٧)

القضية رقم ١٢ لسنة ١ قضائية « تنازع »

- ١ - النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين - مناط قبوله .
- ٢ - حكم بالبراءة - اختلاف مجال تنفيذه عن مجال تنفيذ قرار بالاستيلاء على
أطيان طبقا للقانون الإصلاح الزراعى - اثر ذلك .
١. - مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين
نهائيين متناقضين طبقا للمادة ١٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥
بشأن السلطة القضائية التى أحالت إليها الفقرة الرابعة من المادة
الرابعة من قانون المحكمة العليا - المقابلة للبند ثالثا من المادة ٢٥
من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٩ - هو أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين
حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .
٢. - ما أثير بشأن التعارض بين مضمون حكم البراءة وقرار مجلس إدارة
الهيئة العامة للإصلاح الزراعى - أيا ما كان وجه الرأى فيما فصل
فيه الحكم الجنائى فصلا لازما - لا يتحقق به التناقض الذى يتعذر
معه تنفيذ الحكمين معا ، ذلك أن تنفيذ الحكم الصادر ببراءة البائعة
والمشتري بصفته من تهمة تعطيل أحكام قانون الإصلاح الزراعى
لا يحول دون تنفيذ قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح

أصدرت المحكمة فى جلسة ٣ مايو سنة ١٩٨٠ حكما فى القضية رقم ٣
لسنة ١ قضائية « تنازع » تضمن تطبيقا لهذين المبدأين .

الزراعى والاستيلاء على الأطلان التى لم يمتد بتصرف البائعة فيها
لاختلاف مجال التنفيذ فى كل منهما ، الأمر الذى ينعين معه الحكم
بعدم قبول الدعوى .

الاجراءات

بتاريخ ٨ من يوليو سنة ١٩٧٨ أودع المدعيان صحيفة هذه الدعوى
تلم كتاب المحكمة طالبين الحكم بعدم الاعتداد بالقرار النهائى الصادر فى
٢٩ من يونيو سنة ١٩٦٥ من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى
بعدم الموافقة على قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى الصادر فى
الاعتراض رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٢ والاعتداد بالحكم الجنائى الصادر فى
الجنحة رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦٩ إيتاى البارود .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً أبدت فيه الرأى
بعدم قبول الدعوى .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة
المفوضين رأياً ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق -
تحصل فى أن السيد / بصفته ولياً طبعياً على ابنه
القاصر اشترى من السيدة / بعقد
يسمى عرفى مؤرخ ١٩٥٩/٩/١ أرضاً زراعية مساحتها
١٠ و ٨ و ١٨ ف ، وتنفيذاً للبند الخامس من هذا العقد حرر بيننا عقد بيع

عرفي آخر بتاريخ ١١/٤/١٩٦٠ بمساحة مقدارها ١٣ و ١٨ و ١٩ ف تشمل
القدر المبيع بالعقد الأول . واذ كانت ملكية البائعة تزيد على المائة فدان
فقد قدمت تنفيذا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ اقرارا بملكيتها ضمنته انها
تصرفت بالمبيع في القدر المشار اليه ، كما أقام المشتري الاعتراض رقم ١٣٥
لسنة ١٩٦٢ أمام اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي طالبا الاعتداد بعقدى
المبيع المؤرخين ١/٩/١٩٥٩ و ٤/١١/١٩٦٠ فيما يتعلق بالأرض الواقعة
بحوض الخليج رقم ١ بناحية التوفيقية مركز إيتاي البارود. محافظة البحيرة
ومقدارها ١٠ و ٧ و ١٩ ف .

وبتاريخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ قررت اللجنة الاعتداد بعقد البيع
المؤرخ ٤/١١/١٩٦٠ فيما يتعلق بالأرض محل الاعتراض واستبعادها مما
يستولى عليه لدى البائعة .

وفي ٢٩ من يوليو سنة ١٩٦٥ قرر مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح
الزراعي عدم الموافقة على قرار اللجنة القضائية والاستيلاء على المساحة
موضوع الاعتراض . وبعد صدور القرار الأخير قامت جهة الإصلاح
الزراعي بإبلاغ النيابة العامة ضد البائعة والمشتري بصفته وقيدت الواقعة
برقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦٩ جنح إيتاي البارود ، وطلبت النيابة عقابهما بالمواد
١ ، ٤ ، ١٧ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ لأنهما في غضون عام
١٩٦٦ قاما بعمل من شأنه تعطيل أحكام القانون بأن استبعدا تسعة عشر
فداناً من الاستيلاء قبل البائعة بطريق غير سليم . وبتاريخ ٢١ من مايو سنة
١٩٦٠ حكمت المحكمة ببراءة المتهمين مما أسند إليهما وأصبح هذا الحكم
نهائياً ، فأقام المدعيان الطعن رقم ١٤ لسنة ١٨ قضائية أمام المحكمة الإدارية
العليا طالبين إلغاء القرار الصادر من مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح
الزراعي واعتبار قرار اللجنة القضائية بالاعتداد بعقد البيع موضوع الطعن
قائماً بما يترتب عليه من آثار . وفي ٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ قضت تلك
المحكمة بعدم جواز نظر الطعن .

واذ رأى المدعيان ان الحكم الصادر بالبراءة قد فصل فصلا لازما في صحة ثبوت تاريخ عقد البيع المشار اليه ، وتعارض بذلك مع القرار الصادر من مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الذي لم يعتد بذات العقد لعدم ثبوت تاريخه ، وهو ما يتحقق به وجود التناقض بين حكمين نهائيين ، نقد أقاما دعواهما الماثلة بطلب عدم الاعتداد بالقرار الأخير والاعتداد بالحكم الجنائي الصادر بالبراءة في الجنبه رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦٩ ايتاى البسارود . .

وحيث ان مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين طبقا للمادة ١٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية التى أحالت اليها الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا - المقابلة للبند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائيين حسب النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .

لما كان ذلك وكان ما يثيره المدعيان بشأن التعارض بين مضمون حكم البراءة وقرار مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي - أيا ماكان جه الرأى فيما فصل فيه الحكم الجنائي فصلا لازما - لا يتحقق به التناقض الذى يتعذر معه تنفيذ الحكمين معا ، ذلك أن تنفيذ الحكم الصادر ببراءة البائنة والمشتري بصفته من تهمة تعطيل أحكام قانون الإصلاح الزراعي لا يحول دون تنفيذ قرار مجلس ادارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي والاستيلاء على الأطلان التى لم يعتد بتصرف البائنة فيها لاختلاف مجال التنفيذ في كل منهما ، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الدعوى .

هذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٦ ديسمبر سنة ١٩٨٠

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار أحمد معلوح عطية

وحضور السادة المستشارين محمد فهمي حسن عشري وكمال سلامة عبد الله ود. فنى
ميد الصبور ومحمود حمدي عبد العزيز ومصطفى جميل موسى ومملوح مصطفى
حسن اعطاء ، والسيد المستشار عمر حافظ شريف رئيس هيئة المفوضين ، والسيد/
سيد ميد البارى ابراهيم امين السر .

(٨)

القضية رقم ١٩ لسنة ١ قضائية « تنازع »

- ١ - طرق الطعن - طلب الفصل في تنازع الاختصاص لا يعتبر طريقا من طرق الطعن.
ولا تجرى بشأنه الواعيد المقررة لها .
- ٢ - دعوى التنازع - البيانات التي يجب أن تشتمل عليها صحيفة الدعوى .
- ٣ - عاملون - انتهاء خدمة العامل لانقطاعه عن العمل بغير سبب مشروع لا يعتبر
فعلا تأديبيا - أسس ذلك .

١ - الطلب الذى يرفع للمحكمة الدستورية العليا - ومن قبلها للمحكمة
العليا - للفصل في مسائل تنازع الاختصاص ، لا يعتبر طريقا من
طرق الطعن في الأحكام القضائية حتى تجرى في شأنه المواعيد
المقررة لها ، ومن أجل ذلك لم يحدد قانون المحكمة العليا الصادر
بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ أو قانون المحكمة الدستورية العليا
الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ميعادا معينا يجب تقديم الطلب
خلاله بحيث يترتب على قوائمه عدم قبوله ، وذلك حرصا من المشرع
على عدم اغلاق السبيل لفض التنازع ، وعلى قيام رقابة مهمة
تحسم الخلاف حول الاختصاص وتحدد الجهة المختصة بنظر
النزاع .

- ٢ - اذ تضمنت صحيفة دعوى التنازع كافة البيانات التى تطلبها المادة
الثانية من قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا من بيان
أسماء الخصوم وصفاتهم وموطنهم ، كما أوضحت أسباب الطلب .

وأسانيده وهي صدور حكمن في دعويين - أوردت رقيهما - من
جهتي القضاء العادي والإداري بعدم اختصاص كل منهما بنظر ذات
النزاع ، فإن الدفع يطلان صحيفة الدعوى يكون على غير أساس .

٣ - إنهاء خدمة العامل لانقطاعه عن العمل بغير سبب مشروع لا يعتبر
فصلاً تأديبياً ، وإنما يقوم على افتراض أن هذا العامل يعد في حكم
المستقيل لما يدل عليه هذا الانقطاع - طوال المسدد التي حددتها
القانون - من رغبة ضمنية في ترك العمل ، وهو ما دعا المشرع إلى
التمييز بين الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي وبين الانقطاع
عن العمل بغير إذن ، فأفرد لكل سبب بنداً خاصاً في المادة ٦٤ من
نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة
١٩٧١ التي حددت الأسباب التي تنتهي بها خدمة العامل . وقد
أفصح المشرع صراحة بعد ذلك عن هذا القصد في قانون نظام
العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ -
الذي حل محل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - بما نص عليه في
المادة (١٠٠) من اعتبار العامل مقدماً استقالته في أحوال انقطاعه
عن العمل بغير إذن المدد المنصوص عليها في تلك المادة .

الإجراءات

بتاريخ ٢١ من فبراير سنة ١٩٧٩ أودع المدعي صحيفة هذه الدعوى
قلم كتاب المحكمة طالباً تعيين الجهة القضائية المختصة بنظر النزاع بينه
وبين الشركة والهيئة المدعى عليهما بعد أن تخطت كل من جهتي القضاء
العادي والقضاء الإداري عن نظره .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً أبدت فيه الرأي
باختصاص القضاء العادي بنظر النزاع -

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأيها ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى ومائر الأوراق -
تتحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٣٢٢ سنة ١٩٦٧ عمال
كللى الاسكندرية ضد المدعى عليهما طالبا الحكم بىطلان قرار انهاء خدمته
واعتباره كان لم يكن والغاء كافة ما ترتب عليه من آثار مع الزام الشركة
المدعى عليها الأولى بأن تؤدي اليه مبلغ ألف جنيه تعويضا عما أصابه
من أضرار مادية وأدبية من جراء فصله ، وقال بيانا لدعواه انه التحق
بخدمة الشركة بتاريخ ١٩٦٨/٩/١ وفوجيء في ١٩٧٥/٨/٦ بفصله بمقولة
أنه تغيب خلال عام ١٩٧٥ أكثر من عشرين يوما متقطعة ، ولما كانت الشركة
لم تنذره كتابة بعد غيابه عشرة أيام كما لم تعرض أمره على اللجنة الثلاثية ،
فقد أقام دعواه بطلباته سائلة البيان .

وبتاريخ ١٩٧٧/٦/٢١ حكمت محكمة الاسكندرية الابتدائية بعدم
اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى واحالتها بطالتها الى المحكمة التأديبية
بالاسكندرية للاختصاص تأسيسا على أن المحاكم التأديبية هى صاحبة
الولاية في توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين بالقطاع العام . وفى
نظر الطعون فيما يوقع عليهم من جزاءات أو ما يرتبط بها من طلبات
التعويض عنها .

وتنفذا لهذا الحكم أحيلت الدعوى الى المحكمة التأديبية
بالاسكندرية ، حيث قيلت بجدولها برقم ٢٦١ لسنة ١٩ قضائية . وبتاريخ
١٩٧٧/١٢/٢٤ قضت هذه المحكمة هى الأخرى بعدم اختصاصها ولائيا

بنظر الدعوى استنادا الى أن انهاء خدمة المدعى للانقطاع عن العمل لا يعد جزءا تأديبيا تختص بنظر الطعن فيه .

واذ كان قضاء هاتين المحكمتين يشكل تنازعا سلبيا في الاختصاص بين جهتين من جهات القضاء فقد أقام المدعى دعواه الماثلة طالبا تحديد الجهة المختصة بنظر النزاع ، فلدفت الشركة المدعى عليها الأولى بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد وببطلان صحيفة الدعوى .

وحيث إن مبنى الدفع بعدم قبول الدعوى هو أنها رفعت بعد صدور الحكم الأخير بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بالاسكندرية بأكثر من ستين يوما وهي أقصى مدة مقررّة للطعن في الأحكام .

وحيث أن هذا الدفع غير منبذ ، ذلك أن الطلب الذي يرفع للمحكمة الدستورية العليا — ومن قبلها للمحكمة العليا — للفصل في مسائل تنازع الاختصاص ، لا يعتبر طريقا من طرق الطعن في الأحكام القضائية حتى تجرى في شأنه المواعيد المقررة لها ، ومن أجل ذلك لم يحدد قانون المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ أو قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ميعادا معيناً يجب تقديم الطلب خلاله بحيث يترتب على فواته عدم قبوله ، حرصاً من المشرع على عدم اغلاق السبيل لفض النزاع ، وعلى قيام رقابة مهيمنة تحسم الخلاف حول الاختصاص وتحدد الجهة المختصة بنظر النزاع .

وحيث إن الدفع ببطلان صحيفة الدعوى يستند الى أنها لم تشتمل على كافة البيانات المنصوص عليها في المادة الثانية من قانون الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ اذ خلت من بيان أسباب الطلب وأسائده .

وحيث أن هذا الدفع على غير أساس ذلك أن صحيفة دعوى النزاع تضمنت كافة البيانات التي تطلبها المادة الثانية المشار إليها من بيان أسماء

الخصوم وصفاتهم وموطنهم ثم أوضحت أممباب الطلب وأسانيده وهي صدور حكيمين في دعويين - أوردت رقعتهما - من جهة القضاء العادي والاداري بعدم اختصاص كل منهما بنظر ذات النزاع .

وحيث انه لما تقدم يتعين رفض هذين الدفيعين .

وحيث ان الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث ان الثابت من الأوراق ان انتهاء خدمة المدعي بالشركة المدعى عليها الأولى يقوم على أساس ما نسبته اليه الشركة من انقطاعه عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوما خلال سنة ١٩٧٥ وذلك اعمالا للبند السابع من المادة ٦٤ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين بالقطاع العام .

وحيث ان انتهاء خدمة العامل لانقطاعه عن العمل بغير سبب مشروع لا يعتبر فصلا تأديبيا ، وانما يقوم على افتراض أن هذا العامل يعد في حكم المستقيل لما يدل عليه هذا الانقطاع - طوال المدد التي حددها القانون - من رغبة ضمنية في ترك العمل ، وهو ما دعا المشرع الى التمييز بين الفصل أو العزل بحكم أو قرار تأديبي وبين الانقطاع عن العمل بغير اذن ، فأفرد لكل سبب بندا خاصا في المادة ٦٤ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ التي حددت الأسباب التي تنتهي بها خدمة العامل . وقد أفصح المشرع صراحة بعد ذلك عن هذا القصد في قانون نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ - الذي حطل منحل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ - بما نص عليه في المادة (١٠٠) من اعتبار العامل متقدما استقالته في أحوال انقطاعه عن العمل بغير اذن المدد المنصوص عليها في تلك المادة . ولا يؤثر في هذا النظر أن الانقطاع عن العمل بغير سبب ينطوي على مشروع على مقتضى الواجب يبرر مجازاة العامل تأديبيا لأن الشارع جعل للجهة التي

يتبعها العامل في هذه الحالة سلطة تقديرية في الاختيار بين اتخاذ الاجراءات التأديبية المقررة لمجازاته ، وبين اعمال قرينة الاستقالة الضمنية وانهاء خدمة العامل على أساسها .

لما كان ما تقدم وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن شركات القطاع العام - ومنها الشركة المدعى عليها الأولى - من أشخاص القانون الخاص وبالتالي لا يعد المدعى العامل بها موظفا عاما ولا يعتبر قرار انهاء خدمته لانقطاعه عن العمل بغير سبب مشروع قرارا اداريا ، وكان هذا القرار على ما سبق بيانه ليس جزاء تأديبيا ، فإن المنازعة بشأنه - سواء بالغائه أو التعويض عنه - لا تدخل في اختصاص محاكم مجلس الدولة المنصوص عليها في المادة العاشرة من قانونه الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، وانما يختص بها القضاء العادي صاحب الولاية العامة .

هذه الاستنتاجات

حكمت المحكمة باختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى -

جلسة ٣ يناير سنة ١٩٨١

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار أحمد مطوح عطية

وحفصود السادة المستشارين فاروق محمود سيف الزنصر ومحمد لهوى حسن مشرى
وكمال سلامة سيد الله ومحمد على رانف، بليغ وعمود حمدي عبد العزيز وممدوح مصطفى حسن
أعضاء ، والسيد المستشار محمد كمال محفوظ الغرض ، والسيد / سيد عبد البارى
ابراهيم أمين السر .

(٩)

القضية رقم ١ لسنة ٢ قضائية « تنازع »

دعوى النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين - منط قبولها - صدور الحكمين من
جهة قضاء واحدة - عدم قبول الطلب - أساس ذلك .

منط قبول طلب الفصل في النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين
نهائيين متناقضين طبقا للبند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة
الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، هو أن يكون
أحد الحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات
اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها ، وأن يكونا قد حسما
النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا ، ومؤدى ذلك أن النزاع الذى
يقوم بسبب التناقض بين الأحكام وتنمقد لهذه المحكمة ولاية الفصل فيه
هو النزاع الذى يقوم بين أحكام أكثر من جهة من جهات القضاء
أو الهيئات ذات الاختصاص القضائى ، ولا تمتد ولايتها الى النزاع بين
الأحكام الصادرة من المحاكم التابعة لجهة واحدة منها ، لأنها لا تعد جهة
لنفي تلك الأحكام ولا تتولى تصحيح ما قد يشوبها من أخطاء .

الاجراءات

بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٨٠ أودع المدعى قلم كتاب المحكمة صحيفة
هذه الدعوى طالبا وقف تنفيذ الحكم الصادر فى الجلسة رقم ٥٤١١

اصدرت المحكمة فى جلسة ٣ يناير سنة ١٩٨١ حكما فى القضية رقم ٢
لسنة ٢ قضائية « تنازع » يتضمن ذات المبدأ .

لسنة ١٩٧٩ من شرق القاهرة لتناقضه مع الحكم الصادر في الجلسة رقم ٥٥٠١ لسنة ١٩٧٩ من شرق القاهرة .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً أبدت فيه الرأي بعدم قبول الدعوى .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأياً ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تتحصل في أن النيابة العامة اتهمت المدعى وأخريات بأنهم في يوم ٢٧ يولييه سنة ١٩٧٩ بدائرة نسم المطرية سرقوا المتهمات مشغولات ذهبية ، وقام المدعى باخفائها مع علمه بأنها متحصلة من جريمة سرقة . وبجلسة ١٧ أكتوبر سنة ١٩٧٩ تفتت محكمة جنح الزيتون بحبس سنة مع الشغل والنفاذ ، فاستأنف الحكم وقيد استئنافه برقم ٥٤١١ لسنة ١٩٧٩ جنح مستأنفة شرق القاهرة ، بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٧٩ قضى بتأييد الحكم المستأنف . يستطرد المدعى بيبان للدعواه الى انه اذ كان قد سبق اتهامه بذات واقعة لاختفاء في الجلسة رقم ٢٠٣٩ لسنة ١٩٧٩ مصر الجديدة وقضى فيها ابتدائياً بمعاقبته بالحبس لمدة ستة شهور ، الا أن محكمة شرق القاهرة تلجئ المستأنفة حكمت في استئنافه رقم ٥٥٠١ لسنة ١٩٧٩ بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٧٩ بالغاء حكم محكمة أول درجة وببراءته ، فانه ما كان يجوز الحكم بعقوبة ذلك بادائه لأن واقعة شرائه المصوغات المسروقة — بفرض صحة الاسناد فيها — هي واقعة واحدة وقد صدر بشأنها حكم

نهائي براءته ، ولذلك أقام دعواه بطلب وقف تنفيذ حكم الادانة لتناقضه مع الحكم السابق صدوره بالبراءة .

وحيث ان مناط قبول طلب الفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين طبقا للبند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ ، هو أن يكون أحد الحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها ، وأن يكونا قد حسا النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا ، ومؤدى ذلك أن النزاع الذي يقوم بسبب التناقض بين الأحكام وتعمد لهذه المحكمة ولاية الفصل فيه هو النزاع الذي يقوم بين أحكام أكثر من جهة من جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي ، ولا تمتد ولايتها الى النزاع بين الأحكام الصادرة من المحاكم التابعة لجهة واحدة منها ، لأنها لا تعد جهة طعن في تلك الأحكام ولا تتولى تصحيح ما قد يشوبها من أخطاء .

لما كان ذلك وكان الحكمان النهائيان اللذان يقرر المدعي أن تناقضا قام بينهما قد صدرا من جهة قضاء واحدة هي جهة القضاء العادي ، فإن الدعوى تكون غير مقبولة .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ١٧ يناير سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار أحمد منبج حطية
وحضور السادة المستشارين فالروق مهبود سيف النصر ومحمد فهمي حسن هنرى
ومحمد على راتب بليغ ومحمود حملى ميد الوزير ومصطفى جميل مرسى وممدوح
مصطفى حسن أصفاء ، والسيد المستشار مهبوب كمال محفوظ القفوس ، والسيد/سيد
ميد البارى إبراهيم أمين السر .

(١٠)

القضية رقم ١٥ لسنة ١ قضائية « تنازع »

مجلس الدولة - فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لا تصدر
أحكاما - أساس ذلك والرء بالنسبة لهجاوى النزاع بشأن تنفيذ الأحكام .

تنص المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧
لسنة ١٩٧٢ على أن « تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
بإبداء الرأى مسببا فى المسائل والموضوعات الآتية : . . . د - المنازعات
التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين
الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ، ويكون رأى الجمعية
العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجانبين » ،
ومؤدى هذا النص أن المشرع لم يسبغ على الجمعية العمومية لقسمى
الفتوى والتشريع ولاية القضاء فى المنازعات التي تقوم بين فروع السلطة
التنفيذية وهيئاتها ، وإنما عهد إليها بمهمة الافتاء فيها بإبداء الرأى مسببا
على ما يفصح عنه صدر النص . ولا يؤثر فى ذلك ما أضافه المخرج على
رأىها من صفة الالتزام للجانبين لأن هذا الرأى الملزم لا يتجاوز حد الفتوى
ولا يرقى به نص المادة ٦٦ المشار إليها الى مرتبة الأحكام ، ذلك أن
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ليست من بين ما يتألف منه
القسم القضائى لمجلس الدولة ، ولا تتبع عنه طرحة المنازعة عليها

أصدرت المحكمة فى جلسة ١٧ يناير سنة ١٩٨١ حكما فى القضية
رقم ٢٤ لسنة ١ قضائية « تنازع » تفصل فى البندا .

الاجراءات التى رسمها قانون المرافعات أو أية قواعد اجرائية أخرى تقوم مقامها وتتوافر بها سمات اجراءات التقاضى وضماناته ، كما لا يحوز رأى الذى تبديه بشأنها حجية الأمر المقضى .

ولما كان مناط قبول الدعوى هو أن يقوم النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين ، وكان رأى الذى أبدته الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لا يمد حكما ، فانه يتعين عدم قبول الدعوى .

الاجراءات

بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩٧٨ أودعت الهيئة المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الأمر بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ رأى المزم الصادر من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٧٨ حتى يتم الفصل فى الموضوع ، والحكم بعدم اعمال هذا رأى لاحتراما لجحية الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الشرعية فى ١٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٣٣ هـ والحكم الصادر من محكمة مصر الأهلية فى ١٧ أبريل سنة ١٩١٦ فى الاستئناف رقم ٩٧٢ لسنة ٣٣ القضائية .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها ، ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل فى أن وزير الزراعة طلب من الجمعية العمومية لقسمى

الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ابداء الراى فى النزاع القائم بين الهيئة العامة للأوقاف المصرية (المدعية) والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية (المدعى عليها) حول ملكية بعض الأراضى الواقعة على الشريط الساحلى للاسكندرية / مرسى مطروح بين الكيلو ٢٠ والكيلو ٤٧ ، فاقتهت بجلستها المنعقدة فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٧٨ الى أن الأرض المتنازع عليها ليست من أراضى وقف سيدى كرير وانها تدخل فى ملكية الدولة الخاصة طبقا لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير العقارات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها ، والمادة ٨٧٤ من القانون المدنى ، واستنادا الى الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية الابتدائية فى الدعوى رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٠ - برفض دعوى أقامها ناظر الوقف بطلب تثبيت ملكية الوقف للأرض موضوع النزاع - والمؤيد بالحكم الصادر من محكمة الاستئناف فى ١٤ يونيو سنة ١٩٣٣ فى القضية رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ القضائية . واذ رأت الهيئة المدنية أن الراى الملزم الذى أبدته الجمعية العمومية - وقد انتهى الى أن أرض النزاع ليست من أراضى وقف سيدى كرير - يتناقض مع حكمين نهائين صادر أحدهما من محكمة الاسكندرية الشرعية فى ١٧ جمادى الآخرة سنة ١٢٣٣ هـ بإزالة تعد على أرض الوقف والآخر من محكمة مصر الأهلية فى ١٧ أبريل سنة ١٩١٦ فى الاستئناف رقم ٩٧٢ لسنة ٣٢ القضائية برفض دعوى أقامتها مديرية البحيرة نازعت فيها الوقف ملكيته لبعض أعيانه ، ويناهض حجتهما القاطعة فى قيام الوقف قانونا وثبوت ملكيته لأعيانه ، فقد أقامت دعاواها الماثلة بطلب الاعتداد بهذين الحكمين والاتفات عن تنفيذ ذلك الراى .

وحيث ان مناط قبول طلب الفصل فى التنازع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين طبقا للمادة ١٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية التى أحالت اليها المادة الزايمة من قانون المحكمة العليا ، وللفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون الاجراءات والرسوم

أمامها - المقابلتين للبند ثالثا من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن يكون أحد الحكمن صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي والآخر من جهة أخرى منها ، وأن يكون الحكمان قد حسما النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .

وحيث ان المادة ٦٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن « تختص الجمعية العمومية تقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسببا في المسائل والموضوعات الآتية :

د - المنازعات التى تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض ، ويكون رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى هذه المنازعات ملزما للجائين » ، ومؤدى هذا النهج أن المشرع لم يسبغ على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ولاية القضاء فى المنازعات التى تقوم بين فروع السلطة التنفيذية وهيئاتها ، وإنما عهد إليها بمهمة الافتاء فيها بإبداء الرأى مسببا على ما يفصح عنه صدر النص . ولا يؤثر فى ذلك ما أخصاه المشرع على رأيها من صفة الإلزام للجائين لأن هذا الرأى الملزم لا يتجاوز حد الفتوى ولا يرقى به نص المادة ٦٦ المشار إليها الى مرتبة الأحكام ، ذلك أن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ليست من بين ما يتألف منه القسم القضائى لمجلس الدولة ، ولا تتبع عند طرح المنازعة عليها الاجراءات التى رسمها قانون المرافعات أو أية قواعد اجرائية أخرى تقوم مقامها وتتوافر بها سمات اجراءات التقاضى وضماناته . كما لا يحوز الرأى الذى تبديه بشأنها حجية الأمر المقضى .

لما كان ما تقدم ، وكان مناط قبول الدعوى على ما سلف بيانه هو أن يقوم النزاع بشأن تنفيذ حكمين لهائين متناقضين ، وكان الرأى الذى

أبدته الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع فى المنازعة الماثلة لا يعد
حكما ، فانه يتعين عدم قبول الدعوى .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٧ مارس سنة ١٩٨١

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار أحمد ممدوح عطية

وحضور السادة المستشارين فاروق محمود سيف النصر ومحمد فهمي حسن مشري
ود. فتحي محمد الصبور ومحمد علي راتب يليخ ومصطفى جميل برسي وممدوح
مصطفى حسن أفضاء ، والسيد المستشار محمد كمال محفوظ المفوض ، والسيد/سيد
محمد الباري إبراهيم أمين المر .

(١١)

القضية رقم ١٧ لسنة ١ قضائية « تنازع »

- ١ - محكمة دستورية عليا - إثر الحكم الصادر منها بتعيين الجهة المختصة .
- ٢ - مصلحة - تطلق المصلحة في دعوى تنازع الاختصاص بتحديد الجهة المختصة بنظر الدعوى .
- ٣ - اجرة - المنازعة بين المؤجر والمستأجر بصدد تحديد الاجرة خصوصاً مغنية بحسب طبيعتها وأصلها .
- ٤ - المنازعة بشأن تحديد الاجرة - نهج المشرع بالنسبة لهذا النوع من المنازعات - امتداده بالطابع المدني لها .
- ٥ - حكم بعدم دستورية نص مانع من التقاضي - اثره .
- ٦ - مجالس المراجعة - الظمن في قراراتها بعد الحكم بعدم دستورية النص المانع من الظمن فيها - الاختصاص بنظر هذه الطعون يحكمه النهج الذي سار عليه المشرع والطبيعة المدنية لتلك المنازعات .

١ - اذ ناط المشرع بالمحكمة الدستورية العليا دون غيرها - في البند « ثانياً » من المادة ٢٥ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - الفصل في تنازع الاختصاص بتعيين الجهة القضائية المختصة من بين جهات القضاء أو الجهات ذات الاختصاص القضائي اذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها وتخلت كليهما عن نظرها ، فإن مقتضى الحكم الصادر منها بتعيين الجهة المختصة اسباغ الولاية من جديد على هذه الجهة بحيث تلتزم بنظر الدعوى غير مقيدة بمسبق قضائها فيها بعدم اختصاصها

— ولو كان هذا الحكم قد أصبح نهائياً — أو يصدر حكم بعدم جواز نظر الدعوى قوامه سبق الحكم بعدم الاختصاص .

٢ — لما كان قضاء المحكمة الدستورية العليا بتعيين الجهة المختصة بنظر النزاع يضمن على هذه الجهة ولاية المضي في نظرها ، فإن مصلحة المدعية في دعوى التنازع تكون قائمة .

٣ — المنازعة بين المؤجر والمستأجر بصدد تحديد الأجرة ، هي خصومة مدنية بحسب طبيعتها وأصلها بحيث لا يفقدها هذا الطابع الموضوعي ما يلبسها من عنصر اداري شكلي هو صدور قرار تحديد الأجرة في أول الأمر من لجنة ادارية ، لأن من شأن الرأي الفاصل في هذه الخصومة أن تتحدد به المراكز المالية والحقوق المتبادلة بين أطرافها وهو اختصاص مدني بحت .

٤ — التفت المشرع — اعمالاً للتفويض المقرر له في المادة ١٦٧ من الدستور بشأن تحديد اختصاصات الهيئات القضائية — عن العنصر الاداري لهذه المنازعات وأعتد بالطابع المدني لها فنص في الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين على أن يكون الطعن على قرارات تحديد الأجرة أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار المؤجر ، كما أوجب في المادة ٤٢ على مجالس المراجعة — التي كانت تختص بنظر التظلمات في قرارات لجان تقدير القيمة الاجبارية طبقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد ايجار الأماكن — أن تحيل التظلمات المعروضة عليها عند العمل بأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الى المحاكم الابتدائية الكائن في دائرتها محل العقار بشير رسوم وبالعالة التي تكون عليها . أما قرارات مجالس المراجعة التي سبق صدورها قبل العمل بأحكام القانون الأخير فقد نسكت عنها المشرع نظراً لما كانت تقضي به الفقرة

السادسة من المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ -
بعد تعديلها بالقرار بقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ - من أن القرارات
الصادرة من مجالس المراجعة بالفصل في التظلمات من قرارات لجان
تقدير القيمة الأيضاوية ، غير قابلة للطعن فيها أمام أية جهة .

٥ - يترتب على حكم المحكمة العليا بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٧١ في
الدعوى رقم ٥ لسنة ١ قضائية بعدم دستورية الفقرة السادسة من
المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليها ، انفتاح
باب الطعن في قرارات مجالس المراجعة .

٦ - لما كان المشرع قد انتهج نهجا واضحا في شأن المنازعات المتعلقة
بإيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجرين فاعتد بطبيعتها
المدنية وعهد بها الى القضاء العادى طبقا لما نصت عليه المادتان ١٣
فقرة ثانية و ٤٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، كما أنه أورد
حكما عاما يؤكد هذا المنعنى بما نص عليه في المادة ٤٠ من اختصاص
المحاكم العادية دون غيرها بالفصل في المنازعات التى تنشأ عن تطبيق
أحكام هذا القانون ، فإن المنازعات التى فصلت فيها مجالس
المراجعة ثم فتح باب الطعن فى القرارات البصادرة فيها - وهى
منازعات ذات طابع مدنى - يحكمها نهج المشرع فى هذا الشأن
ويمتد إليها عموم نص المادة ٤٠ المشار إليها ، ويكون الاختصاص
بنظرها لجهة القضاء العادى حيث القاضى الطبيعى المختص أصلا
بحسم الخصومة فى شأنها .

الإجراءات

بتاريخ ١٩/١٢/١٩٧٨ أودعت المحمية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب
المحكمة بطلب تعيين الجهة المختصة بنظر النزاع بينها وبين المدعى عليهم بعد
أن تخلت كل من جهتى القضاء العادى والقضاء الادبرى عن نظره .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً أبديت فيه الرأى باختصاص جهة القضاء العادى بنظر الدعوى .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمغضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأياً ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى ومائر الأوراق — تتحصل فى أن المدعية كانت قد أقامت الدعوى رقم ٩٦٤٥ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى شمال القاهرة طالبة الحكم بنذب خير هندسى لاعادة تقدير القيمة الايجارية لوحداث المبنى الموضع بعرضة الدعوى والمؤجرة الى المدعى عليهم وذلك طبقاً للقانونين رقمى ٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، واعتماد القيمة الايجارية التى يحددها الخير . وبجلسة ١٩/٤/١٩٧٢ قضت محكمة شمال القاهرة بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وإحالتها الى محكمة القضاء الادبرى استناداً الى ما تبين لها من أنه كان قد طعن فى قرار لجنة الايجارات بتقدير أجرة العقار موضوع النزاع أمام مجلس المراجعة الذى فصل فى الطعن بتاريخ ٣٠/١١/١٩٦٨ ، والى أن هذا المجلس يعد جهة ادارية ذات اختصاص قضائى بحيث يختص مجلس الدولة بهيئة قضاء ادارى بالفصل فى الطعون المرفوعة عن القرارات النهائية الصادرة منه . وتنفيذاً لهذا الحكم أحيلت الدعوى الى محكمة القضاء الادارى حيث قيدت برقم ٩٢ لسنة ٢٧ ق ، وبتاريخ ١/٨/١٩٧٧ حكمت هذه المحكمة بدورها بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها الى محكمة القاهرة الابتدائية تأميساً على أنه طبقاً للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن ايجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين تختص المحاكم العادية بالفصل فى كافة المنازعات الايجارية . واذا أعيدت الدعوى الى

محكمة القاهرة الابتدائية وقيدت برقم ١٤٧ لسنة ١٩٧٨ ك : القاهرة قضت بتاريخ ١٩/٤/١٩٧٨ بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر بعدم الاختصاص في الدعوى رقم ٩٦٤٥ لسنة ١٩٧١ مدنى كلى القاهرة ، فاستأنفت المدعية الحكم الأخير وقيد استئنافها برقم ٣٠٩٣ لسنة ٩٥ ق استئناف القاهرة ، وبتاريخ ٢٧/١/١٩٧٩ حكمت المحكمة بوقف الدعوى حتى يفصل فى طلب تنازع الاختصاص المائل الذى كانت المدعية قد أقامته لتعين الجهة المختصة بالفصل فى النزاع .

وحيث ان المدعى عليهم دفعوا بعدم قبول الدعوى من وجهين ، أولهما ان النزاع المطروح لا يمثل تنازعا فى الاختصاص بين جتتين من جهات القضاء وانما يقوم بين حكم محكمة القضاء الادارى بعدم اختصاصها وحكم محكمة شمال القاهرة الابتدائية الأخير بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، لأن حكمها الاول بعدم الاختصاص أصبح نهائيا بعدم استئنافه ، والوجه الثانى أن المدعية ليس لها مصلحة فى الدعوى المائلة لأنه بفرض صدور حكم من المحكمة الدستورية العليا باختصاص جهة القضاء العادى بنظر النزاع فإن محكمة الاستئناف - وهى بصدد الفصل فى استئناف الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - لا تملك إلغاء الحكم المستأنف واعادة القضية لمحكمة أول درجة للتصدى لموضوعها .

وحيث ان هذا الدفع بشقيه غير سديد ذلك أنه يبين من وقائع الدعوى على ما سلف بيانه ، ان النزاع حول تقدير القيمة الايجارية للوحدات التى يستأجرها المدعى عليهم من المدعية قد طرح على القضاء العادى ثم على القضاء الادارى فتخلت كل من هاتين الجهتين القضائيتين عن نظره مما يتوافر به مناط طلب تعيين الجهة المختصة بالفصل فى موضوع الدعوى ، ولا يؤثر فى ذلك اعادة عرض النزاع على القضاء العادى مرة أخرى وصدور حكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بعدم الاختصاص .

واستئناف هذا الحكم الأخير ، ذلك أن المشرع اذ ناط بالمحكمة الدستورية العليا دون غيرها - في البند « ثانيا » من المادة ٣٥ من قانونها الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - الفصل في تنازع الاختصاص بتعيين الجهة القضائية المختصة من بين جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي اذا رفعت الدعوى عن موضوع واحد أمام جهتين منها وتخلت كلتاها عن نظرها ، فإن مقتضى الحكم الصادر منها بتعيين الجهة المختصة اسباغ الولاية من جديد على هذه الجهة بحيث تلتزم بنظر الدعوى غير مقيدة بسبق قضائها بعدم اختصاصها - ولو كان هذا الحكم قد أصبح نهائيا - أو بصدور حكم بعدم جواز نظر الدعوى قوامه سبق الحكم بعدم اختصاصها .

لما كان ذلك وكانت المدعية تسعى بدعواها الماثلة الى تحديد الجهة المختصة بنظر النزاع ، وكان قضاء المحكمة الدستورية العليا بتعيين تلك الجهة بصفى عليها ولاية المضي في نظرها على ما سلف بيانه ، فإن مصلحة المدعية تكون قائمة وهو ما يتعين معه رفض هذا الدفع بشقيه .

وحيث ان الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث ان المنازعة بين المؤجر والمستأجر بصدد تحديد الأجرة ، هي خصومة مدنية بحسب طبيعتها وأصلها بحيث لا يفقدها هذا الطابع الموضوعي ما يلابسها من عنصر ادارى شكلى هو صدور قرار تحديد الأجرة في أول الأمر من لجنة ادارية ، لأن من شأن الرأى الفاصل في هذه الخصومة أن تتحدد به المراكز المالية والحقوق المتبادلة بين أطرافها وهو اختصاص مدنى بحت .

وحيث ان المشرع اعمالا للتفويض المقرر له في المادة ١٦٧ من الدستور بشأن تحديد اختصاصات الهيئات القضائية قد التفت عن ذلك العنصر الادارى واعتد بالطابع المدنى لهذه المنازعات فنص في الفقرة الثانية من

المادة ١٣ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجرين على أن يكون الطعن على قرارات تحديد الأجرة أمام المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقار الموجب ، كما أوجب في المادة ٤٢ على مجالس المراجعة - التي كانت تختص بنظر التظلمات في قرارات لجان تقدير القيمة الإيجارية طبقاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إيجار الأماكن - أن تحيل التظلمات المعروضة عليها عند العمل بأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ إلى المحاكم الابتدائية الكائن في دائرتها محل العقار بغير رسوم وبالحالة التي تكون عليها . أما قرارات تلك المجالس السابق صدورها قبل العمل بأحكام القانون الأخير فقد سكت عنها المشرع نظراً لما كانت تقضى به الفقرة السادسة من المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ - بعد تعديلها بالقرار بقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٣ - من أن القرارات الصادرة من مجالس المراجعة بالفصل في التظلمات من قرارات لجان تقدير القيمة الإيجارية ، غير قابلة للطعن فيها أمام أية جهة .

وحيث أن المحكمة العليا أصدرت بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٧١ حكماً في الدعوى رقم ٥ لسنة ١ قضائية بعدم دستورية الفقرة السادسة من المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ المشار إليها ، وانفتح بذلك باب الطعن في قرارات مجالس المراجعة .

لما كان ذلك وكان المشرع قد انتهج نهجاً واضحاً في شأن المنازعات المتعلقة بإيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجرين فاعتد بطبيعتها المدنية وعهد بها إلى القضاء العادي على ما سلف بيانه بشأن المادتين ١٣ فقرة ثانية و ٤٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ، كما أورد حكماً عاماً يؤكد هذا المنحى بما نص عليه في المادة ٤٠ من اختصاص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون ، وكانت المنازعات التي فصلت فيها مجالس المراجعة ثم فتحت باب الطعن في القرارات الصادرة فيها ، هي منازعات ذات طابع مدني بحيث يحكمها نهج

المشرع في هذا الشأن ويمتد إليها عموم نص المادة ٥٠ المشار إليها ، فإن الاختصاص بنظرها يكون لجهة القضاء العادى حيث القاضى الطبيعى المختص أصلا بحسم الخصومة في شأنها .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة باختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى .

جلسة ٧ مارس سنة ١٩٨١

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار احمد ممدوح عطية

وحضور السادة المستشارين فاروق محمود سيف النصر ومحمد فهمي حسن مشري
وكمال سلامة ميد الله ود. فتحي ميد الصيبر ومصطفى جميل مرسى وممدوح
معطى حسن امضاء ، والسيد المستشار محمد كمال محفوظ الغنوش ، والسيد / سيد
ميد البازى ابراهيم أمين السر .

(١٢)

القضية رقم ١٨ لسنة ١ قضائية « تنازع »

الامر بتوقيع الحجز التحفظى لا يعد حكما - آثر ذلك بالنسبة للمعوى النزاع
بشأن تنفيذ حكمين نهائين .

الامر الصادر من رئيس محكمة القضاء الادارى بتوقيع الحجز
التحفظى على زجاجات مقلدة - طبقا لنص المادة ٤٩ من القانون رقم ١٣٢
لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والنماذج الصناعية المعدل بالقانون
رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ - لا يعد حكما ، لانه لم يصدر فى خصومة انعقدت
أمام القضاء وانما صدر بموجب السلطة الولائية للقاضى ، ولم يحسم به
النزاع بين الطرفين ، كما أنه لا يحوز حجية الامر المقضى . واذ ينتفى بذلك
قيام نزاع بين حكمين نهائين ، فانه يتعين عدم قبول الدعوى .

الاجراءات

بتاريخ ١٩ فبراير ١٩٧٩ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب
المحكمة طالبا وقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة جنوب القاهرة بتاريخ
أول ديسمبر سنة ١٩٧٨ فى الدعوى رقم ١١٦٧ لسنة ١٩٧٨ مستعجل
مستأنف لتناقضه مع أمر الحجز رقم ١ لسنة ٣٢ ق الصادر فى ١٥ مارس
١٩٧٨ من رئيس محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة ، وعدم الاعتداد
بحكم محكمة جنوب القاهرة سالف الذكر .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً أبدت فيه الرأى بعدم قبولها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، حيث التزمت هيئة المفوضين رأياً ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ، والمداولة .

حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المدعى يمتلك مصنعا لانتاج « الشربات » وتعبئته في زجاجات اختار لها شكلا متميزا قام بتسجيله باعتباره نموذجا صناعيا لمنتجاته ، الا أن المدعى عليه اتخذ لما ينتجه من ذات النوع زجاجات لها شكل مشابه مما أدى الى ادخال الفس على المستهلكين ، فتقدم المدعى الى جهة القضاء الادارى المختصة طبقا للقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والنماذج الصناعية بالطلب رقم ١ لسنة ٣٣ ق لاستصدار أمر بالحجز على الزجاجات المقلدة ، وبتاريخ ١٥ مارس ١٩٧٨ أصدر رئيس محكمة القضاء الادارى أمره بذلك ، فقام المدعى بتنفيذه في ٩ أبريل ١٩٧٨ ثم رفع دعواه الموضوعية رقم ١١٨٧ لسنة ٣٣ ق أمام محكمة القضاء الادارى طالبا الحكم بصحة اجراءات تنفيذ أمر الحجز المشار اليه ومصادرة واتلاف الزجاجات المقلدة وقوالبها وشطب تسجيل النموذج الخاص بها مع الزام المدعى عليه بأداء مبلغ خمسين ألفا من الجنيهات على سبيل التعويض المؤقت ، الا ان المدعى عليه أقام الدعوى رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٧٨ مستعجل القاهرة يطلب فيها الحكم بعدم الاعتداد بأمر الحجز المذكور وبالحجوز التحفظية الموقعة استنادا اليه . وبتاريخ ١٤ يولية ١٩٧٨ قضت المحكمة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر هذه الدعوى وباحتالتها الى محكمة

القضاء الادارى ، فاستأنف المدعى عليه هذا الحكم بالاستئناف رقم ١١٦٧ لسنة ١٩٥٨ مستعجل مستأنف جنوب القاهرة . وفى ٩ ديسمبر ١٩٧٨ حكمت المحكمة الاستئنافية بعدم الاعتداد بأمر الحجز رقم ١ لسنة ٣٣ ق وبالحجوز الموقعة بتاريخ ٩ أبريل ١٩٧٨ بناء عليه . واذا رأى المدعى ان هذا الحكم النهائى الصادر من جهة القضاء العادى يتناقض مع أمر الحجز رقم ١ لسنة ٣٣ ق الصادر من جهة القضاء الادارى ، لأنه لم يقتصر على الفصل فى طلب وقتى هو عدم الاعتداد بالحجوز الموقعة استنادا الى أمر الحجز المشار اليه وانما تعدى ذلك الى الحكم بعدم الاعتداد بأمر الحجز ذاته ، فقد أقام دعواه الماثلة بطلب وقف تنفيذ الحكم المستعجل المستأنف وعدم الاعتداد به .

وحيث ان مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين ، طبقا للمادة ١٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية التى أحالت اليها الفقرة الرابعة من قانون المحكمة العليا - المقابلة للبند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - هو أن يكون أحد الحكمين صادرا من أية جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة أخرى منها وان يكون الحكمان قد حسمتا النزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .

لما كان ذلك وكان الأمر رقم ١ لسنة ٣٣ ق الصادر من رئيس محكمة القضاء الادارى بتوقيع الحجز التحفظى على الزججات المقلدة - طبقا لنص المادة ٤٩ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ الخاص ببراءات الاختراع والنماذج الصناعية المعدل بالقانون رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥ - لا يعد حكما لأنه لم يصدر فى خصومة انعقدت أمام القضاء ، وانما صدر بموجب

السلطة الولائية للقاضي ، ولم يحسم به النزاع بين الطرفين ، كما انه لا يجوز حجية الأمر المقضى ، واذ ينتفى بذلك قيام أى نزاع بين حكّمين نهائيّين ، فانه يتعين عدم قبول الدعوى .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٧ مارس سنة ١٩٨١

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار احمد ممدوح عطية

وحضور السادة المستشارين فاروق محمود سيف النصر ومحمد نهى حسن عثرى
وكمال سلامة عبد الله ود. فتحي عبد الصبور ومحمد علي راتب بليغ وممدوح مصطفى
حسن اعضاء ، والسيد المستشار محمد كمال محفوظ المفوض ، والسيد/سيد
ميد الهارى ابراهيم امين السر .

(١٣)

القضية رقم ٢٠ لسنة ١ قضائية « تنازع »

١ - النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين - اجراءات تقديمه وشروط قبوله - المادة
٢٤ من قانون المحكمة الدستورية العليا .

٢ - طلبات ختامية - نطاق الاستئناف - ما لم يطرح على المحكمة الاستئنافية
لا يمتد اليه الحكم الصادر منها - اثر ذلك .

١ - اذ لم تلتزم المدعية في تقديم الطلب الذى أثارته أثناء نظر الدعوى -
بشأن قيام نزاع في التنفيذ بين الحكم الصادر من المحكمة الادارية
العليا وحكم محكمة شبين الكوم الكلية - بالاجراءات المنصوص
عليها في قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٧٩ لتقديم الطلبات وصحف الدعاوى اليها ، وبما أوجبه
المادة ٣٤ منه لقبول الطلب من أن ترفق به صورة رسمية من
الحكمين اللذين وقع في شأنهما التناقض ، فانه يتعين الالتفات عنه .

٢ - لما كان الثابت من أوراق الدعوى أن المدعى عليه حدد طلباته
الختامية أمام محكمة استئناف طنطا بطلب الأجر المستحق له من
تاريخ وقفه عن العمل والتعويض عن فصله تعسفيا ، وكان قضاء
تلك المحكمة قد اقتصر - في نطاق الاستئناف المطروح عليها -

اصدرت المحكمة في جلسة ٧ مارس سنة ١٩٨١ حكما في القضية
رقم ٢١ لسنة ١ قضائية « تنازع » تضمن ذات المبدئين .

على الفصل في هذين الطلبين ، فإن طلب الغاء قرار فصل المدعى عليه الذي أجابته اليه المحكمة الادارية العليا ، لا يكون قد طرح على محكمة استئناف طنطا أو صدر بشأنه قضاء منها ، بحيث ينتفى قيام أى تناقض بين هذين الحكمين ، الأمر الذي يتعين معه عدم قبول الدعوى .

الاجراءات

بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٧٩ أودعت الشركة المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة تحديد الحكم الواجب النفاذ من بين الحكمين الصادر أولهما من محكمة استئناف طنطا (مأمورية شيين الكوم) فى الاستئناف رقم ٦٩ لسنة ٤ قضائية ، والثانى من المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٩٢١ لسنة ٢١ قضائية ، والحكم بأن أولهما هو الواجب النفاذ .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً أبدت فيه رأى بعدم قبولها .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأياً ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها الشكلية .

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تحصل فى ان النيابة العامة كانت قد أقامت الدعوى الجنائية ضد المدعى عليه ، وهو أحد العاملين بالشركة المدعية ، بوصف انه سهل للغير الاستيلاء

بغير حق على مال مملوك للشركة ، فصدر قرار بوقفه عن العمل أعقبه قرار آخر يفصله بعد موافقة اللجنة الثلاثية . واذا قضى بعد ذلك ببراءته مما نسب اليه فقد أقام الدعوى رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٧٠ مدني كلى شسين الكوم يطلب فيها الحكم بإعادته الى العمل والزام الشركة بأن تدفع له مبلغ ٧٣٠ جنيها قيمة الأجر المستحق له من تاريخ وقفه عن العمل ، بالإضافة الى مبلغ ألف جنيه كتعويض عن فصله تعسفيا اذا ما رفضت الشركة اعادته الى عمله . بتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٧٠ قضت المحكمة بعدم قبول الدعوى لسقوطها بالتقادم العولي تطبيقا للمادة ٦٩٨ من القانون المدني ، فاستأنف المدعى عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا (مأمورية شسين الكوم) وقيد استئنافه برقم ٦٩ لسنة ٤ قضائية حيث حدد طلباته الختامية بطلب الزام الشركة بأن تؤدي له مبلغ ١٧٣٠ جنيها واحتياطيا بإحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت أن فصله كان تعسفيا وأنه يستحق عن ذلك تعويضا مقداره ألف جنيه ، وفي ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٢ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . أقام المدعى عليه بعد ذلك الطعن رقم ٧٧٧ لسنة ٣٦ قضائية أمام محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة طالبا الحكم بإلغاء قرار فصله وما يترتب على ذلك من آثار ، فقضت المحكمة التأديبية بطنطا - التي أحيلت اليها الدعوى للاختصاص - بعدم قبولها شكلا لرفعها بعد الميعاد ، إلا أن هيئة مفوضي الدولة طعنّت في هذا الحكم وقضت المحكمة الإدارية العليا بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٧٩ بإلغاء الحكم المطعون فيه وإلغاء قرار الفصل . واذا رأت الشركة المدعية أن هذا الحكم الأخير قد أهدر حجية الحكم الصادر من محكمة استئناف طنطا ، وترتب على ذلك قيام تعارض بين حكمين فصل كل منهما في ذات الموضوع وبين نفس الخصوم على وجه مخالف للآخر ، فقد أقامت دعواها الماثلة بطلب اعتبار الحكم الصادر من محكمة استئناف طنطا هو الواجب النفاذ ، كما قدمت الشركة مذكرة بجلسة ١٥ نوفمبر سنة ١٩٨٠ أثارت فيها أن

تناقضا آخر يقوم بين حكم المحكمة الادارية العليا المشار اليه وبين الحكم الابتدائي الصادر في الدعوى رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٧٠ مدنى كلى شبين الكوم ، وطلبت ترجيح الحكم الأخير الذى أصبح نهائيا فى شقه الخاص بطلب المدعى عليه اعادته الى عمله اذ انه بعد ان قضى بعدم قبول دعواه بأكملها قصر استئنافه عن هذا الحكم على طلب الأجر المستحق له من تاريخ وقفه والتعويض عن فصله تعسفيا .

وحيث انه يتعين الالتفات عن الطلب الذى أثارته الشركة أخيرا بشأن قيام نزاع فى التنفيذ بين الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا وحكم محكمة شبين الكوم الكلية ، ذلك انه - أيا ما كان وجه الرأى بشأن تناقض هذين الحكمين - فان الشركة لم تلتزم فى تقديم هذا الطلب بالاجراءات المنصوص عليها فى قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ لتقديم الطلبات وصحف الدعاوى اليها ، وبما أوجبه المادة ٣٤ منه لقبول الطلب من ان ترفق به صورة رسمية من الحكمين اللذين قام بشأنهما التناقض .

وحيث ان مناط قبول طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين طبقا للمادة ١٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بشأن السلطة القضائية التى أحالت اليها الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من قانون المحكمة العليا - المقابلة للبند « ثالثا » من المادة ٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا - هو ان يكون النزاع قائما بشأن تنفيذ حكمين نهائين حصما للنزاع وتناقضا بحيث يتعذر تنفيذهما معا .

لما كان ذلك ، وكان الثابت من أوراق الدعوى على ما سلف بيانه ان المدعى عليه حدد طلباته الختامية أمام محكمة استئناف طنطا بطلب الأجر المستحق له من تاريخ وقفه عن العمل والتعويض عن فصله تعسفيا ، وكان قضاء تلك المحكمة قد اقتصر - فى نطاق الاستئناف المطروح عليها -

على الفصل في هذين الطرفين ، فان طلب الغاء قرار فصل المدعى عليه الذى اجابته اليه المحكمة الادارية العليا ، لا يكون قد طرح على محكمة استئناف طنطا أو صدر بشأنه قضاء منها ، بحيث ينتفى قيام أى تناقض بين هذين الحكمين ، الأمر الذى يتعين معه عدم قبول الدعوى .

لهذه الاسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٧ مارس سنة ١٩٨١

برئاسة السيد المستشار أحمد منبوح طية
وحضور السادة المستشارين فاروق معهود سيف النصر ومحمد فهمي حسن مشري
ود. فتحي عبد الصبور ونعمد على راتب بليغ ومصطفى جميل مرسى وممدوح مصطفى حسن
أعضاء ، والسيد المستشار محمد كمال محفوظ المغوش ، والسيد/سيد عبد الباري
إبراهيم أمين السر .

(١٤)

القضية رقم ٤ لسنة ٢ قضائية « تنازع »

دعوى النزاع بشأن تنفيذ الاحكام - وجوب ارفاق صورة رسمية من الحكمين
الذين قام النزاع بشأن تنفيذهما - الى اغفال هذا الاجراء .

لما كانت المدعية لم ترفق بصحيفة دعواها - طبقا لما تقضى به المادة ٣٤
من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة
١٩٧٩ - صورة رسمية من كل من الحكمين الصادرين من المحكمة
الادارية العليا ومحكمة استئناف القاهرة ، اللذين تقرر أن نزاعا بشأن
التنفيذ قام بينهما ، وهو اجراء من ملاءمات التشريع أوجه القانون ورتب
على اغفاله عدم قبول الدعوى ، بحيث لا يغنى عنه أى اجراء آخر ، فانه
يتعين اطراح ما أثارته المدعية بشأن طلب توجيه اليمين الحاسمة اثباتا
لصدور هذين الحكمين .

الاجراءات

بتاريخ ٢٤ يولييه ١٩٨٠ أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم
كتاب المحكمة طالبة الحكم بترجيح حكم المحكمة الادارية العليا الصادر
بتاريخ ٢٨ يونيه ١٩٨٠ فى الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٠ ق على حكم محكمة

اصدرت المحكمة فى جلسة ٧ مارس سنة ١٩٨١ حكما فى القضية
رقم ٥ لسنة ٢ قضائية « تنازع » تضمن ذات المبدأ .

استئناف القاهرة الصادر بتاريخ ١٠ أبريل ١٩٧٩ فى الاستئناف رقم ٥ لسنة ٩١ ق أحوال شخصية أجانب .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريراً أبدت فيه الرأى بعدم قبولها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة حيث التزمت هيئة المفوضين رأياً ، وقررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة اليوم .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث ان المدعية لم ترفق بصحيفة دعواها - طبقاً لما تقتضى به المادة ٣٤ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - صورة رسمية من كل من الحكمين الصادرين من المحكمة الادارية العليا ومحكمة استئناف القاهرة ، اللذين تقرر أن نزاعاً بشأن التنفيذ قام بينهما ، وهو اجراء من ملامات التشريع أوجب القانون ورتب على اغفاله عدم قبول الدعوى ، بحيث لا يعنى عنه أى اجراء آخر ، الأمر الذى يتعين معه اطراح ما أثارته المدعية بشأن طلب توجيه اليمين الحاسمة اثباتاً لصدور هذين الحكمين ، والالتفات عن الدفاع الذى ساقته بعدم دستورية ما اشترطته المادة ٣٤ المشار إليها فى هذا الشأن لوضوح عدم جديته .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى .

جلسة ٤ أبريل سنة ١٩٨١

رئيس المحكمة

برئاسة السيد المستشار أحمد مدحوط

وحضور أسادة المستشارين فاروق محمود سيف النصر ومحمد فهمي حسن مشري
وكمال سلامة عبد الله ود. فتحي عبد الصبور ومحمد علي راضى. لبيخ ومصطفى جليل مرسى
أمضاء ، والسيد المستشار د. محمد عوض المر الفوسى ، والسيد /
سيد عبد الجبارى إبراهيم أمين انصر .

(١٥)

القضية رقم ٢٢ لسنة ١ قضائية « تنازع »

- ١ - اختصاص - تعيين الجهة المختصة بنظر المنازعات الخاصة بحقوق العاملين -
العبرة بتحديد صفة المدعى كعامل أو موظف عام وقت نشوء الحق .
- ٢ - عاملون - نشوء حق العامل وقت ان كانت الجهة التى يعمل بها من شركات
القطاع العام - اختصاص القضاء العادى بالمنازعات المتعلقة به .

١ — العبرة في تعيين الجهة المختصة بنظر النزاع حول الفروق المالية
المرتبة على منح المدعى الفئة الثامنة وما يستحقه من منحة هي
بتحديد صفة المدعى - كعامل أو موظف عام - وقت نشوء الحق
الذى يطالب به ، دون اعتداد بما يطرأ من تغيير على صفته أو مركزه
القانوني بعد ذلك .

٢ — لما كانت المنحة والفروق المالية اللتان اقتصرت عليهما طلبات المدعى،
قد نشأ حقه فيها وقت أن كانت شركة الطيران العربية المدعى عليها
قائمة وقبل أن تنقضى شخصيتها المعنوية بالاندماج في مؤسسة
الطيران العربية المتحدة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦
لسنة ١٩٦٧ ، وكانت شركات القطاع العام - وعلى ما جرى به
قضاء هذه المحكمة - من أشخاص القانون الخاص ، فإن علاقة
المدعى بشركة الطيران العربية باعتباره عاملا بها وقت نشوء حقه
الذى يطالب به تكون علاقة تعاقدية ، وبالتالي تدخل المنازعات

المتعلقة بهذا الحق في اختصاص القضاء العادى صاحب
الولاية العامة .

الاجراءات

بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢٨ أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب
المحكمة طالبا تعيين الجهة القضائية المختصة بنظر النزاع بينه وبين المدعى
عليها بعد أن تخلت عن نظره كل من جهتي القضاء العادى والادارى .

وبعد تحضير الدعوى أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بمحضر الجلسة وقررت المحكمة
اصدار الحكم بجلسة اليوم .

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث ان الدعوى استوفت أوضاعها القانونية .

وحيث ان الوقائع — على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق —
تحصل في أن المدعى كان قد أقام الدعوى رقم ٤٢٩٤ لسنة ١٩٦٩ عمال
كلى القاهرة ضد المدعى عليها بطلب الحكم بتعديل أقدميته في الدرجة
التاسعة من تاريخ تعيينه بشركة الطيران العربية ابتداء من ١٢/١/١٩٦٤ ،
وتعديل فته الى الفئة الثامنة من تاريخ منحها الى زملائه بالشركة
الحاصلين على مؤهله مع ما يترتب على ذلك من آثار وفروق مالية .
وبتاريخ ١٩٧٠/٤/١ قضت المحكمة بعدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى
وباحتلتها الى محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة استنادا الى أن
شركة الطيران العربية قد اندمجت في مؤسسة الطيران العربية المتحدة
بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٧ وزالت شخصيتها

بالاندماج وخلفتها مؤسسة الطيران العربية المتحدة خلافة عامة وأصبح موظفو هذه الشركة موظفين في مؤسسة عامة وفي مركز الموظفين العموميين .
واذ أحيلت الدعوى الى محكمة القضاء الادارى وقيدت برقم ٦٠٠ لسنة ٢٠ ق تقدم المدعى بمذكرة بجلسة ١٩٧٥/٢/٦ قرر فيها ان المدعى عليها اجابته الى بعض طلباته بموجب قرارها رقم ٦٧١ لسنة ١٩٧٤ الذى تضمن ترقيته الى الفئة الثامنة من ١٩٦٦/١٢/٣١ وانه لذلك يقصر طلباته على الفروق المالية المستحقة له عن هذه التسوية وهى مبلغ ٢٠٩ جنيهات عن المدة من ١٩٦٦/١٢/٣١ الى آخر سنة ١٩٧٤ مضافا اليه مبلغ ١٥٣ جنيهات و ٥٠٠ مليما قيمة منحة شهرية طبقا للوائح الداخلية عن مدة خدمته العسكرية الالزامية من ١/١/١٩٦٣ الى ١٢/٥/١٩٦٤ .
وبتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٦ قضت محكمة القضاء الادارى بدورها بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبالحالتها الى محكمة القاهرة الابتدائية تأسيسا على ان مؤسسة مصر للطيران قد تحولت الى شركة مساهمة عامة بموجب قرار وزير الطيران المدنى رقم ١١١ لسنة ١٩٧٦ وأصبحت من أشخاص القانون الخاص وبالتالي تكون منازعات العاملين بها من اختصاص القضاء المادى . ونظرا لتخلى جهتى القضاء العادى والادارى عن الفصل فى النزاع فقد أقام المدعى دعواه الماثلة لتعيين الجهة المختصة بنظره .

وحيث ان النزاع القائم بين المدعى والمدعى عليها - طبقا لطلبات المدعى الختامية فى مذكرته المقدمة بجلسة ١٩٧٥/٢/٦ أمام محكمة القضاء الادارى - قد اقتصر على الفروق المالية المترتبة على منحه الفئة الثامنة من ١٩٦٦/١٢/٣١ وما كان يستحقه عن مدة خدمته الالزامية العسكرية حتى سنة ١٩٦٤ .

وحيث ان العبرة فى تعيين الجهة المختصة بنظر هذا النزاع هى بتحديد صفة المدعى - كاملا أو موظف عام - وقت نشوء الحق الذى يطالب به ، دون اعتداد بما يطرأ من تغيير على صفته أو مركزه القانونى بعد ذلك .

وحيث ان شركة الطيران العربية المتحدة كانت احدى الشركات التابعة للمؤسسة العربية للنقل الجوي بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٧٥ لسنة ١٩٦٤ ثم أدمجت في هذه المؤسسة بعد تعديل تسميتها الى مؤسسة الطيران العربية المتحدة بمقتضى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٧ الصادر في ١/٢٥/١٩٦٧ بحيث أصبحت هذه المؤسسة خلفا عاما لشركة الطيران المصرية وحلت محلها قانونا فيما لها من حقوق وما عليها من التزامات .

لما كان ذلك وكانت كل من المنحة والفروق المالية اللتين اقتصرت عليهما طلبات المدعى على ما سلف بيانه ، قد نشأ حقه فيهما وقت ان كانت شركة الطيران العربية المتحدة قائمة وقبل أن تنقضى شخصيتها المعنوية بالاندماج في مؤسسة الطيران العربية المتحدة طبقا لقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٦٧ ، وكانت شركات القطاع العام — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — من أشخاص القانون الخاص ، فان علاقة المدعى بشركة الطيران العربية باعتباره عاملا بها وقت نشوء حقه الذي يطالب به تكون علاقة تعاقدية ، وبالتالي تدخل المنازعات المتعلقة بهذا الحق في اختصاص القضاء العادى صاحب الولاية العامة .

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة باختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى .

فهرس عام

القسم الأول

الوثائق

| رقم الصفحة | |
|---------------|---|
| ٥ | ● دستور جمهورية مصر العربية سنة ١٩٧١ |
| ٥٨ | ● تعديل الدستور سنة ١٩٨٠ |
| ٦٨ | ● قانون المحكمة الدستورية العليا ومذكرته الإيضاحية ... |
| | ● التشكيل الأول للمحكمة الدستورية العليا وهيئة |
| ١٠١ | المفوضين لديها |
| ١٠٧ | ● دراسة مقارنة وتحليلية لقانون المحكمة الدستورية العليا |

القسم الثاني

الأحكام والقرارات

| رقم الصفحة | |
|---------------|---|
| ١٥١ | ● الأحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية |
| ٢٠٩ | ● القرارات والأحكام الصادرة في طلبات التفسير |
| ٢٣٩ | ● الأحكام الصادرة في دعاوى التنازع |

الاحكام الصادرة في الدعاوى الدستورية

رقم
القاعدة الصفحة
رقم

(١)

اثر رجعى

- الاثر الرجعى للقوانين فى غير المواد الجنائية - جواره تحقيقا للصالح العام - مثال ذلك ١٦٠ ٢/ ٣

اجانب

- راجع - مصادرة : قاعدة رقم ٣/٣

احكام

- راجع - لجان : قاعدة رقم ٤/٣

اصلاح زراعى

- راجع - لجان : قاعدة رقم ٤/٣
- ومجلس : قاعدة رقم ٤

اطيان زراعية

- راجع - مصادرة : قاعدة رقم ٣/٣

(ت)

تأميم

- اهم ما يتميز به التأميم ١٩٥ ٥/ ٧
- انتفاؤه بالنسبة لما آل الى الدولة من اموال وممتلكات من خضعوا للحراسة ١٩٥ ٥/ ٧

رقم
القاعدة الصفحة

تشريع

- ملامة التشريع والبواصت على اصداره - من اطلاقات السلطة التشريعية ... ١/ ١ ١٥١
- الملامات السياسية لا تمنع من اخضاع القوانين للرقابة الدستورية اذا تعرضت لامور نظمها الدستور ووضع لها ضوابط محددة ... ٧/ ٧ ١٩٥

تهريب

- راجع - مصادرة : قاعدة رقم ٢/٢

(ج)

جسرية

- راجع - دستور : قاعدة رقم ١/٦

(ح)

حراسة

- مخالفة اوامر فرض الحراسة لقانون الطوارئ يخرج عن مجال الرقابة الدستورية ... ١/ ٧ ١٩٥
- ايلولة اموال وممتلكات من خضعوا للحراسة الى ملكية الدولة - تقررت بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ واستمرت بعده ... ٢/ ٧ ١٩٥
- ايلولة اموال وممتلكات من خضعوا للحراسة الى ملكية الدولة لا تعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة ... ٤/ ٧ ١٩٥
- ايلولة اموال وممتلكات من خضعوا للحراسة الى ملكية الدولة لا تعتبر تأميماً ... ٥/ ٧ ١٩٥
- ايلولة اموال وممتلكات من خضعوا للحراسة الى ملكية الدولة تشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمخالفة لاحكام الدستور ... ٦/ ٧ ١٩٥

حق التقاضي

- نصره على درجة واحدة - مما يستقل الشرع بتقديره ١٦٠ ٥/ ٣

(د)

دستور

- المادة ٦٦ من الدستور - عبارة «بناء على قانون» الواردة بها - تحديد مدلولها ١٨٨ ١/ ٦
- وراجع - مصادرة : قاعدة رقم ٢١/٢ وضريبة - قاعدة رقم ٣/٥ ومخدرات - قاعدة رقم ٢/٦ وملكية خاصة قاعدة رقم ٢/٧ ، ٦ ، ٨ ورقابة قضائية : قاعدة رقم ٧/٧

(د)

رقابة قضائية

رقابة على دستورية القوانين

- النمي بمخالفة قرار وزير الصحة لاحكام معاهدة المواد المخدرة لا يشكل خروجاً على احكام الدستور ... ١٨٨ ٣/ ٦
- مخالفة أوامر فرض الحراسة لقانون الطوارئ يخرج عن مجال الرقابة الدستورية ... ١٩٥ ١/ ٧
- الملاءمات السياسية لا تمنع من اخضاع القوانين للرقابة الدستورية اذا تعرضت لامور نظمها الدستور ووضع لها ضوابط محددة ... ١٩٥ ٧/ ٧
- وراجع - تشريع : قاعدة رقم ١/١

(س)

سلطة تشريعية

- راجع - تشريع : قاعدة رقم ١/١

سلطة تقديرية

- حق التقاضي - قصره على درجة واحدة مما يستقل
المشرع بتقديره ١٦٠ ٥/ ٣
- سلطة المشرع في تحديد وعاء الضريبة العامة على
الايراد وما يخصم منها - سلطة تقديرية لم يضع
الدستور أى قيد عليها في هذا الشأن ... ١٧٩ ٣/ ٥

(ض)

ضريبة

ضريبة عامة على الايراد :

- الضرائب المباشرة التى تخصم من وعائها هي الضرائب
المسددة فعلا وليست المستحقة - الاستثناء يقتصر
على ضريبتى الاراضى الزراعية والمقارنات المبنية
ولا يمتد الى غيرها ١٧٩ ١/ ٥
- اقتضاء الضريبة بالسعر المقرر طبقا للقانون رقم ٥٢
لسنة ١٩٦٥ لا يتضمن مصادرة - بيان ذلك ... ١٧٩ ٢/ ٥
- سلطة المشرع في تحديد وعائها وما يخصم منها - سلطة
تقديرية لم يضع الدستور أى قيد عليها في هذا الشأن ١٧٩ ٣/ ٥

(ط)

طوارئ

- راجع - حراسة : قاعدة رقم ١/٧

(ع)

عقوبة

- راجع - دستور : قاعدة رقم ١/٦

(ق)

قانون

- شكله الدستوري - النص في ديباجته على صدوره
بعد موافقة مجلس الرئاسة وتوقيعه من رئيس الدولة
ثم نشره بالجريدة الرسمية - استيفاءه بذلك الشكل
الدستوري ١٦٠ ١/ ٣

رقم
القاعدة
الصفحة

- اثر رجعى - الاثر الرجعى للقوانين فى غير المصاد الجنائية - جوازه تحقيقا للصالح العام - مثل ذلك ...
- وراجع - مبدا المساواة : قاعدة رقم ٦/٣ ودستور : قاعدة رقم ١/٦

قرارات

- راجع - لجان : قاعدة رقم ٤/٣ ومجلس : قاعدة رقم ٤

(ل)

لجان

- اللجان القضائية للاصلاح الزراعى - طبيعتها - ما تصدره من قرارات تعتبر احكاما قضائية ...

(م)

مبدأ المساواة

- المشرع وضع شروط عامة مجبودة تحدد المراكز القانونية التى يتساوى بها الافراد امام القانون ...

مجلس

- مجلس ادارة الهيئة العامة للاصلاح الزراعى - طبيعة قراراته - تداخل ما يباشره فى صدد اعتماد قرارات اللجان القضائية للاصلاح الزراعى مع عملها - اثر ذلك

مخدرات

- المادة ٣٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها تتفق وحكم المادة ٦٦ من الدستور ...
- وراجع - معاهدة دولية : قاعدة رقم ٣/٦

مصادرة

- مصادرة - المادة ٣٦ من الدستور - ورود النص بعدم جواز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائى مطلق غير مقيّد - اثر ذلك ...

رقم
القاعدة الصفحة

- مصادرة إدارية - الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة من القرار بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٧ - عدم دستورية ما نصت عليه من جواز المصادرة الإدارية ... ١٥٦ ٢/ ٢
- مصادرة - انتهاؤها بالنص على أداء مقابل للاطيان الزراعية التي كانت مملوكة للأجانب وألت ملكيتها الى الدولة ... ١٦٠ ٣/ ٢
- وراجع - ملكية : قاعدة رقم ٢/١
- وضريبة : قاعدة رقم ٢/٥
- وحراسة : قاعدة رقم ٦/٧

معاهدة دولية

- معاهدة المواد المخدرة - النمي بمخالفة قرار وزير الصحة لأحكامها لا يشكل خروجاً على أحكام الدستور ١٨٨ ٣/ ٦
- ملكية
- ملكية خاصة - المادة الثالثة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ - لا تتضمن مباساً بالملكية الخاصة أو مصادرة لها ... ١٥١ ٢/ ١
- ملكية خاصة - حرص الدساتير المصرية المتعاقبة على تأكيد حمايتها ... ١٩٥ ٣/ ٧
- أبلولة أموال وممتلكات من خضعوا للحراسة الى ملكية الدولة تشكل اعتداء على الملكية الخاصة ومصادرة لها بالمخالفة لأحكام الدستور ... ١٩٥ ٦/ ٧
- وضع حد أقصى لها - لا يجيز الدستور تحديد حد أقصى لما يملكه الفرد الا بالنسبة للملكية الزراعية ... ١٩٥ ٨/ ٧
- وراجع - نزع ملكية : قاعدة رقم ٤/٧

(ن)

نزع ملكية

- أبلولة أموال وممتلكات من خضعوا للحراسة الى ملكية الدولة لا تعد من قبيل نزع الملكية للمنفعة العامة ... ١٩٥ ٤/ ٧

القرارات والأحكام الصادرة في طلبات التفسير

رقم
القاعدة
الصفحة

(١)

اختصاص

- اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالتفسير الملزم
لا يصادر حق جميع جهات القضاء في تفسير القوانين -
ضوابط ذلك
٢٢٢ ٢/ ٥
● وراجع - دستور : قاعدة رقم ١

(ت)

تفسير

- راجع - طلب للتفسير
٣٢٠

تكليف

- الزام العاملين بالمرافق العامة بالاستمرار في أداء العمل
لا يعتبر تكليفا بخدمة القوات المسلحة
٢١١ ١/ ٢

(د)

دبومات دراسية

دبلوم الدراسات التجارية التكميلية العالية :

- تقصى التشريعات المختلفة التي نظمت تقييمه منذ انشائه
في سنة ١٩٤٦
٢٢٦ ١/ ٦
● المشرع اعتبره من المؤهلات العالية - أساس ذلك ...
٢٢٦ ٢/ ٦
● المرسوم ٦ أغسطس سنة ١٩٥٣ على تقييمه -
صدور القرار الجمهوري رقم ٢٠٢٢ لسنة ١٩٦٤
والقانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٣ بمد ذلك - استمرار
اعتبار هذا الدبلوم من المؤهلات العالية
٢٢٦ ٣/ ٦

دستور

- تفسير نصوص الدستور تفسيراً ملزماً - لا تمتد إليه
ولاية المحكمة الدستورية العليا
٢٠٩ ٢

(ط)

طلب

طلب التفسير :

- أسانيد ومبررات طلب التفسير - انصرافها الى نص آخر سبق صدور تفسير ملزم بشأنه - عدم قبول الطلب ٢ / ١ ٢١١
- مناهج قبوله - وجوب بيان المبررات والأسانيد التي تستندى تفسير النص ضمانا لوحدة تطبيقه القانوني ... ٢ / ٢ ٢١١
- الجهة المنوط بها تقديم الطلب في ظل قانون المحكمة العليا السابق ... ٣ ٢١٥
- مناهج قبوله - اختلاف تطبيق النص بحيث لا تتحقق نتيجة لذلك المساواة بين المخاطبين بأحكامه ... ٤ / ١ ٢١٨
- عدم قبوله اذا انصب على نص تقتصر أهميته والار تطبيقه على طرفي الخلاف المخاطبين وحدهما بأحكامه - مثال ذلك ... ٤ / ٢ ٢١٨
- الجهات التي يجوز لها تقديم طلب التفسير طبقا لقانون المحكمة الدستورية العليا ... ٥ / ١ ٢٢٢

(ق)

محصنة

الحكمة الدستورية العليا :

- ولايتها لا تمتد الى تفسير نصوص الدستور تفسيراً ملزماً ١ ٢٠٩
- اختصاصها بالتفسير الملزم لا يصادر حق جميع جهات القضاء في تفسير القوانين - ضوابط ذلك ... ٥ / ٢ ٢٢٢

مؤهلات دراسية

- راجع - دبلومات دراسية : قائمة رقم ١/٦ ، ٢ ، ٣

الإحكام الصادرة في دعوى التنازع

رقم
القاعدة الصفحة

(١)

أجرامات

● راجع - دعوى : قاعدة رقم ١/١٣

أجرة

● راجع - منازعة : قاعدة رقم ٣/١١ ، ٤

اختصاص

● تعيين الجهة المختصة بنظر المنازعات الخاصة بحقوق العاملين - العبرة في ذلك هي بتحديد صفة المدعى كعامل أو موظف عام وقت نشوء الحق
اختصاص القضاء العادي :

● اختصاصه بالفصل في المنازعات الخاصة بمرتبات العاملين بالقطاع العام
● اختصاصه بالفصل في المنازعات المتعلقة بالعقود المبرمة بقصد الاستفادة من خدمة المرافق الاقتصادية
● اختصاصه بالفصل في المنازعات المتعلقة بحق العامل الذي نشأ وقت أن كانت الجهة التي يعمل بها من شركات القطاع العام

اختصاص المحاكم التأديبية :

● اختصاصها بالدعوى التأديبية المبتدأة وبالظنون في الجزاءات التأديبية الموقعة على العاملين بشركات القطاع العام

رقم
القاعدة الصفحة

- امتداد اختصاصها الى طلب الغاء الجراء والى طلب التعويض عنه
٢٥٦ ٢/ ٥

الحكمة الدستورية العليا :

- لا يدخل في ولايتها التنازع السلبى الذى يقوم بين محاكم تابعة لجهة قضائية واحدة
٢٥٢ ٤
- وراجع - تنازع اختصاص : قاعدة رقم ٢/٣

استئناف

- طلبات ختامية - نطاق الاستئناف - ما لم يطرح على المحاكم الاستئنافية لا يمتد اليه الحكم الصادر منها - اثر ذلك بالنسبة لطلب الفصل فى النزاع بشأن تنفيذ الاحكام
٢٩٦ ٢/١٣

استقالة

- راجع - عاملون : قاعدة رقم ٢/٦

اصلاح نزاعى

- راجع - حكم وقرار : قاعدة رقم ٢/٧

(ت)

تأميم

- الشركات والمنشآت المومة - احتفاظها بشكلها القانونى
٢٣٩ ٢/ ١

تعويض

- راجع - اختصاص - محاكم تأديبية : قاعدة رقم ٢/٥

تنازع اختصاص

- طلب الفصل فى تنازع الاختصاص - طبيعته - لا يعتبر طريقا من طرق الطعن ولا تجرى بشأنه الموايد المقررة لها
٢٧٠ ١/ ٨
- وراجع - دعوى : قاعدة رقم ٢/٨

تنازع اختصاص سلبي :

- مناسط قبوله ٢٤٨ ١/ ٣
- طرح الدعوى على جهة قضاء واحدة لا يتوافر به قيام
أى تنازع سلبي ٢٤٨ ٢/ ٣
- تحديد المقصود بالتنازع السلبي الذى يدخل فى ولاية
المحكمة الدستورية العليا ٢٥٢ ٤
- قيام التنازع السلبي بين محاكم تابعة لجهة قضاء
واحدة - لا تمتد اليه ولاية المحكمة الدستورية العليا ٢٥٢ ٤

تنفيذ الأحكام

- طلب الفصل فى النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين -
مناسط قبوله ٢٦٦ ١/ ٧
- دعوى النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين - مناسط
قبولها - صدور الحكمين عن جهة قضاء واحدة -
عدم قبولها ٢٧٦ ٩
- دعوى النزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين - الاجراءات
المقررة لتقديمتها - عدم مراعاة هذه الاجراءات -
انصر ذلك ٢٩٦ ١/ ١٣
- و ١٤ ٣٠١

- وراجع - استئناف : قاعدة رقم ٢/١٣

وحجج : قاعدة رقم ١٢

(ج)

جزائرات

- راجع - اختصاص : قاعدة رقم ١/٥

(ج)

حيز

- الامر بتوقيع الحيز التحفظي - طبيعته - لا يمد
حكما - اثر ذلك بالنسبة لدعوى النزاع بشأن تنفيذ
حكيمين نهائيين ٢١٢ ١٢

حق التقاضي

منع من التقاضي :

- راجع - حكم : قاعدة رقم ٥/١١
ومجلس : قاعدة رقم ٦/١١

حسك

- حكم بالبراءة - اختلاف مجال تنفيذه من مجال تنفيذ
قرار بالاستيلاء على اطيان طبقا لقانون اصلاح الزراعي ٢٦٦ ٢/ ٧
- فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
بمجلس الدولة - لا تمد احكاما - اثر ذلك بالنسبة
للدماوى النزاع بشأن تنفيذ الاحكام ... ١٧٩ ١٠
- حكم بعدم دستورية نص مانع للتقاضى - اثره - انفتاح
باب الطعن فى القرارات التى كان يشملها المنع ... ٢٨٤ ٥/١١
- راجع - تنازع احكام : قاعدة رقم ١/٧ وقاعدة رقم ٩
ومحكمة دستورية عليا : قاعدة رقم ١/١١
وحجبل : قاعدة رقم ١٢

(خ)

خصومة

- راجع - منازمة : قاعدة رقم ٣/١١

- 150.

(ط)

طمن

- راجع - تنازع اختصاص : قاعدة رقم ١/٨

(ع)

عاملون

- عاملون بالقطاع العام - تحديد مرتباتهم بقرار من رئيس الجمهورية لا يجعل المنازعة بشأنها منازعة ادارية
- إنهاء خدمة العامل لانتقطاعه عن العمل - لا يعتبر فصلا
- تأديبيا
- ٢٣٩ ٢/ ١
- ٢٦١ ١/ ٦
- ٢٧٠ ٢/ ٨ و
- انتقطاع العامل عن العمل يعتبر استقالة - للجهة التي يتبعها العامل حق الاختيار بين اتخاذ الاجراءات التأديبية أو أعمال قرينة الاستقالة
- ٢٦١ ٢/ ٦
- وراجع - اختصاص : قاعدة رقم ١/٥ - وقاعدة ٢/١٥

عقد

- عقد ادارى - مقوماته - انتفاؤها في العقود المبرمة بقصد الاستفادة من خدمة المرافق الاقتصادية
- ٢٤٤ ٢

(ف)

فتوى

- راجع - مجلس الدولة : قاعدة رقم ١٠

(ق)

قصر

- قرار بالاستيلاء على اطيان طبقا لقانون اصلاح
الزراعى - اختلاف مجال تنفيذه من مجال تنفيذ
حكم بالبراءة - اثر ذلك ٢٦٦ ٢/٧

قطر عام

- راجع - اختصاص : قاعدة رقم ١/٥ وقاعدة رقم
٢/١٥
وشركات : قاعدة رقم ٢/١ وقاعدة رقم ٢/٦
وعاملون : قاعدة رقم ٣/١

(م)

مجلس

مجالس المراجعة :

- الطعن في قراراتها بعد الحكم بعدم دستورية النص
المانع من الطعن فيها - الاختصاص بنظر هذه الطعون
يحكمه النهج الذى سار عليه المشرع والطبيعة المدنية
لتلك المنازعات ٢٨٤ ٦/١١

مجلس الدولة :

- فتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع -
طبيعتها - لا تعد احكاما - اثر ذلك بالنسبة للعاوى
النزاع بشأن تنفيذ الاحكام ٢٧٩ ١٠
- وراجع - اختصاص : قاعدة رقم ١/٥ ، ٢

محكمة دستورية عليا

- اثر حكمها بتعيين الجهة القضائية المختصة ٢٨٤ ١١/١١

رقم
القاعدة الصفحة

- اثر حكمها بعدم دستورية نص مانع من التقاضي -
انفتاح باب الطعن في القرارات التي كان يشملها المنع
وراجع - اختصاص : قاعدة رقم ٤

مرفق عام

- راجع - اختصاص : قاعدة رقم ٢

مصلحة

- راجع - دعوى : قاعدة ٢/١١

منازعة

- منازعة ادارية - اطرافها
تحديد مراتب العاملين بالقطاع العام بقرار من رئيس
الجمهورية لا يجعل المنازعة بشأنها منازعة ادارية ...
● المنازعة بين المؤجر والمستاجر بصدد تحديد الاجرة -
تعتبر خصومة مدنية بحسب طبيعتها واسلها ...
● المنازعة بين المؤجر والمستاجر بصدد تحديد الاجرة -
نهج المشرع في تحديده لطبيعة هـذا النوع من
المنازعات - اعتداده بالطابع المدني لها
● وراجع - تنازع احكام : قاعدة رقم ١/٧

موظف عام

- موظف عام - تعريفه

رقم الابداع بدار الكتب ١٩٨١/٤٥٥٥

الترقيم الدولي ٩٧٧ ISBN



مطابع دار الشريعة بالقاهرة